



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم تجارية

التخصص: تجارة دولية

أثر تقلبات سعر الصرف على أداء الاقتصاديات النامية

- دراسة حالة الجزائر - (2000-2014)

تحت إشراف الأستاذ:

علي ذهب

من إعداد الطالبان:

- ريحانة الوافي

- صليحة قادري

اللجنة المناقشة

رئيسا

أستاذ محاضر ب

نور الدين جواوي

مشرفا و مقررا

أستاذ مساعد أ

علي ذهب

ممتحنا

أستاذ مساعد أ

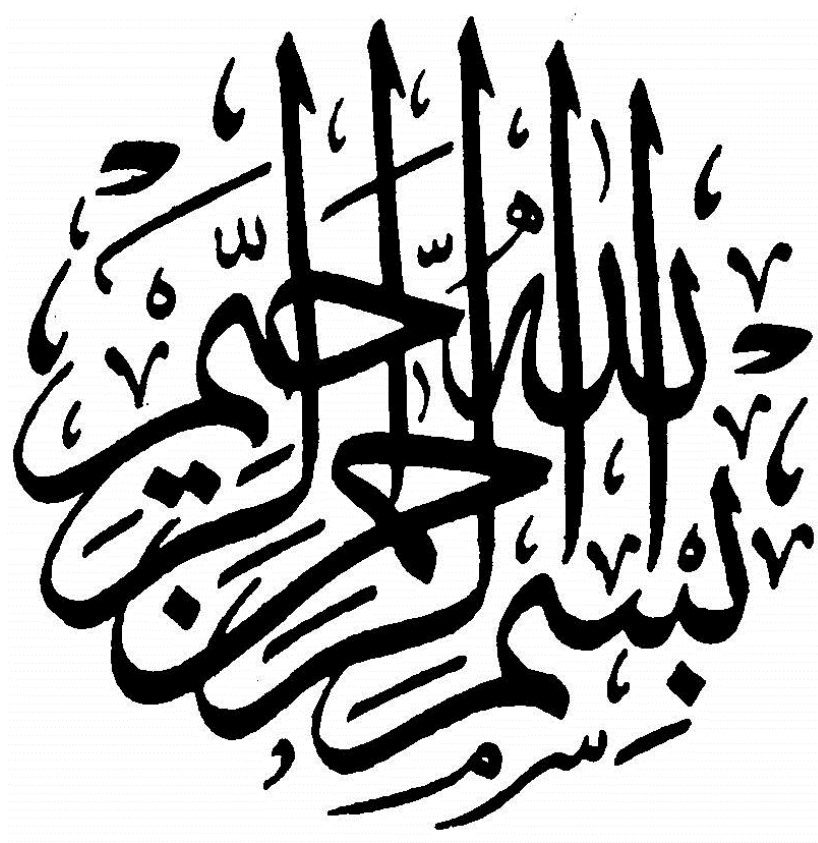
زكية محلول

ممتحنا

أستاذ مساعد أ

رحيمة بوصبيح صالح

السنة الجامعية: 2015 / 2016



إهداء

إلى صاحب الفردوس الأعلى وسراج الأمة المنير وشفيعها النذير البشير محمد (صلى الله عليه وسلم)

إلى من تغنى الشعراء بذكراهم وجعلت الجنة تحت أقدامهم أمهاتنا حفظهم الله ورعاهم

إلى أصحاب القلوب الكبيرة وذوي الوجوه النظيرة.... أباءنا أدامهم الله فخرا واعتزازا لنا إلى ورود المحبة ونبايع الوفاء إلى من رافقونا في السراء والضراء.... إخواننا وأخواتنا الأعزاء

إلى من كان سندا وعونا لنا في هذا العمل مشرفنا الأستاذ الفاضل **علي ذهب**
إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمهاتنا .. إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى من عرفنا كيف نجدهم وعلمونا أن لا نضيعهم..... صديقاتنا المخلصات
إلى من درسنا وأتممنا معهم مشوارنا الجامعي..... طلبة ماستر تجارة دولية
إلى كل من يتصفح مذكرتنا الآن.

ريحانة، صليحة



الشكر

قال الله تعالى: "مربي أوفر عني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي

وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين" الآية 19 سورة النمل

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا العمل الذي نتمنى

أن يكون في المستوى المطلوب .

كما يسعدنا أن نتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير والعرفان بالجميل للأستاذ المشرف

علي ذهب على ما أحاطنا به من إرشاد وتوجيه ونصح طيلة فترة إنجازنا لهذا

العمل أيضا نتوجه بشكر إلى دكتور عقبة عبد اللاوي ودكتور نور الدين جوادي الذين

لم يبخلوا علينا بالنصح والمعونة وما لمسنا عندهما من إخلاص كبير وحب صادق

للعلم كما لا ننسى توجيه الشكر إلى جميع من أسعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا

العمل المتواضع ولو بكلمة طيبة نابغة من القلب صادق أو بسؤال عن مصير هذا البحث

إلى كل هؤلاء جزاكم الله عنا خير جزاء ووفقنا جميعا في خدمة المسيرة العلمية

في وطننا العزيز .

ريحانة ، صليحة

ملخص

كان الغرض من هذه الدراسة وهو تبين أثر تقلبات سعر الصرف على أداء الاقتصاديات النامية، وباعتبار الجزائر دولة نامية تعاني كغيرها من هذه الدول من عجز في ميزان مدفوعات. أردنا أن نبين أثر انخفاض سعر الصرف الدولار مقابل الأورو على ميزان المدفوعات الجزائري (2000-2014)، إذ تم التطرق إلى تطور نظم الصرف في الجزائر و أثر انخفاض سعر الصرف مقابل الأورو على ميزان مدفوعات بكل عناصره بالاعتماد على مجموعة من الإحصائيات.

وفي الأخير استخلصنا من خلال هذه الدراسة ان انخفاض سعر الصرف يكلف الاقتصاد الجزائري خسائر معتبرة بملايين دولارات، خاصة على مستوى ميزان التجاري إذ أن أغلب الواردات تتمثل في المحروقات المقومة بالدولار. في حين تقوم أغلب الواردات بالأورو وكونها متأتية من الدول الاتحاد الاوربي.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الاقتصاديات النامية، ميزان مدفوعات، الميزان التجاري، الدولار، الأورو.

résumé

Le but de cette étude, qui démontrent l'impact des fluctuations des taux de change sur la performance des économies en développement, et l'Algérie comme un pays en développement souffre comme tous ces pays d'un déficit de la balance des paiements. Nous voulions montrer l'impact de la baisse du taux de change par rapport à l'euro du dollar sur la balance des paiements de l'Algérie (de 2000 à 2014), comme il a été adressé à l'évolution des systèmes d'échange en Algérie, après une chute du taux de change par rapport à l'euro sur la balance des paiements dans tous ses éléments basés sur un ensemble de statistiques.

Enfin, nous avons appris à travers cette étude que la baisse du taux de change a coûté des millions d'économie de dollars en faisant valoir l'Algérie, en particulier au niveau de la balance commerciale que les pertes que la plupart des importations sont en carburant libellés en dollars. Alors que la plupart des importations de calendrier en euros et étant dérivé de pays de l'Union européenne

Mots clés: taux de change, les économies en développement, la balance des paiements, le solde des échanges, le dollar, l'euro.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
III	البسمة
IV	الإهداء
V	الشكر
VI	الملخص
VII	فهرس المحتويات
XII	فهرس الجداول
XIII	فهرس الأشكال البيانية
XIV	قائمة الملاحق
أ - و	مقدمة
	الفصل الأول: أسعار الصرف
2	تمهيد
3	المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف
3	المطلب الأول: ماهية سعر الصرف
3	أولاً: مفهوم سعر الصرف
4	ثانياً : وظائف سعر الصرف
4	ثالثاً: أشكال سعر الصرف
9	المطلب الثاني: كيفية تحديد سعر الصرف والعوامل المؤثر فيه
9	أولاً: كيفية تحديد سعر الصرف
10	ثانياً: العوامل المؤثر في سعر الصرف
13	المطلب الثالث: أدوات وأهداف سعر الصرف
13	أولاً: أدوات سعر الصرف
14	ثانياً: أهداف سعر الصرف
16	المبحث الثاني: سوق الصرف
16	المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف
16	أولاً: تعريف سعر الصرف
18	ثانياً: عرض العملة الأجنبية

19	ثالثا: طلب العملة الأجنبية
20	رابعا: توازن سوق الصرف
24	المطلب الثاني: متدخلون في سوق الصرف
24	أولا: البنك المركزي
24	ثانيا: البنوك التجارية
25	ثالثا: سيطرة سوق الصرف
25	رابعا: صانعوا السوق الثانويون
25	خامسا: العملاء
26	سادسا: مضاربون
26	المطلب الثالث: أنواع سوق الصرف
26	أولا : سوق الصرف الفوري
26	ثانيا: سوق الصرف الآجل
28	المبحث الثالث :أنظمة الصرف و النظريات المفسرة له
28	المطلب الأول :أنظمة سعر الصرف
28	أولا: أنظمة الصرف قبل انخيار نظام بريتون وودز
31	ثانيا: أنظمة أسعار الصرف بعد انخيار بريتون وودز
35	المطلب الثاني: نظريات مفسرة لسعر الصرف
35	أولا: نظرية تعادل القدرة الشرائية
36	ثانيا: نظرية تعادل أسعار الفائدة
36	ثالثا: نظرية الكمية
36	رابعا: نظرية كفاءة السوق
36	خامسا: نظرية الأرصادة
37	سادسا: ماندل - فلمنغ في تحديد أسعار الصرف
38	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: سعر الصرف و أثره على أداء الاقتصاديات النامية
40	تمهيد
41	المبحث الأول : أنظمة الصرف في الاقتصاديات النامية و عوامل محددة
41	المطلب الاول: تطور نظم الصرف في الدول النامية
41	اولا: التثبيت الى عملة واحدة

42	ثانيا: التثبيت الى حقوق السحب الخاصة
44	ثالثا: التثبيت الى سلة الخاصة
46	رابعا: التعويم المستقل
46	المطلب الثاني: العوامل المحددة لاختيار لسياسة سعر الصرف في الدول النامية
49	المطلب الثالث: مدى ملائمة المداخل النظرية للتخفيض لظروف الدول النامية
49	اولا: مدخل المرونات
50	ثانيا: مدخل الاستيعاب
52	ثالثا: مدخل النقدي
54	54المبحث الثاني: تقييم سياسة اسعار الصرف في الدول النامية
54	المطلب الاول: طبيعة البنية الاقتصادية للدول النامية
54	اولا: التضخم
54	ثانيا: درجة مرونة وتركيز هيكل الصادرات
55	ثالثا: درجة مرونة الواردات
55	رابعا: البطالة
56	خامسا: المديونية
56	سادسا: العجز في ميزان المدفوعات
57	المطلب الثاني: اثر تخفيض قيمة العملة على الاقتصاديات النامية
57	اولا : الأثر على الصادرات
58	ثانيا: الأثر على الواردات
58	ثالثا: اثر على التضخم
59	المطلب الثالث : أثر الرقابة على الصرف على الاقتصاديات النامية
59	اولا: هروب رؤوس الأموال
60	ثانيا. السوق الموازية
61	المبحث الثالث: أسباب عجز المدفوعات واستراتيجيات تخصيص الموارد وأثرها على التوازنات في الدول النامية
61	المطلب الاول :أسباب عجز المدفوعات في الدول النامية
61	اولا: أسباب عجز المدفوعات
61	ثانيا :طرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات
62	المطلب الثاني :ترقية الصادرات واحلال الواردات

64	. المطلب الثالث :ترقية الصادرات في بعض الدول النامية واثرها في النمو الاقتصادي
64	اولا: ترقية الصادرات في بعض الدول النامية
65	ثانيا: أثر ترقية الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول النامية وحدودها
67	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث :دراسة حالة الجزائر
69	تمهيد
70	المبحث الاول : تطور نظام الصرف في الجزائر
70	المطلب الأول: نظم الصرف في الجزائر
70	أولا :نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة 1964.1973
70	ثانيا :نظام الصرف الثابت بالنسبة لسلسلة من العملات 1974.1987
71	ثالثا :التسيير الآلي لسعر صرف الدينار
75	المطلب الثاني :سياسة الرقابة على الصرف
75	اولا: الرقابة الصارمة على الصرف
76	ثانيا :السوق الموازي للصرف
78	ثالثا: تخفيض قيمة الدينار الجزائري
81	المطلب الثالث : البعد الاقتصادي لتحرير سعر الصرف الدينار الجزائري
84	.المبحث الثاني : التجارة الخارجية الجزائرية وتطور ميزان المدفوعات الجزائري
84	المطلب الأول: الصادرات
86	اولا: التركيبة السلعية الصادرات الجزائر
90	ثانيا : التوزيع الجغرافي للصادرات في الجزائر
93	ثالثا: ترتيب أفضل عملاء للجزائر في 2014
95	المطلب الثاني: الواردات
95	اولا: التركيبة السلعية لواردات الجزائر
98	ثانيا : التوزيع الجغرافي للواردات للجزائر
102	ثالثا: ترتيب أفضل عشر موردين للجزائر 2014
104	المطلب الثالث: ميزان المدفوعات الجزائري
104	أولا: تطورات ميزان المدفوعات 2000 _ 2014
108	المبحث الثالث: أثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابلا لأورو على ميزان المدفوعات
108	المطلب الأول: أثر انخفاض الدولار مقابلا لأورو على الميزان التجاري

108	أولا .أثر انخفاض في سعر صرف الدولار مقابل الاورو على الصادرات
112	ثانيا. أثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الاورو على الواردات
119	المطلب الثاني : أثر تغير سعر صرف الدولار مقابل الاورو على الميزان الجاري
121	المطلب الثالث: اثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على رصيد ميزان المدفوعات
124	خلاصة الفصل
126	خاتمة
131	قائمة المصادر و المراجع
138	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة 2013.1990	78
02	تطور سعر صرف دج / \$ بين السوق الرسمية والسوق الموازية 2001.1991	83
03	تطور سعر الصرف وسعر البترول (دولار / برميل) فترة (1999-1994)	86
04	تطور سعر الصرف والمؤشرات الخارجية (مليار دولار) فترة (2004-2000)	87
05	تطور صادرات الجزائر في الفترة مابين (2000 - 2014)	91
06	التركيبية السلعية للصادرات خلال الفترة (2000-2014)	93
07	التوزيع الجغرافي للصادرات للجزائر خلال الفترة (2000-2014).	98
08	العملاء العشر الأوائل للجزائر سنة 2014	101
09	التركيبية السلعية للواردات للجزائر خلال الفترة (2000 - 2014).	103
10	التوزيع الجغرافي للواردات للجزائر خلال الفترة (2000 - 2014).	106
11	الموردون العشر الأوائل للجزائر خلال سنة 2014	109
12	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2014).	112
13	مقارنة بين التغيرات النسبية لسعر صرف الدولار مقابل الأورو ومعدل التغير في سعر البترول وقيمة الصادرات (2000-2014)	117
14	الواردات في الجزائر من منطقة الاتحاد الأوروبي بعمليتي الدولار والأورو خلال الفترة 2000-2014	120
15	مقارنة بين التغيرات النسبية لسعر صرف الدولار مقابل الأورو ومعدل التغير في سعر البترول وقيمة الواردات فترة 2000-2014	122
16	مقارنة بين معدل التغير في رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف وأسعار البترول فترة (2000-2014)	124
17	تطور قيمة التحويلات الصافية ورصيد الميزان الجاري وسعر صرف الدولار مقابل الأورو فترة 2000-2014	126
18	مقارنة بين معدل التغير في ميزان المدفوعات والتغير في ميزان التجاري والتغير في سعر صرف الدولار مقابل الأورو والتغير في سعر البترول فترة (2000-2014)	129

فهرس الأشكال والبيانبة

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1 - 1	عرض العملة الأجنبيةة	25
2 - 1	الطلب على العملة الأجنبيةة	26
3 - 1	توازن سوق الصرف	26
4 - 1	تغيرات الطلب على العملة الأجنبيةة	27
5 - 1	تغيرات الطلب على العملة الأجنبيةة	28
6 - 1	تغيرات سعر الصرف	29
1 - 2	تطور صادرات الجزائر في الفترة مابين(2000 - 2014)	92
2 - 2	التركيبه السلعية للصادرات خلال الفترة(2000-2014)	95
3 - 2	التوزيع الجغرافي للصادرات للجزائر خلال الفترة (2000-2014).	100
4 - 2	العملاء العشر الأوائل للجزائر سنة2014	102
5 - 2	التركيبه السلعية للواردات للجزائر خلال الفترة (2000 - 2014).	105
6 - 2	التوزيع الجغرافي للواردات للجزائر خلال الفترة(2000 - 2014).	108
7 - 2	الموردون العشر الأوائل للجزائر خلال سنة2014	110
8 - 2	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة(2000-2014).	114
1 - 3	مقارنة بين التغيرات النسبية لسعر صرف الدولار مقابل الأورو ومعدل التغير في سعر البترول وقيمة الصادرات 2000-2014	118
2 - 3	مقارنة بين التغيرات النسبية لسعر صرف الدولار مقابل الاورو ومعدل التغير في سعر البترول وقيمة الواردات (2000-2014	123
3 - 3	مقارنة معدل التغير في رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف وأسعار البترول فترة 2000-2014	125
4 - 3	تطور قيمة التحويلات الصافية ورصيد الميزان الجاري وسعر الصرف الدولار مقابل الاورو فترة 2000-2014	127
5 - 3	العلاقة بين التغير سعر الصرف وسعر البترول ورصيد الميزان التجاري ورصيد ميزان المدفوعات فترة (2000-2014	130

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
138	تطور سعر الصرف الموازي و الرسمي في الجزائر	01
139	تطور التجارة الخارجية خلال الفترة (2007-2012)	02
140	صادرات الجزائر السلعية خلال الفترة (2004-2013)	03
142	واردات الجزائر السلعية خلال الفترة (2004-2013)	04
144	هيكل السلعي للصادرات خلال الفترة (2004-2013).	05
145	ميزان المدفوعات مقدر بالدولار	06
147	تطور سعر الصرف في جزائر خلال فترة (1975-2014)	07
148	تطور معدل الفائدة في جزائر خلال فترة (1975 - 1984)	08
149	تطور معدل الفائدة في جزائر خلال فترة (1975 - 1984)	09
150	الدول النامية التي أعلنت عن أنظمة سعر صرف المتبعة لديها (% من الإجمالي)	10

مقدمة

مقدمة

تعتبر آلية سعر صرف عنصرها محوريا في الفكر المالي الحديث نظرا لما تكتسبه البلدان السائرة في طريق النمو، والتي تتميز بوجود عجز هيكلي مزمن تبعا للسياسات الاقتصادية الكلية في مجال التنمية المتبعة، حيث ينظر إلى حركة رأس المال الاجنبي كمحرك أساسي في عملية تمويل الاستثمارات وكذا الاستهلاك الخاص بقطاع العائلات و المشاريع .

تسعى العديد من الدول النامية التي تعاني اختلالات حادة على مستوى الاقتصادي الكلي، إلى إعادة النظر في تقييم مقابل العملات الاخرى للحد من هذه الاختلالات، و الجزائر باعتبارها بلد نامي عرف اقتصادها أزمة حادة أدت إلى اختلالات كبيرة في التوازنات الكلية ناتجة عن انخفاض اسعار النفط، تبنت الخطوة الانتقالية للاقتصاد محاولة ذلك الخروج من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر .

و تعتبر سياسة سعر الصرف متغيرا من أهم السياسات الاقتصادية الكلية، و ذلك لكونها تشكل إلى جانب السياسات الأخرى آلية فعالة لحماية الاقتصاد المحلي من الصدمات الداخلية و الخارجية، و تختلف درجة التأثير سياسة سعر الصرف في الاقتصاد على مدى استقرار السعر الأمثل، الذي يتوقف على نظام الصرف القائم، من هنا تبرز أهمية البحث عن النموذج الامثل الذي يكفل التوازن الداخلي و الخارجي .

ومنه يعتبر سعر الصرف متغيرا اقتصاديا شديد الحساسية نظرا للمؤثرات الداخلية و الخارجية، و لا سيما أمام اتساع دور التجارة الدولية في التنمية الاقتصادية، و تطور اسواق الدولية، لذلك يظهر هذا السعر مختلفا اختلاف جذريا في مضمونه و مدلوله عن متغيرات الاقتصادية الاخرى، باعتباره حلقة ربط بين الاقتصاديات الدولية، له اثر على توازن الاقتصاد الكلي، من خلال علاقته المباشرة و الغير المباشرة بالمؤشرات الاقتصادية الكلية، المتمثلة اساسا في المعدل التضخم، معدل النمو و رصيد ميزان المدفوعات .

وكرد فعل لانعكاسات العولمة والانفتاح بين الدول، أصبحت الاقتصاديات النامية أكثر تأثرا بتقلبات أسعار صرف العملات الرئيسية "الدولار والأورو" وكمثيلاتها من الدول النامية تعتمد الجزائر بنسبة كبيرة في صادراتها على المحروقات المسعرة بالدولار الأمريكي أما بالنسبة للواردات فهي تتعامل بالدرجة الأولى مع الاتحاد الأوروبي أي يتم تسوية مدفوعاتها بالأورو.

ونتيجة لاختلاف العملات المستخدمة في تسعير كل من الصادرات والواردات فإن الاقتصاد الجزائري من أكثر الاقتصاديات عرضة للتأثر بالتقلبات المستمرة لهاتين العملتين، الذي ينعكس على عدة مؤشرات اقتصادية من أهمها ميزان المدفوعات.

و إن الهدف من الدراسة هو معرفة مدى إسهام سعر الصرف في تحقيق التوازن ميزان المدفوعات . و انطلاقا مما سبق نطرح الاشكال التالي:

"ما هو أثر تغيرات سعر الصرف على عينة من مؤشرات الأداء الاقتصادي ؟"

ومن أجل الاجابة على هذا التساؤل الرئيسي لجأنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- 1) ما هو سعر الصرف؟ و ما مقصود بنظام الصرف ،نظرياته ،سياساته؟
- 2) ماهي نظم الصرف متبعة في الدول النامية؟ و ما هو أثر تقلب سعر الصرف على اداء الاقتصاديات النامية ؟
- 3) ماهي مراحل التي مر بها سعر الصرف في الجزائر ؟
- 4) ما أثر تغيرات سعر الصرف على ميزان مدفوعات في الجزائر ؟

الفرضيات :

- سعر الصرف هو ذلك السعر الذي من خلاله يتم تحويل عملة دولة ما إلى عملات دول اخرى .
- أغلب الدول النامية تتميز بنية اقتصادية تجعل نجاح سياسة تخفيض العملة غير ممكن.
- تؤثر التقلبات العالمية في أسعار الصرف سلبا على رصيد ميزان المدفوعات الجزائري من خلال تأثيرها على الميزان التجاري.

أهمية البحث :

تنشأ أهمية هذا البحث من واقع ان سعر الصرف قد حظي باهتمام كبير من قبل الدول ضمن سياساتها النقدية في البرامج الاصلاحية كوسيلة لتنشيط الصادرات و التقليل الواردات، خاصة الدول النامية التي تعاني عجزا كبيرا في موازين مدفوعات، و بما انه يجسد أداة ربط الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصادات الخارجية مما يفرض معرفة العلاقة بين سعر الصرف و ميزان المدفوعات؛ كما تتجلى أهمية هذا البحث في أن العديد من الدول مازالت

تعاين تواجده مشكل اختيار نظام سعر صرف ملائم قصد التأثير على وضعية عناصر ميزان المدفوعات في الاتجاه المرغوب ؛

أسباب اختيار الموضوع :

- يعتبر من مواضيع ذات أهمية كبيرة .
- فضول شخصي لمعرفة كيفية تحويل عملات و اثر تقلبات سعر الصرف.
- رغبة في معرفة مختلف تطورات التي مر بها سعر الصرف في الدول النامية و في جزائر خاصة .

أهداف الدراسة :

- نسعى من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:-
- محاولة إحاطة بسعر الصرف من ناحية سياساته ،أنظمته ،نظريات مفسرة له.
- محاولة معرفة اثر تغيرات سعر الصرف على اداء الاقتصاديات النامية و على الاقتصاد الجزائري خاصة
- تحليل أثر تقلبات سعر الصرف دولار مقابل الأورو على ميزان المدفوعات الجزائري .

حدود الدراسة :

حددت الدراسة في اطار المكاني و الزماني ، حيث حصرت الدراسة في البلدان النامية و على وجه التحديد الجزائر قصد ابراز اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان مدفوعات، اما بالنسبة للاطار الزمني تستدعي الدراسة الاخذ بوضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000.2014).

أدوات الدراسة :

. تتمثل أدوات الدراسة المستخدمة في هذا البحث في بعض الإحصائيات الواردة عن ميزان المدفوعات الجزائري و أسعار الصرف العالمية من بنك الجزائر.

كما اعتمدت الدراسة على أدوات التحليل الكلي نظرا للصيغة الكلية للموضوع، وذلك بالاستعانة بمجموعة من المراجع سواء الكتب أو الأبحاث والتقارير والمجلات المتخصصة في الموضوع.

منهج البحث :

من اجل اختبار الفرضيات اعلاه اعتمدنا على بعض المناهج التي تتوافق و طبيعة بحثنا، فاخترنا اتباع "المنهج الوصفي" الذي يسمح بوصف الانظمة و النظريات و تطورات التاريخية.

"المنهج التاريخي" الذي يمكن من تتبع مسار تطور الاقتصاد الجزائري و نظم الصرف و الرقابة على صرف .
"المنهج التحليلي و الاحصائي" الذي يمكن من تحليل ودراسة الاوضاع ميزان المدفوعات الجزائري وتغيرات سعر صرف دولار مقابل الأورو.

الدراسات السابقة :

. عمر مؤذن : "تغير سعر صف الدينار الجزائري و اثره على ميزان مدفوعات في الفترة ما بين (1990-2010)"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة الدكتور يحيى فارس . المدة 2011-2012، تمت هذه من خلال أربعة فصول :
الفصل الأول تكلم الباحث عن سعر الصرف الاجنبي و سوق الصرف و مخاطره اما الفصل الثاني فتناول سعر الصرف و اختلالات ميزان المدفوعات ، أما الفصل الثالث فتطرق إلى الدينار الجزائري بين الاصلاحات الداخلية و المتغيرات الخارجية ، ، الفصل الرابع فتناول سعر الصرف الدينار و معالجة الخلل في ميزان المدفوعات الجزائري في الفترة ما بين (1990-2010)

- كمال العقريب "اثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات . دراسة حالة الجزائر ."، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، فرع : نقود، مالية و بنوك ، جامعة البليدة 2006/2005. انجزت الدراسة في اربعة فصول : الفصل الاول تضمن سعر الصرف محدثاته و مخاطره . اما الفصل الثاني تناول في الباحث ماهية ميزان المدفوعات ، الاختلال في ميزان ، و كيفية معالجته ، في الفصل الثالث الى سعر الصرف كآلية لتسوية العجز في الميزان المدفوعات ، اما الفصل الرابع فخصصه لدراسة حالة الجزائر .

- اويابة صالح ، "اثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي . حالة الجزائر. (1990-2009)"، مذكرة ماجستير تجارة دولية ، معهد علوم اقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، مركز الجامعي غرداية 2010-2011، و قد قسم الباحث البحث الى اربعة فصول : حيث تكلم في الفصل الاول عن سعر الصرف (انظمته، سياساته و اهدافه) اما الفصل الثاني تضمن التوازن الاقتصادي، الفصل الثالث فتطرق الى اثار سعر الصرف على التوازن الداخلي و الخارجي، والفصل الرابع دراسة حالة الجزائر (1990-2009).

. دوحة سلمي، " اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، وسبل علاجها حالة الجزائر ."، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015. وقد قسمت الباحثة البحث الى اربعة فصول :الفصل الاول حول الاطار النظري و المفاهيمي لسعر الصرف ،اما الفصل الثاني فتطرق الى سياسات سعر الصرف كآلية لتسوية الخلل في الميزان التجاري ،اما الفصل الثالث سبل علاج تقلبات سعر الصرف على الدينار الجزائري على الميزان التجاري، و الفصل الرابع دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري.

. مجالات :

بربري محمد امين، "مبررات و دوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية" دراسة حالة سعر صرف الدينار الجزائري، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف بالجزائر ،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية 2010.4، حيث تناول التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية وثانيا واقع الدينار الجزائري امام التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية.

صعوبات البحث :

من الصعوبات التي واجهتنا بجميع معلومات حول ميزان مدفوعات خلال فترة ممتدة ما بين 2014 إلى 2016.

كيفية تنسيق بين معطيات التي تم تجميعها حول سعر الصرف في الجزائر و اثره على ميزان مدفوعات الجزائري.

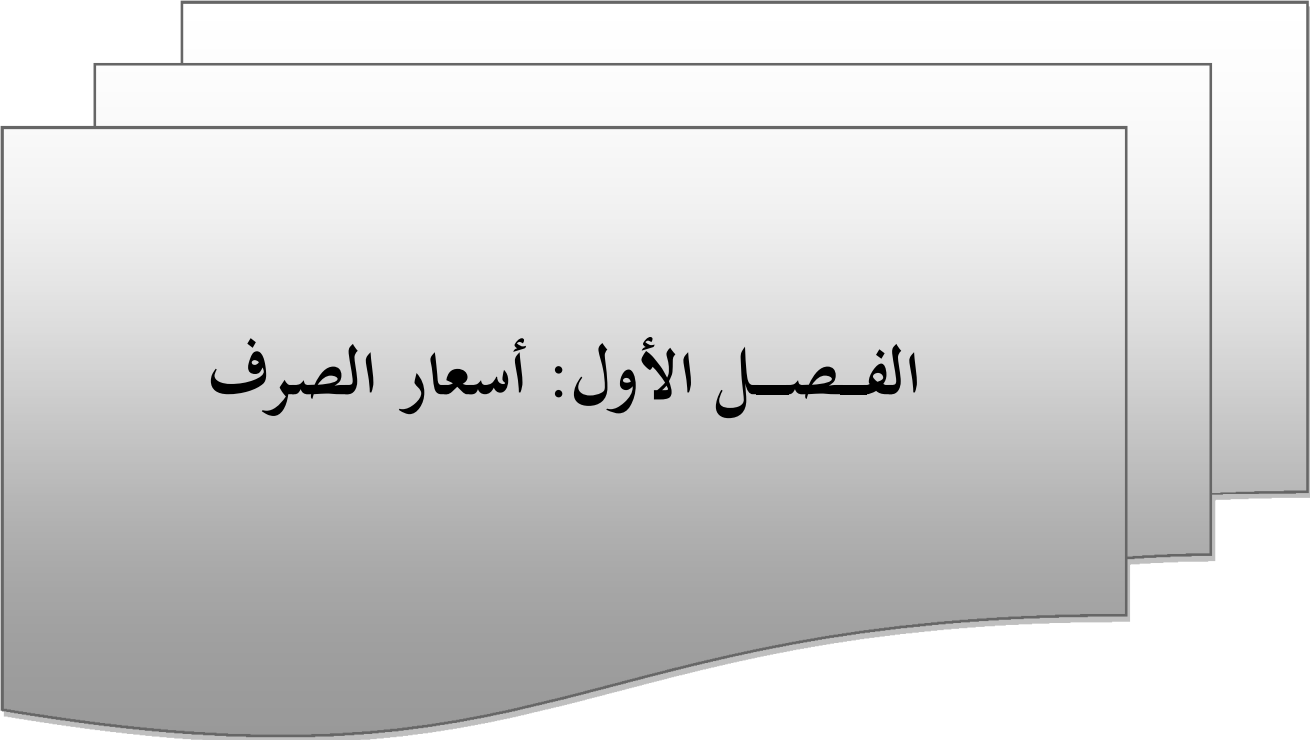
تقسيم البحث :

قد قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول : حيث يتحدث الفصل الأول عن اسعار الصرف مفهوم، أو عوامل مؤثرة في اختيار نظم الصرف ووظائف و سياسات والنظريات المحددة لسعر الصرف و انظمة الصرف.

أما الفصل الثاني كان حول سعر صرف و أثره في الاقتصاديات النامية حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث المبحث الأول انظمة الصرف في الاقتصاديات النامية و عوامل محددة له تحدثنا أولا عن تطور نظم

الصرف الدول النامية وثانيا العوامل المحددة لاختيار سياسة سعر الصرف في الدول النامية وثالثا مدى ملائمة المداخل النظرية للتخفيض لظروف الدول النامية، و المبحث الثاني تقييم سياسة أسعار صرف في الدول النامية وتناول أولا طبيعة البنية الاقتصادية للدول النامية وثانيا أثر تخفيض قيمة العملة على الاقتصاديات النامية و ثالثا أثر الرقابة على الصرف على الاقتصاديات النامية، أما المبحث الثالث فتطرق أسباب عجز المدفوعات واستراتيجيات تخصيص الموارد وأثرها على التوازنات في الدول النامية و تناول أولا أسباب عجز المدفوعات في الدول النامية و ثانيا ترقية الصادرات و إحلال الواردات و ثالثا ترقية الصادرات في بعض الدول النامية وأثرها في النمو الاقتصادي .

أما الفصل الثالث يخصص لدراسة حالة الجزائر، حيث سنحاول في المبحث الأول التعرف على تطور نظام الصرف الجزائري ونتطرق في المبحث الثاني إلى التجارة الخارجية الجزائرية و تطورات ميزان المدفوعات أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى أثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على ميزان المدفوعات.



الفصل الأول: أسعار الصرف

تمهيد

على المستوى الخارجي تبرير تباين العملات من بلد لآخر بالإضافة إلى تباين تسوية المعاملات في التجارة الدولية مقارنة مع التجارة المحلية، ومن شأن هذا التباين في أنواع العملات المستخدمة أن يقود إلى بروز مشكلة لدى الأقطار المختلفة مفادها كيفية تسوية المعاملات الدولية في ظل تباين العملات المستعملة من بلد لآخر ؟

وفي هذا الصدد تبرز أهمية معرفة سعر الصرف ذلك بغرض معالجة المسائل المتعلقة بتعدد العملات، وكذلك مشكل تسوية المعاملات التجارية الدولية، بالإضافة إلى أن أغلب الأزمات التي حدثت في الاقتصاد العالمي كان مردها إلى التقلبات التي تحدث لقيمة العملة .

ومن الطبيعي أن يكون لسعر الصرف أهمية كبيرة لأي اقتصاد، لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل تأثيره على نظام الأسعار في الاقتصاد الوطني، وعلى حجم التجارة الخارجية، وبالتالي على وضعية ميزان المدفوعات خاصة من جانبي الصادرات والواردات .

وبناء على ما تم ذكره سابقا كان تقسيم هذا الفصل على الشكل التالي:

المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف.

المبحث الثاني: سوق الصرف.

المبحث الثالث: أنظمة سعر الصرف والنظريات المفسرة له.

المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف.

إن لكل بلد علاقات اقتصادية ومالية مع باقي العالم لذا فمن الضروري ان يكون له سعر صرف يعبر على تكافؤ العملة الوطنية الأخرى.

وكل عملية تجارية أو مالية تتم بين رعاية الدولة وبين العالم الخارجي تؤثر في ميزان المدفوعات وعلى الدخل والأسعار المحلية وإذا أن أحد الجانبين يطلب العملات الأجنبية، في حين الجانب الآخر يقوم بعرضها، وسعر الصرف هو السعر الذي يحقق التوازن بين كل من الطلب والعرض من العملات الأجنبية، ويتم تداول هذه العملات في سوق يدعى سوق الصرف، ولذا سنتناول ذلك فيما يلي؟

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف.

يوجد عدة تعاريف لسعر الصرف وظائف و أشكال مختلفة و في هذا المطلب سوف نتطرق إلى ما يلي:

أولاً: مفهوم سعر الصرف.

يعرف سعر الصرف إلى عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو هو عدد وحدات من العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية".¹

كما يعرف سعر الصرف "بأنه عدد وحدات النقد الأجنبي التي تساوي وحدة واحدة من النقد الوطني،

أو عدد وحدات النقد الوطني التي تساوي وحدة واحدة من النقد الأجنبي".² فمثلاً يتم التعبير عن سعر صرف الدينار الجزائري إزاء الدولار بسعر الصرف $1\$ = 73$ دج، أي أن الدولار يتم تحويله إلى 73 دج، والحاجة للصرف تقتضيها معاملات تتصل بالعالم الخارجي، وأحياناً يعبر عن سعر الصرف بالوحدات الأجنبية التي تدفع للحصول على وحدة وطنية³ فمن المثال السابق يمكن القول أن سعر الصرف للدينار الجزائري هو: $1 \text{ دج} = 0,0137 \$$.

¹ هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، دار وائل لنشر، ط1، الأردن . عمان ، 2014، ص:93.

² طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي: نظريات التجارة الدولية. ميزان المدفوعات . سعر الصرف . السياسات التجارية الدولية، المكتبة العصرية، ط 1، مصر، 2010، ص: 90.

³ أويابة صالح، أثر التغير في السعر الصرف على التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2009، مذكرة شهادة الماجستير، تخصص التجارة الدولية، المركز الجامعي

بغرداية، 2010- 2011، ص: 13.

ويعرف أيضا أنه سعر العملة الأجنبية مقوما بوحدة من العملة المحلية أي عدد من الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على واحدة من العملة الأجنبية، أو هو سعر مبادلة عملة ما بأخرى وهكذا تعد إحدى العمليتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها.

ثانيا: وظائف سعر الصرف.

يقوم سعر الصرف بوظائف عدة نوجزها فيما يلي:¹

1. وظيفة قياسية: حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف لهؤلاء حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.²
2. وظيفة تطويرية: أي يستخدم سعر الصرف في تطوير الصادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ويمكن أن يؤدي من جهة أخرى إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو استبدالها بالاستيراد حيث تكون أسعار هذه السلع المستوردة أقل من الأسعار المحلية، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية لدول.
3. وظيفة توزيعية: يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي³، وذلك بفعل إرتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم.

ثالثا: أشكال سعر الصرف

تقوم السلطات النقدية بتدخلات من أجل الوصول إلى السعر نقدية الأمثل الذي يحقق أهدافها فتطرقنا إلى الأشكال التالية:

1. سعر الصرف الاسمي:

يعرف سعر الاسمي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف بحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، يدل سعر الصرف الاسمي على سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من السلع والخدمات، ما بين تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما

¹ محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص-ص: 97 - 98.

² أمين رشيد كنونه، الاقتصاد الدولي، مطبعة جامعة المستنصرية، ط 1، بغداد، 1985، ص-ص: 205 - 206.

³ فاطمة الزهراء بن طالب، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري (دراسة قياسية لحالة الجزائر من 1970 - 2010)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة

الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2012 - 2013، ص: 8.

تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية¹، وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر الصرف الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف موازي وهو سعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة وفي نفس البلد².

1.1. سعر الصرف الرسمي:

هو السعر الذي تحدده وتعلنه السلطات النقدية وفقاً ما يتناسب مع ظروفها وسياساتها الاقتصادية، يوضع قوانين وتشريعات للصرف.

2.1. سعر الصرف الموازي:

هو السعر الذي يتحدد من خلال التلاقي الحر بين العرض و الطلب على العملات الأجنبية القابلة للتحويل، ويتحدد في سوق لا يخضع لأي قوانين³.

2. سعر الصرف الحقيقي:

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، فهو يبين عدد الوحدات من المنتجات الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وكلما كان سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الصرف الاسمي، كلما كان معدل التضخم منخفض، كما أنه يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، فمثلاً ارتفاع مداخل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف المواد المصدرة بنفس المعدل، لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن الارتفاع في العوائد لم يؤدي إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وإن ارتفعت مداخلهم الاسمية بنسبة عالية⁴.

¹ عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص: 176.

² عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 103 . 104.

³ عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، مرجع سابق ذكره، ص: 176.

⁴ نعمان سعيدي، سياسة الصرف في إطار برامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي _دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الخروية ، جامعة الجزائر ، 1998، ص: 04.

فلو أخذنا بلدين كالجائر والولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالتالي:

$$q = \frac{e/p}{1s/p^*}$$

$$q = e \cdot \frac{p^*}{p}$$

بحيث أن :

q : سعر الصرف الحقيقي.

e : سعر الصرف الاسمي.

p* : مؤشر الأسعار بالولايات المتحدة الأمريكية.

p : مؤشر الأسعار بالجائر.

* 1s/p تمثل القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا.

e/p وتمثل القوة الشرائية للدولار الأمريكي في الجائر.

وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار مقابل الدولار الأمريكي يعكس الفرق بين القوة الشرائية في الولايات المتحدة الأمريكية، والقوة الشرائية في الجائر وكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجائر.

1.2. مقاييس حساب سعر الصرف الحقيقي:

تستعمل عدة مقاييس إحصائية لحساب سعر الصرف الحقيقي¹، كالحساب الشائع المعتمد على مؤشرات أسعار الاستهلاك، أما المقياس الثاني فهو سعر الصرف النسبي للسلع القابلة للإتجار (Pt). والسلع غير قابلة للإتجار (Pn) وهناك مقياس ثالث هو قيمة الأجور النسبية والمحسوبة بالدولار، ويستعمل هذا المعيار لتفادي مشكلة المؤشرات النسبية التي تتغير من دولة لأخرى.

¹ عيسى محمد الغزالي، سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثالث والعشرون، نوفمبر 2003، ص: 5.

وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي محسوب كمؤشر أسعار، ولذا فإن مستوى ليس له تفسير طبيعي، وفي سنة الأساس يساوي الواحد الصحيح، ولذلك فإن مستوى يفسر عند التغير لكي يعطي مؤشر اتجاه سعر الصرف الحقيقي، أي ارتفاع السعر النسبي للسلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، أي انخفاض في (q) يعتبر تحسناً حقيقياً، أما التخفيض الحقيقي فهو يوافق الارتفاع في (q)، ويعني انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية.

2.2. إشكالية اختيار مؤشر الأسعار:

إن اختيار مؤشرات الأسعار لحساب سعر الصرف الحقيقي يطرح إشكالية كيفية قياس القدرة الشرائية للعملة، مؤشر أسعار الاستهلاك يقيس القوة الشرائية للسلع الاستهلاكية فقط، ولكن هو أكثر تواتر وينشر بصفة عادية، أما مخفض الناتج المحلي الإجمالي فيمكن أن يستعمل لكنه ينشر بتأجيل معتبر بالإضافة أنه لا يصلح لقياس القوة الشرائية لدول ذات معدلات تضخم عالية.

3. سعر الصرف الفعلي:

يوجد هناك معنيان متميزان في علم الاقتصاد للاصطلاح سعر الصرف الفعلي¹.

المفهوم الأول:

يشير المفهوم الأول إلى سعر الصرف كمعدل حتى يتضمن متوسط آثار التعريفات و الدعوم، وغير ذلك من الرسوم التي تؤثر في تكلفة الواردات على الاقتصاد المحلي، وتكلفة الصادرات المحلية على الاقتصاديات الأجنبية، ورغم أن انتشار التعريفات قد قل خلال السنوات الأخيرة، فقد تكاثرت الحواجز غير التعريفية، التي يصعب للغاية تقدير متوسط تكلفة أي منها والتي تتغير بشكل ملحوظ خلال فترة قصيرة من الوقت، ولهذا السبب فلقد تضاعف استخدام الاصطلاح بهذا المعنى التقليدي.

المفهوم الثاني:

يشير إلى حساب متوسط أسعار صرف البلد المعنى مع شركائه التجاريين الرئيسيين، وبهذا المعنى يصبح مفهوم سعر الصرف الفعلي متعدد الأطراف، يراعي أسعار الصرف العائمة والتي تتغير بشكل متواتر، فلو افترضنا على سبيل

¹ تومي ربيعة، نمذجة سعر الصرف الاسمي في المدى الطويل، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص: 06.

المثال أن سعر الصرف البلد المعنى قد زاد بالقياس إلى بلد مجاور ذا معدل تضخم مرتفع، ولكنه بالمقابل قد قل إزاء بلد آخر ذو معدل تضخم منخفض، فسيكون سعر الصرف الفعلي لعملة البلد المعنى هو متوسط هذين التغيرين، ومع انتشار ظاهرة التعويم أكثر مما كانت عليه في العقود الماضية، فإن المفهوم هو السائد والمعمول به الآن.

المفهوم الثنائي لأسعار الصرف الفعلية:

هو مفهوم يمثل سعر الصرف الفعلي الحقيقي للنقد الأجنبي لأنه يأخذ في الحسبان تدابير السياسة التجارية الأخرى، التي تؤثر تأثيرا مباشرا على أسعار الصادرات والواردات كالتعريفات والرسوم و الدعم¹.

وبهذا الشكل فإنه سعر الصرف الفعلي هو عدد الوحدات العملة المحلية التي تدفع أو تحصل فعليا، مقابل ما قيمته دولارا واحد مثلا من الصادرات أو الواردات، غير نظرا إلى أن مختلف المعادلات تخضع لضرائب وتدابير مختلفة فإنه من الواضح على وجه العموم أنه لا يوجد سعر صرف فعلي واحد، فقد عمدت بعض الدراسات التطبيقية إلى تعريف متوسط سعر الصرف الفعلي للواردات، ومتوسط آخر للصادرات والواردات نوضحها

فيما يلي:²

1.3 سعر الصرف الفعلي للصادرات:

" هو عدد وحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها لقاء ما تبلغ قيمته دولار واحد من الصادرات، بشرط أن تؤخذ بعين الاعتبار رسوم التصدير و الإعانات المالية و الرسوم الإضافية وأسعار الصرف الخاصة و الإعانات الخاصة بعوامل الإنتاج المتضمنة في الصادرات وغير ذلك في التدابير المالية

و الضريبية التي تؤثر في سعر الصادرات "

¹ حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص: 76.

² فاطمة الزهراء بن طالب، مرجع سابق ذكره، ص: 6.

2.3 سعر الصرف الفعلي للواردات:

" هو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل ما قيمته دولارا واحدا من الواردات على أن تؤخذ في الاعتبار التعريفات الجمركية و الرسوم الإضافية و الفائدة على الودائع الاستيراد وغيرها من التدابير التي تؤثر في سعر الواردات.

ترمي نسبة سعر الصرف للصادرات إلى سعر الصرف الفعلي للواردات، إلى التعبير عن التغير في الأسعار النسبية بينما هو قابل للتصدير و ما هو قابل للاستيراد، و من الممكن النظر إلى سعر الصرف على انه مؤشر على مدى ربحية الصادرات بالنسبة للإنتاج المنافس للواردات فان كان هذا المؤشر من الواحد الصحيح فان هذا يمثل انحياز ضد الصادرات و يعرف بعض الكتاب الاقتصاديين السياسة استبدال المستوردات على إنها السياسة التي تؤدي فيها نظام التجارة الخارجية .

المطلب الثاني: كيفية تحديد سعر الصرف و العوامل المؤثر فيه.

تدخل السلطات في سوق الصرف للحد من التذبذبات الواسعة لأسعار الصرف، كما تعمل على إرساء القيمة المثبتة الرسمية للعملة، كما قد توجد في بعض البلدان، التي تمارس سياسة التثبيت أسواق صرف موازية يتم فيها تبادل العملة المحلية مع عدة عملات أجنبية، وتستخدم أغلبية العملات المثبتة، عملة تدخل رئيسية غالبا ما تكون هي الدولار الأمريكي أي أنه تطرح أسعار البيع والشراء للعملات مع ضبط هامش ضيق بين الأسعار إلى الدولار.

وتقوم السلطات النقدية في معظم البلدان بطرح أسعار صرف عملتها مع عدة عملات أجنبية أخرى بناء على الحساب التقاطعي بين السعر الذي حددته هذه السلطات لعملتها مع عملة التدخل الرئيسية وأسعار السوق الجارية لعملة التدخل الرئيسية مع باقي العملات الدولية.

أولا : كيفية تحديد سعر الصرف.

إلى جانب تدخلها المباشر في سوق الصرف، قد تلجأ السلطات النقدية إلى إحكام نظام الرقابة على عمليات الصرف ذاتها لحماية عملتها الوطنية من أثر الضغوط المالية و الاقتصادية التي تواجه البلد. لكن عملية تثبيت سعر

العملة الوطنية هذه تتخذ أشكالا تختلف على وجه الخصوص باختلاف الطريقة التي يتم من خلالها تحديد السعر المذكور، وهنا نميز بين ثلاث حالات وهي:¹

1. **الحالة الأولى:** وهي حالة العملات التي يتم تحديد سعر صرفها عن طريق الارتباط المباشر بعملة التدخل. فهذه العملات تظل أسعارها ثابتة عبر الزمن تجاه العملة المرتبطة بها، ما دامت السلطات النقدية للبلد المعني لم يحدث أي تغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة.

2. **الحالة الثانية:** هي حالة التعويم الحر دون أي ارتباط، ويتم هنا تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق الصرف حرة باستمرار. فليس هناك سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل أو أي سلة من العملات، وإنما يتغير السعر بسوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض والطلب، تتأثر هذه التقلبات بدورها بالتوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة، و بالمؤشرات الاقتصادية من جهة أخرى والنقدية منها للبلد. وقد تتدخل السلطات النقدية أحيانا وعند الضرورة، للحيلولة دون المبالغة في المضاربات والحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق.

3. **الحالة الثالثة:** هي حالة الارتباط بسلة العملات، وهنا إما أن تربط الدول عملتها بحقوق السحب الخاصة التي هي عبارة عن سلة يصدرها صندوق النقد الدولي من خصم عملات لكل منها وزن معين. ونشير هنا إلى أن سعر الارتباط ودقة الهوامش تختلف حسب الأقطار، أو ترتبط هذه الدول عملتها بسلة من العملات على شكل سلة حقوق السحب الخاصة، تعكس أوزانها نسب التوزيع الجغرافي لتجارها الخارجية. كما تعتمد الدول أيضا عملة التدخل (غالبا الدولار الأمريكي) يتم بها إرساء القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية.

ثانيا: **العوامل المؤثرة في سعر الصرف.**

تتعرض أسعار صرف عملات البلدان المختلفة إلى تقلبات مستمرة وهو الوضع السائد في الاقتصاد الدولي بعد تبني أسعار الصرف العائمة في عام 1973 البديلة لنظام السعر الثابت. ويمكن الإشارة إلى أهم العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تغيير سعر الصرف.

¹ حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 3، الجزائر، 2005، ص. ص: 109-110.

1. العوامل الاقتصادية: ومنها العوامل الاقتصادية وهي كالاتي:

1.1 عرض النقد: كان الكلاسيك يرون ومن خلال النظرية الكمية للنقود بأن هنالك علاقة قائمة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وهذه العلاقة تكون بنفس النسبة ونفس الاتجاه . وقد أكدت المدرسة النقدية بزعماء ملتون فريدمان على أهمية النقود في التأثير على المستوى العام للأسعار إلا أنه ليس بالصورة التي تصورها الكلاسيك¹.

وقد أشار إلى أن ما يفسر صحة العلاقة بين كمية النقود لكل وحدة من الناتج وتغيرات الأسعار هو وجود عاملين هما:

1.1.1 تغيرات الإنتاج والتي تعد متغيرا مستقلا ففي حالة ثبات كمية النقود وتضاعف حجم الإنتاج فإن الأسعار ستميل إلى الانخفاض بمقدار النصف تقريبا لذلك هو هبوط كمية النقود بالنسبة لوحدة من الناتج

2.1.1 تغيرات كمية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها نسبة إلى دخولهم والتي تتوقف على:

- مستوى الدخل الحقيقي للفرد لذلك فإنها تزداد كلما ازداد الدخل الحقيقي والعكس صحيح.
- تكلفة الاحتفاظ بالنقود والتي تتحدد بسعر الفائدة على الموجودات الأخرى من غير النقود كشكل من أشكال الثروة الذي يتخلى عنه الفرد نتيجة الاحتفاظ بالنقود.²

2.1 أسعار الفائدة: إن حركة رؤوس الأموال الدولية و انتقالها ما بين الاقتصاد الدولي إنما تتحرك بحثا عن الفائدة فالبلد الذي يرتفع فيه أسعار الفائدة الحقيقية عن بقية الدول فإن ذلك الوضع سوف يشجع رؤوس الأموال على الانتقال إليه مما يعني زيادة عرض العملة الأجنبية في الدخل و بالتالي تدهور سعر صرفها³.

3.1 معدلات التضخم: يعد التضخم من العوامل المؤثرة على سعر الصرف فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي تدهور سعر صرفها مما يدل ذلك على أهمية المستوى العام للأسعار في التأثير على سعر الصرف.

4.1 ميزان المدفوعات: يعد التوازن والاحتلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف وذلك لكونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي.

¹ فاطمة الزهراء بن طالب، مرجع سابق ذكره، ص: 9.

² عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية وتطبيقات)، ص: 62.

³ حورية مغربي، دور سياسات أسعار الصرف في تحديد أسعار الفائدة (دراسة حالة الجزائر 1990-2012)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص: 7.

ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز، وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية مما يعني تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد، وبالعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات.

5.1 الموازنة العامة: تلعب الموازنة العامة للدولة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف، فإذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليل تقليص حجم الإنفاق العام الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب وانخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي وهبوط في معدلات التضخم مما يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية.

6.1 التغيرات في قيمة الصادرات والواردات: فحينما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات ستتجه قيمة العملة إلى الارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة، وسيعمل ذلك على تشجيع الاستيراد من الخارج مما يؤدي إلى عودة حالة التوازن إلى سعر الصرف.

2. العوامل الغير اقتصادية:

وتشمل على عوامل أخرى لا تقل أهمية عن العوامل الاقتصادية في التأثير على سعر الصرف ويمكن إجمالها بالآتي:

1.2 الاضطرابات والحروب: تلعب الاضطرابات و الحروب المختلفة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف وذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للبلد بصورة عامة. حيث تتأثر معظم القطاعات الاقتصادية ولاسيما القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية، وبالتالي فإن اقتصاد البلد يكون في وضع حرج نسبيا وبفقد الثقة بعملة البلد جراء ارتفاع معدلات التضخم.

2.2 الإشاعات و الأخبار: تعد الإشاعات و الأخبار من المؤثرات السريعة على سعر الصرف بغض النظر عن درجة صحتها، إذ أنها تعمل على رفع أو خفض قيمة العملة لمدة قصيرة ثم ما تلبث أن تعود قيمة العملة إلى وضعها الطبيعي بعد زوال أثر الإشاعة أو الخبر، و إن سرعة تأثر سعر الصرف بتلك الإشاعات تعتمد على مدى تجاوب قوى السوق تبعا لاستجابات المتعاملين فيه.

3.2 الخبرة في أسواق المال: خبرة المتعاملين في أسواق المال وقوتهم التفاوضية و الأساليب المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة من شأنها التأثير على سعر الصرف العملات¹.

¹ فاطمة الزهراء بن طالب ، مرجع سابق ذكره ، ص 10.

المطلب الثالث: أدوات وأهداف سعر الصرف.

تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية، تظهر من يوم إلى يوم استقلاليتها عن السياسة النقدية وهذا من خلال تميزها بأدواتها وأهدافها.

أولاً: أدوات سعر الصرف.

لتنفيذ هذه السياسة وتحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الأدوات والوسائل أهمها:

1. **تعديل سعر صرف العملة:** لما ترغب السلطات¹ في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها لما تدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت أما عندما تدخل في ظل نظام سعر صرف عائمتعمل على التأثير على تحسن أو تدهور العملة.

وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط:

1.1 اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كبير من المرونة بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الإنتاج العالمي.

2.1 ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.

3.1 ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية.

4.1 عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها.

5.1 استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية الضرورية للتصدير.

6.1 الاستجابة لشروط مارشال - ليرنر والقاضي بأن تكون: $em + e^m 1$ أي مجموع مرونة الطلب ومرونة

الصادرات أكبر من الواحد الصحيح¹.

2. استخدام احتياطات الصرف:

في ظل أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند اختيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية².

¹ عمر مؤذن، تغير سعر الصرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات في الفترة (1990-2010)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة المديّة، 2011-2012، ص: 5.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق ذكره، ص: 136.

3. استخدام سعر الفائدة:

عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة لتعويض خطر انهيار العملة، في النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرنك أضعف من المارك الألماني، عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية، إلا أن التكلفة المرتفعة للقرض تحدت النمو.

4. مراقبة الصرف:

تقضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات والمبيعات للعملة الصعبة إلى رخصة خاصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاري، ومن بين التدابير التي تعتمد عليها السلطات النقدية:

- 1.4 منع التسوية القبلية للواردات.
 - 2.4 الالتزام بإعادة العملات الأجنبية المحصل عليها في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة
 - 3.4 تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة.
 - 4.4 حسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج.
- نشير إلى أن معظم الدول بدأت تتخلى عن مراقبة الصرف بعد انتشار ظاهرة التعويم.

5. إقامة سعر صرف متعدد:

يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية للخدمة بعض الأغراض المحددة.

ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو أدوات القطاعات المراد دعمها وترقيتها.

أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.

ثانيا: أهداف سعر الصرف.

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

1. **مقاومة التضخم:** يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون الانخفاض في تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات وتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة

الإنتاج في المدى المتوسط وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيتها.

2. تخصيص الموارد: يؤدي سعر الصرف الحقيقي -الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية- إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة إلى التصدير)، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها.¹

3. توزيع الدخل: يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي... (مواد أولية، زراعية) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور.

4. تنمية الصناعة المحلية: يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، فلقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام 1948 م بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات وفي مرحلة ثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

¹ عمر مؤذن، مرجع سابق ذكره، ص: 6.

المبحث الثاني: سوق الصرف.

الواقع أن سوق الصرف الأجنبي تقترب أكثر من أي مثال آخر من نموذج الاقتصادية للمنافسة الكاملة، فهذه السوق هي كآثر الأسواق اتخذها في العالم، وتتوافر لها وسائل اتصال فورية بين المراكز الرئيسية¹.

المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف.

أولاً: تعريف سوق الصرف.

يعبر سوق الصرف عن السوق الذي تنفذ فيه عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية، ولا يوجد مكان محدد لهذه الأسواق ففي العادة تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول إلكترونية أو معلوماتية مرتبطة فيها بينها عن طريق الشبكات اتصال أو أقمار صناعية، تم إنشاؤها من قبل شركات الخدمات المالية مثل:

(Telerrate , Reuters)، وتعمل 24 ساعة على 24 ساعة، وهذا نتيجة اختلاف التوقيت في هذه الأسواق²، كما أن انتشار هذه الأسواق على أماكن عديدة ومختلفة التوقيت في جميع أنحاء العالم، وفر سوق للتعامل على مدار الساعة.

ويمكن أن تقسم أسواق الصرف في العالم إلى أربعة مجموعات رئيسية على أساس جغرافي وذلك كما يلي³:

1. المجموعة الأولى: أسواق الشرق الأقصى.

تمتاز هذه المجموعة بأنها أول من ينتج أبوابه للتعامل نظراً لطلوع الشمس فيها قبل أي مجموعة أخرى ومن أهم هذه الأسواق:

1.1 سوق طوكيو: وذلك نظراً لازدياد دور اليابان في التجارة الخارجية بين الدول العالم، فقد ازداد أهمية هذا السوق وأخذ يلعب دوراً كبيراً في المنطقة.

2.1 سوق هونغ كونغ: برزت أهمية هذا السوق بعد أن أصبحت هونغ كونغ قاعدة صناعية عالمية قريبة من الصين أكبر دول العالم في تعداد السكان.

¹ زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، دار الجامعة، الاسكندرية، 1998، ص: 80.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق ذكره، ص 107.

³ إسماعيل إبراهيم الطرد، إدارة العملات الأجنبية، مطبعة روزنامة، ط 1، الأردن، 2001، ص 18.

3.1 سوق سنغافورة: برزت أهمية هذا السوق بعد أن أصبحت سنغافورة قاعدة صناعية ومالية تخدم منطقة جنوب شرق آسيا.

2. المجموعة الثانية: أسواق الشرق الأوسط.

لقد ازدادت أهمية هذه الأسواق نتيجة لزيادة إيرادات بعض الدول المنطقة من عائدات النفط، وهي تفتح أسواقها بعد 05 ساعات من بدء العمل في أسواق الشرق الأوسط من أهم أسواق المجموعة:

1.2 سوق البحرين: حيث تعتبر البحرين مركزا ماليا للعمليات المصرفية الخارجية، تخدم منطقة البحرين والخليج العربي والسعودية .

2.2

سوق دبي: ولها أهمية مالية خاصة للإمارات العربية المتحدة، ومنطقة الخليج العربي.

3.2 سوق الرياض: تبرز أهمية الرياض كونها عاصمة المملكة العربية السعودية التي تملك أكبر مخزن نفطي في العالم وتعتبر اقتصاديا أكبر اقتصاد في منطقة الخليج العربي.

3. المجموعة الثالثة: الأسواق الأوروبية.

ويبدأ العمل في هذه الأسواق بعد ساعتين أو ثلاث ساعات بعد بدء العمل في أسواق الشرق الأوسط ومن أهم هذه الأسواق.

1.3 سوق لندن: ويعتبر أكبرها على الإطلاق، إذ يشكل مركزا عالميا مهما لجميع أسواق المال في العالم، ولهذا السوق تاريخ طويل نظرا لكون بريطانيا دولة عظمى، كما تهتم الحكومة البريطانية بدعم هذا السوق نظرا للفائدة الاقتصادية التي تحققها من ذلك.

2.3 سوق فرانكفورت: وتبرز أهمية هذا السوق كون ألمانيا تشكل عاملا مهما في التجارة الدولية¹، وكون المارك الألماني من العملات الرئيسية في المعاملات التجارية الدولية.

3.3 سوق زيوريخ: تعتبر زيوريخ مركزا ماليا مهما نظرا لما تتمتع به سويسرا من استقرار سياسي واقتصادي، وكذلك تتميز قوانينها بالسرية في التعاملات البنكية.

¹ بن قدور علي، دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي _ دراسة حالة الجزائر_ رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية،

مركز جامعي بسعيدة، 2004/ 2005، ص- ص: 13-14.

4.3 سوق باريس: وهو من الأسواق الأوربية المهمة نظرا لحجم الاقتصاد الفرنسي، وحجم التبادل التجاري الفرنسي مع العالم.

4. المجموعة الرابعة: أسواق أمريكا الشمالية.

تفتح هذه الأسواق أبوابها بعد 05 ساعات من أسواق أوروبا ومن أهم هذه الأسواق:

1.4 سوق نيويورك: وتعتبر نيويورك أهم مركز مالي في أمريكا الشمالية.

2.3 سوق شيكاغو: حيث تعتبر شيكاغو مركزا ماليا صناعيا مهما في الولايات المتحدة الأمريكية.

3.4 سوق لوس انجلوس: تعتبر لو أنجلوس مركزا ماليا وتجاريا في الولايات المتحدة الأمريكية.

4.4 سوق توريننتو: حيث تعتبر توريننتو من أهم المراكز المالية والتجارية في كندا.

ونظرا لاختلاف التوقيت في العمل بهذه الأسواق، فإن ذلك يوفر قدرة على التعامل بالعملات على مدار الساعة في كل يوم بحيث تستطيع كل سوق بدء العمل والاستفادة من أسعار الإغلاق للأسواق التي أغلقت أبوابها. ومن أهم الوظائف التي يقوم بها سوق الصرف هو تسهيل التبادل بين العملة المحلية والعملات الأجنبية، حيث تسمح بنقل القوة الشرائية من بلد إلى آخر، من خلال مقابلة العرض بالطلب على العملات الأجنبية، ومنه تحديد أسعار جميع العملات وهو ما يسمى بأسعار الصرف¹.

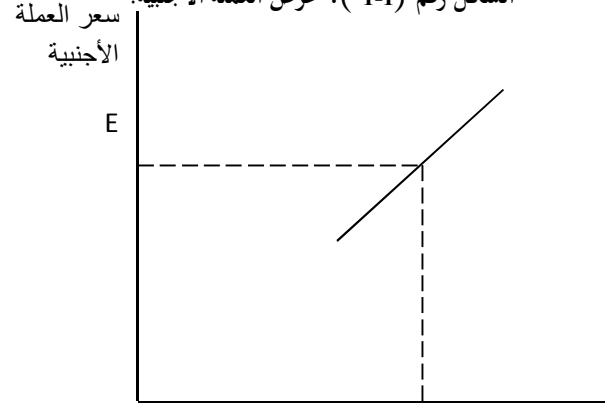
ثانيا: عرض العملة الأجنبية.

تتمثل مصادر عرض العملة الأجنبية في مختلف صادرات السلع والخدمات، التحويلات إلى الداخل،

حركات رؤوس الأموال الداخلية وصادرات الذهب، أما العلاقة بين العلاقة بين الكمية المعروضة من الصرف الأجنبي وسعر الصرف فهي علاقة طردية، إذا ترتفع الكمية المعروضة منه بارتفاع السعر وتنخفض بانخفاض هذا الأخير، وهو يوضحه الشكل رقم (01)، كما يمكن أن تكون لعوامل أخرى دور في التأثير على عرض العملة الأجنبية، مثل تغير حجم أو أذواق المستهلكين الأجانب، تغير الدخل لديهم، تغير الأسعار في الدول المنافسة، وتغير الأسعار في الدول المنافسة، وتغير مستويات الأسعار المحلية.

¹ زينب حسن عوض الله، مرجع سابق ذكره، ص: 82.

الشكل رقم (1-1): عرض العملة الأجنبية.



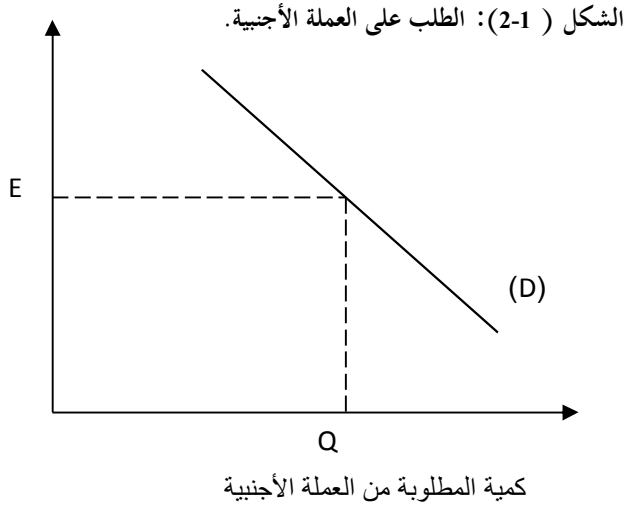
كمية المعروضة من العملة الأجنبية

المصدر: بن قدور علي، أثر تغيرات سعر الصرف على نموذج التوازن الكلي الاقتصادي الكلي - دراسة حالة الجزائر -، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسة، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2004-2005، ص: 16.

ثالثا: الطلب على العملة الأجنبية

إن الطلب على العملة الأجنبية يمكن حصره في العمليات الواردة في الجانب المدين من ميزان المدفوعات، والتي تمثل واردات السلع والخدمات¹، التحويلات إلى الخارج، حركات رؤوس الأموال إلى الخارج، واردات الذهب، ويمكن أن نبين العلاقة بين العلاقة بين الطلب المحلي على العملة الأجنبية وسعر الصرف، إذ تربطهما علاقة عكسية، فكلما ارتفع سعر العملة الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية ازدادت معها تكاليف الواردات وبالتالي انخفاض الطلب على العملة الأجنبية، أما في حالة انخفاض سعر الصرف الأجنبي، فإن الطلب على العملة الأجنبية يتجه نحو الارتفاع، ويتأثر الطلب على العملة الأجنبية بعوامل عديدة على غرار عوامل العرض مثل تغير عدد المستهلكين المحليين، تغير الأذواق اتجاه السلع والخدمات الأجنبية، تغير مستويات الدخل، وتغير مستويات الأسعار في الدول المنافسة.

¹ بن قدور علي، مرجع سابق ذكره، ص: 16.



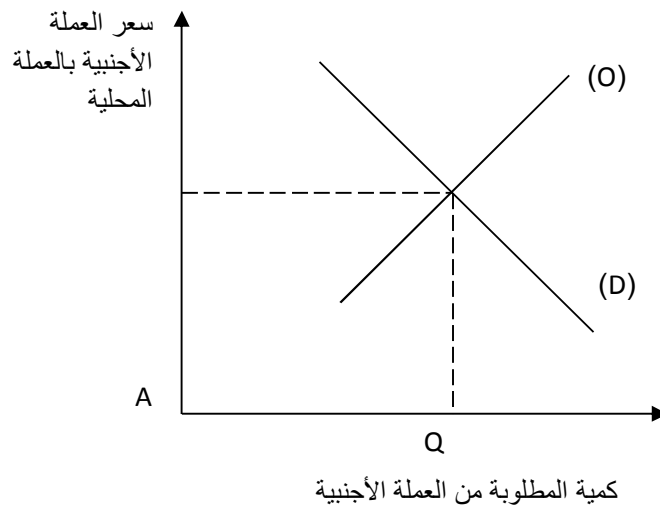
المصدر: بن قدور علي، مرجع سابق ذكره، ص: 16.

رابعاً: توازن سوق الصرف

يكون سوق الصرف الأجنبي في حالة توازن عندما تتطابق الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من العملة الأجنبية عند سعر الصرف معين والشكل (3-1)، يبين ذلك من خلال نقطة تقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب عند مستوى سعر الصرف التوازن

الشكل (3-1): توازن سوق الصرف.

سعر العملة الأجنبية بالعملة المحلية



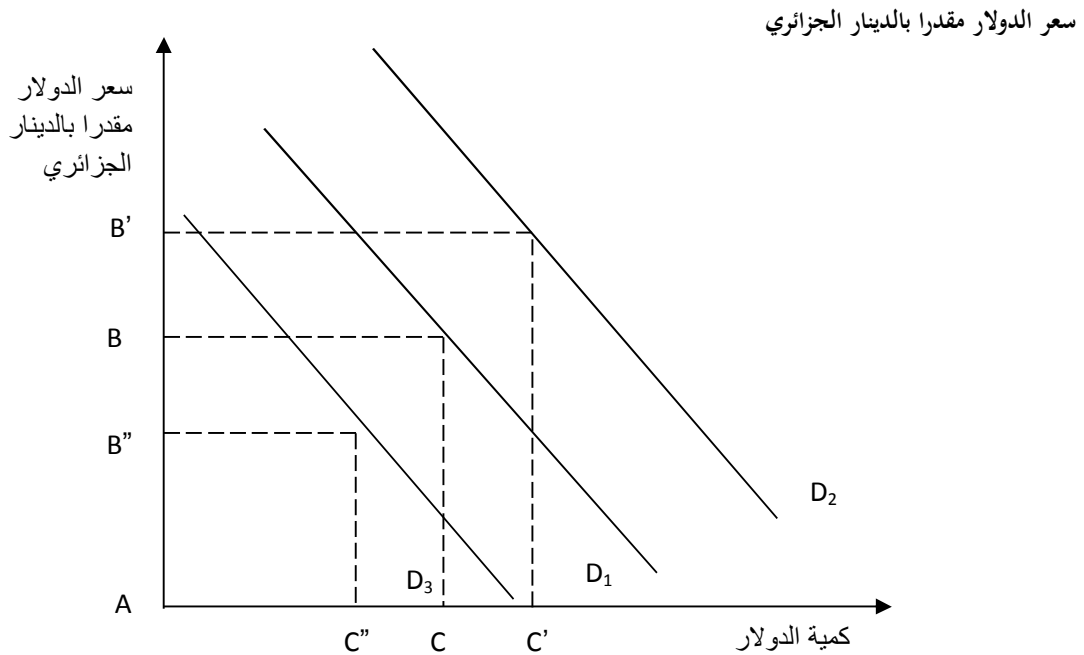
المصدر: بن قدور علي، مرجع سابق ذكره، ص: 17.

كمية العملة الأجنبية

فإذا افترضنا أن الشكل البياني السابق ينطبق على العلاقة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، في هذه الحالة يمكننا القول أن سعر الصرف هو عدد الوحدات من العملة الوطنية أي عدد الدينارات التي تدفع من أجل الحصول على وحدة من العملة الأجنبية أي دولار واحد، وطالما أننا نظراً إلى العملة الأجنبية، أي الدولار في هذه الحالة، كسلعة فإنه عند نقطة تقاطع منحنى الطلب على الدولار مع منحنى العرض يتحدد سعر الدولار مقابل (AB) من الدينار.

وهذه المنحنيات تعتبر عن العلاقة بين سعر الصرف وبين الطلب أو العرض من الصرف الأجنبي تحت ظروف معينة أي مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، أما إذا تغيرت ظروف الطلب أو العرض، فإن ذلك يؤدي إلى التأثير على السعر، فإذا تغيرت ظروف الطلب مع بقاء العوامل الأخرى علي حالها أو إلى اليسار، فإن ذلك يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب إلى اليمين أو إلى اليسار، ويرتفع سعر الصرف في حالة انتقال منحنى الطلب إلى اليمين، بينما ينخفض سعر الصرف في حالة انتقاله إلى اليسار كما يتضح من الشكل البياني التالي:

الشكل (4-1): تغيرات الطلب على العملة الأجنبية.

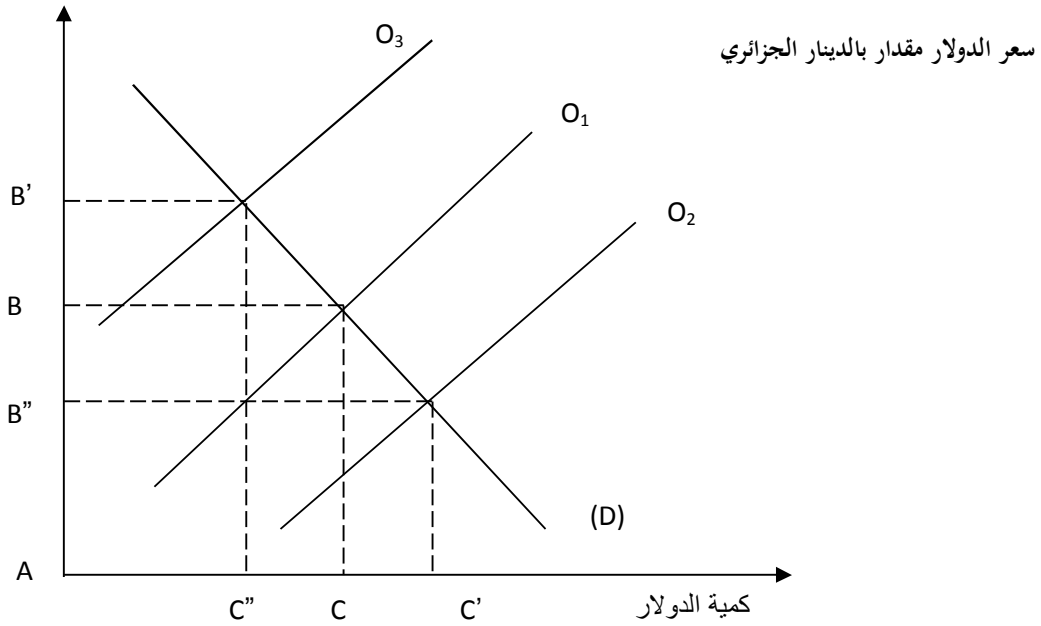


المصدر: بن قدور علي، مرجع سابق ذكره، ص: 18.

نلاحظ من الشكل البياني (1-4) أن سعر الصرف إرتفع من (AB) إلى (AB') نتيجة تغير ظروف الطلب بالزيادة من (D_1, D_1) ، بينما عند انخفاض السعر من (D_2, D_2) إلى (AB)، نتيجة تغير ظروف الطلب بالنقصان من (AB'') إلى (D_1, D_1) ، بينما تزداد الكمية إلى (D_3, D_3) نتيجة ارتفاع السعر، وتنخفض إلى (AC'') نتيجة انخفاض السعر.

أما إذا تغيرت ظروف العرض فإن ذلك يؤدي أيضا إلى تغير سعر الصرف فإذا تغيرت ظروف العرض بالزيادة فإذا ذلك يؤدي إلى انتقال منحنى العرض إلى اليمين، ويؤدي ذلك إلى انخفاض سعر الصرف أما إذا تغيرت ظروف العرض بالنقصان فإذا ذلك يؤدي إلى انتقال منحنى العرض إلى اليسار ويرتفع سعر الصرف، ويتضح ذلك من الشكل البياني التالي:

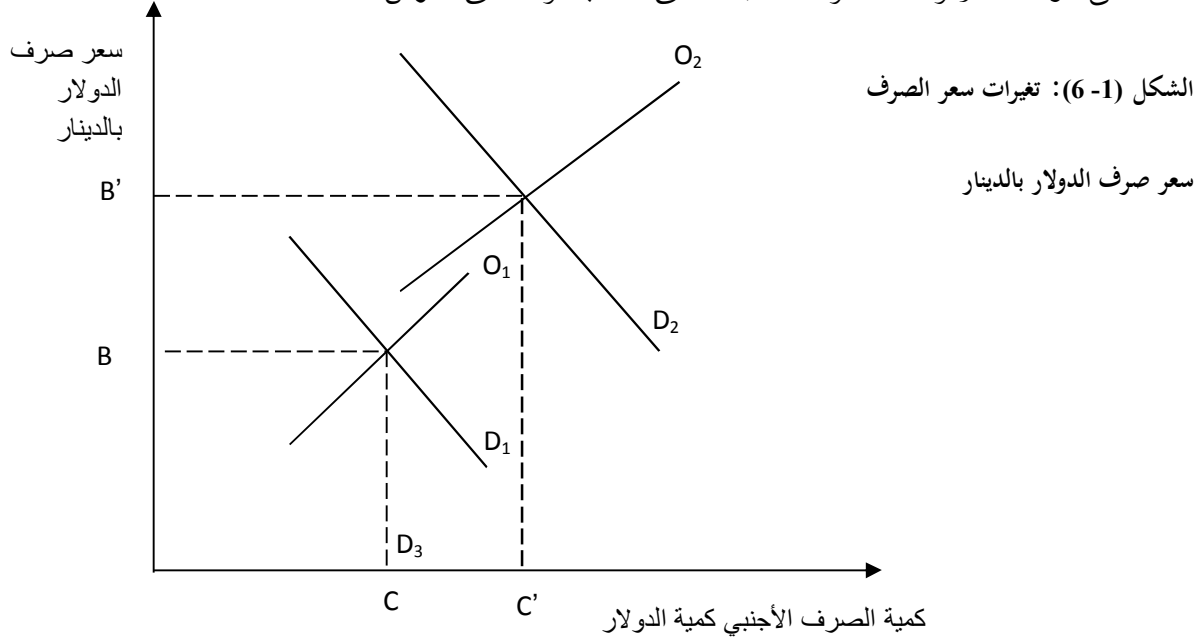
الشكل (1-5): تغيرات الطلب على العملة الأجنبية.



المصدر: بن قدور علي، مرجع سابق ذكره، ص: 19.

نلاحظ من الشكل (1-5) أن تغير في ظروف العرض بالزيادة يؤدي إلى انتقال منحنى العرض من (O_1, O_1) إلى (O_2, O_2) ، ويؤدي تغير ذلك إلى انخفاض سعر الصرف للدولار من (AB) إلى (AB'')، بينما يؤدي تغير العرض بالنقصان إلى انتقال منحنى العرض (O_1, O_1) إلى (O_3, O_3) وترتفع الكمية إلى (AB) في حالة الأولى بينما تنخفض إلى (AB') في حالة الثانية.

ويؤدي حدوث التغير في الطلب والعرض معا إلى حدوث في سعر الصرف سواء بالزيادة أو النقصان حيث يتوقف ذلك على درجة التغير واتجاهه سواء بالنسبة لمنحنى الطلب أو منحني العرض¹.



المصدر: بن قدور علي، مرجع سابق ذكره، ص: 20.

نلاحظ من الشكل (6-1) أن ارتفاع سعر الصرف نتيجة تغير الطلب بالزيادة والعرض بالنقصان من (AB) إلى (AB')، ورافق ذلك زيادة كمية الصرف الأجنبي من (AC) إلى (AC').

ويفترض التحليل أن الطلب الأجنبي على الصادرات الدولة (منحنى عرض النقد الأجنبي) أكبر من الوحدة بمعنى أن حدوث أي تغير في سعر الصرف ارتفاعا أو انخفاضاً يؤدي إلى حدوث تغيير بنسبة أكبر في الطلب الأجنبي على صادرات الدولة ارتفاعاً أو انخفاضاً على الترتيب أي يتمدد منحنى العرض في حالة ارتفاع السعر، وينكمش في حالة انخفاض سعر الصرف.

¹ مرجع سابق ذكره، ص: 20.

المطلب الثاني : المتدخلون في سوق الصرف.

إن أسعار الصرف تتحدد بتدخل بعض الأعوان الاقتصادية في سوق الصرف، من خلال عمليات البيع والشراء للعملات الأجنبية، بهدف تغطية مدفوعاتها الدولية، ومن بين أهم منطقي هذه السوق نجد:

أولاً: البنك المركزي: قصد التأثير على سعر الصرف، يتدخل البنك المركزي أحيانا في سوق الصرف لشراء وبيع العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، ولتجنب التأثير على عرض النقود (أي القاعدة النقدية) لا تتغير، يقوم البنك المركزي بما يدعى " التدخل المعقم" ويمكن لهذا الأخير أن يؤثر على سعر الصرف من خلال قناتين هما¹:

1. قناة تغير الأسعار النسبية للأصول المحلية والأجنبية: حيث تقوم السلطات النقدية بتقييم شراء المواطنين للعملات الأجنبية، وذلك عن طريق قيامها بشراء السندات المحلية.

2. قناة التوقعات: بما أن المتعاملين يعتقدون أن السلطات النقدية لديها معلومات أكثر من تلك التي بحوزتهم حول أسواق الصرف، فإنهم مباشرة بعد شعورهم بتدخلها في الأسواق يقومون بتعديل توقعاتهم حول سعر الصرف، وفقا لاتجاه تدخل الحكومة، فإذا كان التدخل في شكل شراء للعملة فإن سعر الصرف ينخفض.

ثانيا: البنوك التجارية: تعتبر البنوك التجارية مركز ثقل سوق الصرف، وأهم متدخل من ناحية عدد العمليات التي تطلع بها، إذا تقوم بعمليات لحساب زبائنهم، بيع وشراء العملات، إقراض العملات، عمليات لحسابها الخاص، عمليات التحكيم، في سوق الصرف، تمويل احتياجات البنوك الأجنبية بالعملة المحلية ... الخ.

وتستعين البنوك التجارية بأنظمة اتصال جد متطورة، تمكنها وبطريقة سريعة، من إيجاد المتعاملين معها في كل العمليات التي تحتويها قاعات الصرف، نجد خطوط هاتفية متعددة خاصة بالسماسة والبنوك الأخرى، التلكس وشاشات متصلة بوسائل الأنباء بهدف معرفة التسعيرة المطبقة في البنوك وكذا الاطلاع على معلومات والمؤشرات الاقتصادية والمالية التي تمكن الصيرفي من معرفة أسعار العملات الأجنبية المطبقة في السوق²، والتدخل من خلال هذه التجهيزات، وتعامل البنوك أيضا فيما بينها من خلال السوق البيني، أين تتحدد أسعار صرف تستعملها إلا

¹ على توفيق الصادق وآخرون، السياسات النقدية في الدول العربية، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، أبو ظبي، العدد 02، 1996، ص: 27.

² كمال العقريب، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات - حالة الجزائر - مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب بالبلدية، 2006، ص: 25.

البنوك وتسمى بأسعار صرف الجملة، التي تكون أكثر ملائمة، بالنسبة لأسعار الخواص، والفرق بين السعرين يمثل علاوة عن خدمات التي يقدمها البنك.

ثالثا: سماسرة الصرف يعتبر سماسرة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء، بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشتري لهذه العملات¹.

تعتبر بيوت السمسة جد هامة في إنجلترا وفي نيويورك ولندن فجزء كبير من العمليات يقوم به الوسطاء المستقلون الذين يعملون لصالح البنوك، وفي ساحة باريس هناك أزيد من 20 سمسار يكافئون عن طريق عمولة سمسة. تدخلهم ليس إجباري ولكن يسهل عملية تكامل الأوامر².

رابعا: صانعو السوق الثانويون. وهي الجهات التي تشتري العملات الأجنبية من العملاء، وتبيعه للبنوك التجارية والاستثمارية المتوسطة الحجم، مثل المؤسسات التي تتعامل بقطاع الخدمات التي تأخذ من العملاء عمليات أجنبية لدفع فواتيرهم ثم تبيع هذه العملات إلى البنوك التجارية والاستثمارية.

خامسا: العملاء. هناك بعض المؤسسات والشركات العالمية التي تتعامل بمبالغ كبيرة من العملات الأجنبية نتيجة لطبيعة عملها حيث تحتاج إلى مبالغ كبيرة بالعملات الأجنبية لتسديد الالتزامات المترتبة عليها نتيجة تعاملها بالاستيراد، أو المؤسسات إلى التعامل إما مع البنوك الكبيرة الحجم، وتشمل هذه الشركات والمؤسسات:

1. شركات العالمية.

2. شركات التأمين.

3. شركات البترول.

سادسا: المضاربون: إن عنصر المضاربة في التعامل بالعملات الأجنبية يرتبط باحتفاظ جهات مختلفة من المتعاملين بالعملات الأجنبية بمراكز، وهذه المراكز يفتح عنها أخطار نتيجة ارتفاع أو انخفاض السعر وتنتج هذه المراكز عن تعامل الجهات المختلفة بالعملات الأجنبية وكما يلي:

1. نشاطات صانعي السوق بأخذ مراكز في سوق العملات.

¹ السعيد عاني، آثار تقلبات سعر الصرف وتداعير المؤسسة الاقتصادية لمواجهة - حالة مؤسسة الملح بسكرة - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تدبير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2005-2006، ص: 7.

² بخزار عدل فريدة، تقنيات وسياسات مصرفية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 2، الجزائر، 2004، ص: 125.

2. تبديل العملة والتأخير أو عدم اللجوء إلى التغطية تاركين الأسعار للسوق.
3. اقتراض الحكومة أو انتشارها في العملات الأجنبية وتأخير التغطية أو عدم اللجوء إلى التغطية.
4. شراء الأفراد للأسهم والسندات.
5. الجهات التي تأخذ مراكز بسلع، والتي تصر على التسديد أو قبض ثمن السلع بعملة غير العملة التي تمت فيها عمليات الشراء أو البيع.

المطلب الثالث: أنواع سوق الصرف.

إن عامل الزمن يقسم هذا السوق إلى نوعين: سوق الصرف الفوري وسوق الصرف الآجل¹.

أولاً: سوق الصرف الفوري.

تعتمد هذه السوق الأكثر شيوعاً في سوق الصرف وهي غير محددة المكان وتعمل باستمرار، وتعكس أسعار الصرف المطبقة فيها بصفة دائمة، آثار مختلف القوى الاقتصادية في العالم من ناحية ومحاولات السلطات النقدية حصر تذبذبها داخل المجال المناسب، وفقاً للاتفاقات الدولية، كما هو الحال بالنسبة للنظام النقدي الأوروبي، وتتابع هذه الأسعار بعناية شديدة من قبل المحللين والمراقبين، ومن ناحية أخرى، فهي التي من خلالها يتتبع الجمهور عموماً، تطورات العملات الصعبة، كما أن المبادلات العاجلة سهلة، لأنها تعبر على مجرد إجراء بيع أو شراء عملة صعبة مقابل أخرى إلا أنها كبيرة الحجم. ويتعلق هذا النوع من عمليات الصرف بفترة قصيرة جداً، لا تتجاوز يومين دون انقطاع، وتشمل الجانب الأكبر من النشاط في أسواق الصرف الأجنبي حيث أثرت دراسة لبنك التسويات الدولية سنة 1992، أخذت بياناتها من 26 بنكاً مركزياً أن متوسط حجم التعامل اليومي للمعاملات الأجنبية في أسواق الصرف الأجنبي، يبلغ حوالي 930 بليون دولار²، مما يدل على أن هذا السوق يعد الأكثر سيولة.

ثانياً: سوق الصرف الآجل.

تخضع عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية في السوق الآجلة³ إذا تم الاتفاق على تسديد الأموال بعد أكثر من يومي عمل في تاريخ لاحق ولهذا يمكن اعتبار أسعار الصرف الآجلة على مبادلة عملية ما بأخرى في

¹ زنان راضية، أنظمة سعر الصرف في البلدان النامية ودورها في مكافحة التضخم في ظل التحويلات المالية الدولية _ دراسة حالة البلدان الناشئة _ التشيلي والمكسيك، رسالة ماجستير في علوم الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2002، ص: 15.

² صادق مدحت، النقود وعمليات الصرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1997، ص: 146.

³ السعيد عناني، مرجع سابق ذكره، ص: 13.

المستقبل حيث يتم تحديد سعر التبادل وتاريخ التسليم وقيمة العملات المتبادلة في وقت إجراء العقد. وعادة ما يتضمن السوق مجموعة من المهل المعيارية (300 يوم ، 90 يوم، 60 يوم، 180 يوم، أو سنة)¹، ويمكن استخدام بعض المهل الأخرى على ضوء العرض والطلب على السيولة في السوق، فمعاملات العملات الأكثر أهمية قد تتم وفق مهل تتجاوز السنة، ولكم بحجم أقل بكثير من تلك التي تتم وفق المهل التقليدية.

¹ جمال طباش، تقدير خطر سعر الصرف في المؤسسة الاقتصادية - دراسة تمويل الواردات بالقرض والتحصيل المستندي في مؤسسة Cevital Bejaia - مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة، 2011-2012، ص:31.

المبحث الثالث: أنظمة سعر الصرف و النظريات المفسرة له.

تطور نظام سعر الصرف تطورا كبيرا في السنوات المائة الأخيرة، ففي بداية القرن العشرين كان الاختبار واضحا، وهو الانضمام إلى قاعدة الذهب لأن كل البلدان المتقدمة انتهجت هذا المنهج، وفي بداية القرن الواحد والعشرين اتجهت معظم الدول إلى تعويم عملاتها، وتطور وسائل الاتصالات أصبح الأمر أكثر تعقيدا حيث تعددت الخيارات من التثبيت التام إلى أسعار الصرف العائمة التي تتحدد بقوى العرض و الطلب.

وهناك عدة نظريات مفسرة لسعر الصرف من خلال الإشارة إلى أهم النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير اختلافات أسعار الصرف بين مختلف الدول¹.

المطلب الأول: أنظمة سعر الصرف.

لقد عرف نظام الصرف عدة محطات في تطوره بدأت من قاعدة الذهب وانتهت اليوم إلى النظام العائم. ولقد كان نظام بريتون وودز يقوم على أساس الدولار الأمريكي المرتبط بدوره بالذهب، ذلك أن الولايات المتحدة كانت تقبل بتحويل الدولار لغير المقيمين بسعر ثابت: أوقية = 35 دولار وكانت الدول تربط عملاتها بسعر ثابت مع الدولار. ومن هذا سوف نتطرق إلى الأنظمة قبل وبعد انهيار نظام بريتون وودز²:

أولا: أنظمة الصرف قبل انهيار نظام بريتون وودز.

تعددت أنظمة الصرف عبر التاريخ، حيث لم يكن هناك نظام موحد يتبعه كل الدول وإنما لجأت كل دولة إلى النظام الذي يلائم اقتصادها، ويقصد بنظام الصرف تلك الكيفية التي حددت على أساسها أسعار صرف العملات، كما أن تنوع أنظمة الصرف كان مرتبط بتعدد الأنظمة النقدية الدولية، ويمكن حصر أنظمة الصرف قبل انهيار نظام بريتون وودز فيما يلي:

1. **أسعار الصرف في قاعدة الذهب:** كان هذا النظام مطبق في أواخر القرن 19 و أوائل القرن 20 وحتى قيام الحرب العالمية الأولى حيث كانت كل دولة ترتبط عملتها بوزن معين من الذهب، ويترتب على ذلك احتفاظ كل دولة بسعر ثابت للذهب تبيع و تشتري به، و يستلزم هذا النظام توفر ثلاثة شروط أساسية:

¹ فاطمة الزهراء بن طالب، مرجع سابق ذكره، ص: 11.

² مصطفى بن شلاط، أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بشار، 2005 - 2006، ص- ص: 8-9.

1.1 تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب.

2.1 ضمان قابلية العملة الوطنية للصرف بالذهب أو العكس بلا قيد و لا شرط طبقا للمعدل الثابت المحدد بوزن وحدة العملة بالذهب.

3.1 حرية التصدير و الاستيراد بالذهب.

2. أسعار الصرف في ظل قاعدة العملات الورقية:

شهدت الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الأولى انتشار في استخدام العملات الورقية على اثر انخيار قاعدة الذهب، فيما استخدم الذهب لأغراض الاستيرادات العسكرية، وأهم سمات هذه القاعدة ما يلي:

1.2 عدم إمكانية تحويل الورقة النقدية إلى ذهب أو العكس.

2.2 تخضع تجارة الذهب إلى قيود حكومية.

3.2 تحدد الورقة النقدية سعر رسمي.

4.2 تعد الورقة النقدية وسيلة للمدفوعات، وهي ذات قوة إبرام قانونية.

5.2 تخضع قيمة هذه الأوراق إلى تقلبات واسعة.

إن أسعار الصرف في ظل هذه القاعدة كانت تتحدد على أساس تفاعل العرض و الطلب وهذا ما يعرف بأسعار الصرف الحرة، إلا أنه تم التخلي عن هذه القاعدة لأن أسعار الصرف متغيرات رئيسية في اقتصاد الدولي، فثباتها و استقرارها أمر ضروري لتوطيد وسائل الاتصال بين الاقتصاد القومي لمختلف الدول والواقع يفرض على الدولة التدخل في سوق الصرف لتخفيف حدة التقلبات في سعر العملة الوطنية.

3. نظام الرقابة على الصرف: ظهر نظام الرقابة على الصرف الأجنبي على نطاق واسع¹ بشكل لم يعهده العالم من قبل في غمار الأزمة الاقتصادية العالمية الكبرى في فترة 1929 - 1933، حيث انتشر هذا النظام في ألمانيا و دول أوروبا الوسط و الشرقية وأمريكا اللاتينية ففي هذه الأزمة شهد العالم انخيار قاعدة الذهب الدولية.

¹ مولاي بوعلام، سياسات سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة (1990-2003)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2005، ص: 14.

ويعرف نظام الرقابة على الصرف في دولة ما بأنه عبارة عن الإشراف الحكومي المنظم على سوق الصرف الأجنبي، أي على عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه في هذه الدولة وتتلخص قواعد هذا النظام في:

1.3 عدم السماح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى العملات الأخرى في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة.

2.3 إخضاع حركة تصدير و استيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة.

3.3 في ظل نظام الرقابة على الصرف الأجنبي فإنه يوجد في الغالب أكثر من سعر الصرف و بالتالي أكثر من سوق لصرف الأجنبي.

ويكون هذا النظام الذي كان سائدا في ظل النقود الورقية على احتكار الدولة لعمليات بيع و شراء العملات الأجنبية، وذلك من خلال تعبئة الصرف الأجنبي المتاح بكميات قليلة وتوزيعه على أوجه الطلب الممكنة. بحيث يبقى الطلب على الصرف الأجنبي في حدود المعروض منه وبهذا يمكن لسعر الصرف أن يبقى ثابتا، إذن فجوهر هذا النظام هو توزيع الكمية التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على وجوه الطلب الممكنة.

تم إتباع هذا النظام في أغلب الدول الرأسمالية حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية، فلم تتخلى عليه دول أوروبا الغربية إلا في أواخر 1958 عندما شعرت بالاستقرار الاقتصادي فقامت بتحرير معاملاتها الخارجية وسمحت بدخول رؤوس الأموال إليها وخروجها منها.¹

4. نظام استقرار أسعار الصرف.

بعد إنشاء صندوق النقد الدولي إثر اتفاق بريتون وودز أصبح نظام الصرف يعتمد على أسعار صرف ثابتة ومستقرة، حيث تقوم كل دولة بتحديد سعر صرف عملتها إلى الدولار الأمريكي و الذهب حيث 1 دولار يساوي 0,88867 غرام من الذهب، مع إعطاء كل الحرية إلى التحويل إلى الذهب، وكان يسمح لسعر الصرف بالانخفاض أو الارتفاع في حدود 1% من سعر التعادل وتحولت هذه النسبة إلى حدود 2% سنة 1959، وكان لكل دولة عضو في الصندوق الحق في تغيير سعر التعادل لعملتها طالبة التخفيض في حدود 10% في حالة وجود اختلال أساسي في ميزان المدفوعات.

¹ فاطمة الزهراء بن طالب، مرجع سابق، ص: 13.

لم يكن الاستقرار كاملاً في العمل بنظام استقرار أسعار الصرف، بل نجد أن الهزات الأولى التي شهدتها هذا النظام قد حدثت عند ظهور الضعف على بعض العملات ومنها الجنيه الإسترليني و الفرنك الفرنسي و الدولار الأمريكي.

ففي بريطانيا أدى ضعف الجنيه سنة 1961 إلى طلب الحكومة من صندوق النقد الدولي قرضاً مقداره 1,5 مليار دولار، ثم تعرضت البلاد إلى أزمة مضاربات أخرى في أكتوبر 1964 أدت إلى انخفاض قيمة الجنيه في نوفمبر 1967، ثم قامت فرنسا بتخفيض قيمة عملتها في أوت 1968 بمعدل 11,1%، كما قامت ألمانيا برفع قيمة عملتها بنسبة 9%، وفي سنة 1971 انخفضت احتياطات أمريكا من الذهب إلى 11 بليون دولار بعدما كانت تزيد عن 20 بليون دولار، وكانت أسعار الذهب تعرض لنقص الضغوط منذ 1968، فقد عملت عوامل المضاربة على رفع سعر الذهب، الأمر الذي أفسد دوره كمقياس لأسعار التعادل، إذ لا يجوز القياس على معيار متغير، الأمر الذي أفسد دور الدولار كمقياس بعدما اختلفت العلاقة بينه وبين الذهب، وهذا يعني عدم القابلية لتحويل الدولار إلى ذهب بعدما اختلفت كميات الدولار خارج أمريكا ومخزون أمريكا من الذهب، الأمر الذي دفع الرئيس الأمريكي نيكسون إلى إلغاء تحويل الدولار إلى ذهب في 15 أوت 1971 وفرض رسوم إضافية بمقدار 10% على الواردات الأمريكية من اليابان من أجل إجبار اليابان على إعادة تقييم الين الياباني، هذا القرار أضعف الدول الأخرى التي قامت بإيقاف الأخذ بمبادلات التحويل على أساس قيمة التعادل بين العملات كما أدت التباعدات عن سعر الصرف التعادل إلى رفع قيمة معظم العملات الرئيسية مقابل الدولار و بهذا تحول نظام ثابت ومستقر إلى نظام صرف يعتمد على سياسة تقويم العملات.¹

ثانياً: أنظمة أسعار الصرف بعد انهيار نظام بريتون وودز:

بعد انهيار نظام بريتون وودز لنظام استقرار أسعار الصرف في بداية السبعينات و الانتقال إلى مرحلة السماح بتعويم العملات الرئيسية في أسواق الصرف، اتبعت بلدان العالم عدداً متنوعاً من نظم أسعار الصرف نوجزها

فيما يلي:

¹ مصطفى بن شلاط، مرجع سابق ذكره ص: 11.

1. نظام سعر الصرف الثابت:

وفي ظل هذه الأنظمة يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى:¹

1.1. إما عملة واحدة: تتميز بمواصفات معينة كالقوة و الاستقرار، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت

عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير، إلا في بعض الحالات، كما هو حال الفرنك الإفريقي سابقا مع الفرنك الفرنسي، وكما هو الحال الدينار الأردني مع الدولار الأمريكي.

ولقد شكلت العملات المربوطة بعملة واحدة سنة 1996 : - 20 عملة بالدولار الأمريكي.

- 14 عملة بالفرنك الفرنسي.

2.1. إما سلة عملات: وعادة ما يتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من

العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاص كما هو شأن الدينار الإماراتي. أو الربط حاليا باليورو واعتباره امتدادا لسلة العملات المكونة للإيكو سابقا. ولقد تم تسجيل 20 عملة مرتبطة بسلة من العملات من غير حقوق السحب الخاصة في سنة 1996.

3.1. ضمن هوامش محددة: سواء تعلق التثبيت بعملة واحدة أو سلة العملات، وهنا يتم تحديد مجال التقلب

المسموح به .

2. مزايا نظام سعر الصرف الثابت: ومن أهم مزايا وعيوب هذا النظام ما يلي:²

1.2 إذا أُنسم سعر الصرف الثابت بالاستمرارية فإنه يساعد الفعاليات الاقتصادية على التخطيط والتسعير وبالتالي يساعد على تطوير الاستثمارات والتجارة الدولية .

2.2 يضع سعر الصرف الثابت قيودا أو محددات على السياسة النقدية الداخلية، فإذا كان وضع هذه السياسة يخرج عن نطاق سياسة الدولة المربوطة بها هذه العملة، يمكن أن يحدث هروب لرأس الأموال أو تدفقها على هذه البلد مما يتطلب تدخل البنك المركزي.

3.2 إن تدفق الأموال للداخل يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع التضخم .

4.2 وهروب رؤوس الأموال يؤدي إلى نفاذ الاحتياط من العملة الأجنبية.

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص - ص: 115 — 116 .

² حنان لعروق، سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي. دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004 - 2005، ص - ص: 68 - 69.

3. عيوب نظام سعر الصرف الثابت: وهذا لا ينفي وجود عيوب وهي كالتالي:

1.3 إذا لم يحظى سعر الصرف الثابت بالمصداقية الكاملة فإنه يمكن أن يكون عرضة للمضاربة.

2.3 وهذا يمكن أن يكون له نتائج وخيمة على الاستقرار النقدي وعلى الاحتياطات للعملة الأجنبية.

3.3 ليس بمقدور الحكومة أو البنك المركزي الادعاء بمعرفة السعر التوازني للعملة أكثر من السوق.

4.3 عدم فعالية السياسة النقدية لان الهدف الأول للسلطات هو الحفاظ على سعر الصرف الإبقاء على سعر الصرف ثابت يتطلب من البنك المركزي الجاهزية باستمرار للتدخل في أسواق سعر الصرف وبهذا السعر يتطلب حجم كافي من احتياطات العملة الأجنبية¹.

5.3 سعر الصرف الثابت قد لا يعكس الوضعية الاقتصادية الحقيقية، أو قد لا يتناسب مع الظروف الاقتصادية السائدة.

6.3 هذه العيوب أدت بالدول في السنوات السبعينيات إلى التخلي عن هذا التثبيت من أجل تحقيق أكبر قدر من أهدافها المسطرة، وهذا ما بينه العمل الذي قام به الاقتصادي Mundell من خلال ما أطلق عليه بالمعضلة الثلاثية ، والذي بين أن السياسة الاقتصادية الكلية لا تستطيع الدول تحقيقها إلا من خلال عنصرين من رؤوس المثلث أي: أ- حرية حركة انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود، ب- استقلالية السياسة النقدية، ج- نظام سعر صرف ثابت.

4. نظام سعر الصرف العائم (المرن):

تتميز هذه الأنظمة بمرونتها و قابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير منها: المؤشرات الاقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال، وعلى ضوءها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها وهذا النظام فيه نوعين هما:²

1.4 التعويم المدار: وضمن هذا المنظور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية و الذهب وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات ويسمى أيضا الموجه.

¹ خالد أحمد فرحان المشهداني وآخرون ، التمويل الدولي ، دار الأيام لنشر والتوزيع، ط 2، منقحة ومطورة، عمان الأردن، 2015، ص: 104 - 105.

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 116.

2.4 التعويم الحر: وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعودا وهبوطا حسب قوى السوق، ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرك من قيود سعر الصرف، وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة، ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تشكل قيدا.

وفي هذا النوع يوجد نوعين أساسيين هما كالتالي:¹

1.2.4 نظام سعر الصرف المختلط: حيث في هذا النظام تكون أسعار الصرف ثابتة ومعمومة أي الجمع بين خاصية التثبيت وخاصية التعويم، ويطبق مثلا في مجموعة النظام النقدي الأوروبي، حيث تكون الدول المجموعة مثبتة بالنسبة لبعضها البعض وعائمة أمام الدول الأخرى خارج المجموعة.

2.2.4 التعويم الغير نظيف (القدر): ويقصد به تدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبي عن طريق البيع أو الشراء قصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق هدف معين، وقد يتسبب هذا النظام في حرب بين السلطات النقدية لبعض الدول وذلك باتخاذ إجراءات مضادة قد تتسبب في اضطراب أسواق النقد الدولية.²

ومن بين مزايا و عيوب هذا النظام ما يلي:³

5. مزايا نظام سعر الصرف العائم (المرن):

1.5 تقلل من حدة المضاربة بحكم عمل آلية العرض و الطلب وهو ما يظهر إذا كانت المرونة قوية (تعويم حر).

2.5 يمكن أن تقف دون خسارة الاحتياطات الدولية في حالة حدوث أزمة مالية.

3.5 في حالة حدوث اختلالات على مستوى المدفوعات لبلد ما فإنه يمكن إجراء التصحيح اللازم في ميزان

المدفوعات بتعديل سعر الصرف بدلا من تغيير العرض النقدي.

4.5 يمكن إتباع السياسة النقدية اللازمة دون القيد.

6. عيوب نظام أسعار الصرف العائمة (المرنة):

1.6 حدوث تذبذبات واسعة في أسعار الصرف.

¹ مصطفى بن شلاط ، مرجع سابق، ص: 16.

² محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات و إعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الجزائر، العدد 4، ص: 241.

³ لخلوني نادية، أثر تقلبات سعر الصرف على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص 18.

- 2.6 هذه الأنظمة تنعكس على ثقة العملة، حيث تفقد الثقة التي تتمتع بها في ظل أسعار الصرف الثابتة.
- 3.6 عدم القدرة على التنبؤ بتغيرات معدلات الصرف، تقلص من حركية رؤوس الأموال طويلة الأجل زيادة على التبادلات الدولية، لأنها في الغالب مصدر عدم يقين بالنسبة لعوائد الاستثمارات في الخارج و إيرادات الصادرات.

المطلب الثاني: نظريات المفسرة لسعر الصرف.

هناك العديد من النظريات و النماذج المختلفة التي حاولت أن توضح الاختلاف في أسعار الصرف بين الدول، و من أبرز هذه النظريات ما يلي:

أولاً: نظرية تعادل القوة الشرائية:

تقوم هذه النظرية على أنه في ظل نظام سعر الصرف حر فإن¹ تعادل أو تكافؤ القوة الشرائية بين عمليتي بلدين على المدى الطويل تتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل و الخارج ، حيث يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى غوستاف كاسل في أوائل العشرينات من القرن العشرين، و ترى هذه النظرية أن التغير في سعر الصرف إنما يعود إلى التغير في القوى الشرائية لكل من العملتين في داخل كل دولة² . وتعتمد هذه النظرية على صيغتين مختلفتين³ :

1-الصيغة المطلقة: تأسست نظرية تعادل القوة الشرائية في صورا المطلقة على فكرة بسيطة مفادها : أن كل وحدة نقدية من العملة المحلية تسمح لنا بالحصول على كمية من السلع والخدمات هو نس المقدار أو الكمية من السلع والخدمات التي نحصل عليها في الخارج بنفس الوحدة النقدية بعد تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية . فإذا كان سعر الصرف E ومؤشر الأسعار المحلية P ومؤشر الأسعار الأجنبية P1 فإنه يمكن التعبير عن الصورة المطلقة للنظرية بالمعادلة التالية $E = P/P1$

تقودنا هذه المعادلة إلى نتيجة أخرى وهي توحيد أسعار السلع والخدمات في مختلف البلدان بمعنى أن مستوى السعر المحلي يساوي ناتج سعر العملة الأجنبية مقوما بالعملة المحلية ومستوى السعر الأجنبي أي أن المعادلة السابقة تكون كالآتي : $P = E \times P1$

¹ السعيد عثاني، مرجع سابق ذكره، ص: 43.

² موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008 ، ص: 99.

³ نعمان سعيد، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، ط1، الجزائر، 2011، ص: 167.

2. **الصيغة النسبية** : تنصرف نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها النسبية إلى ما يحدث من تغير في سعر صرف التوازن من لحظة إلى أخرى، فتقول أن سعر التوازن سوف يتحقق عندما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف مع معدل التغير في النسبة بين الأسعار.

ثانيا: نظرية تعادل أسعار الفائدة.

وفق هذه النظرية فإن قيام المستثمر بتوظيف أموال في الدولة بالعملة الأجنبية يتضمن خطر تغير سعر الصرف، إذ أنه لا يحصل على مردودية مرتفعة في الخارج عنها في السوق المحلية سواء كان توظيف أمواله بالعملة المحلية أو الأجنبية.¹ لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني و سعر الصرف الآجل في نفس الوقت مادام هناك فرصة للاستفادة من المرجحة،

هذه الطريقة تعتبر مهمة لأنها تفيد في متابعة الاتجاهات التي تأخذها أسعار الصرف بناء على معطيات محدودة².

ثالثا: نظرية الكمية: تقوم هذه النظرية على زيادة كمية النقود مع ثبات بقيمة العوامل كسرعة تداول النقود، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى ضعف الوضع التنافسي مقابل سلع الدول المنافسة، مما يشجع على الاستيراد و تخفيض الصادرات و هذا ما يقابله ارتفاع الطلب على عملات الأجنبية، بغية تسوية المدفوعات الدولية للمتعاملين المحليين، و انخفاض في الطلب على العملة المحلية و زيادة عرضها، وهذا ما يدفع بأسعار صرف العملات الأجنبية للارتفاع³.

رابعا: نظرية كفاءة السوق:

السوق الكفاء هو السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة، وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، معدل تضخم... الخ ، في السوق كفاء: كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآتي على أسعار الصرف الآنية و الآجلة.

خامسا: نظرية الأرصد: تركز هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطر أعلى أرصدة ميزان المدفوعات، فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة

¹ حلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة الحسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، لبنان، 2010 ، ص: 175.

² موسى سعيد مطر وآخرون ، مرجع سابق ذكره، ص: 101.

³ محمد البشير بن عمر، دراسة أثر بعض التغيرات المالية و الاقتصادية على أسعار الأسهم (حالة بورصة الأردن)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم

التسيير، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009-2010، ص: 11.

الوطنية، و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية . و يحدث العكس عند حدوث عجز، بمعنى عدم وجود رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة¹.

سادسا: نظرية ماندل _ فلمنغ في تحديد أسعار الصرف:

يستخدم هذا النموذج للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل و يعود هذا النموذج إلى سنة 1963 بفضل أعمال التي قام بها ماركوس فلمنغ 1962 و روبرت ماندل 1963 ، يركز النموذج على تحليل فاعلية سياسات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح.

يتعرض النموذج إلى تحليل أثر توازن ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف في اقتصاد مفتوح صغير نسبيا الذي لا يؤثر على أسعار الفائدة في باقي دول العالم . ثم يفترض ثبات مستوى أسعار الفائدة و الذي يعتبر متغيرا خارجيا.

يعتبر النموذج أن مستوى التوازن الناتج مع سعر الفائدة، الذي يترتب عليه في اقتصاد مفتوح فائض أو عجز في ميزان المدفوعات وتوازنا مؤقتا و ظاهريا، وحتى يتحقق التوازن لابد من الاستجابة لشروط التوازن سوق السلع، وتوازن سوق النقود بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

و مما سبق يمكن الاستنتاج أن هناك علاقة إيجابية بين ميزان المدفوعات و سعر الصرف و النشاط الاقتصادي في الدول الأجنبية، و مستوى أسعار الفائدة المحلية، كما أن هناك علاقة عكسية بين ميزان المدفوعات و مستوى النشاط الاقتصادي المحلي و مستوى أسعار الفائدة الأجنبية ، تؤدي الزيادة في النشاط المحلي و أسعار الفائدة الأجنبية إلى انخفاض النشاط الاقتصادي . الخارجي و انخفاض قيمة العملة المحلية².

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق ذكره، ص: 122-123.

² مرجع سابق ذكره، ص: 124.

خلاصة الفصل

يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات الأخرى و تمثل القيمة الحقيقية للعملة المحلية المقياس الحقيقي للتنافسية منتوجات البلد في الأسواق الخارجية و بالتالي صادراته و وارداته فضلا عن كونه وسيلة هامة في تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية و على ربحية الصناعات التصديرية.

وقد عرف نظام سعر الصرف عدة محطات في تطوره بدأت من قاعدة الذهب و انتهت اليوم إلى نظام الصرف الدائم إتباعه العديد من الدول من حاليا، كما تخلت هذه الدول على نظام الرقابة على الصرف و التثبيت.

كما تعتبر قوة سعر الصرف عملة بلد ما المرآة العاكسة كقوة اقتصاده و بالتالي على حجم صادراته

و وارداته و في هذا الصدد قامت العديد من النظريات بتفسير الاختلاف في أسعار الصرف بين البلدان و كل منها لها منطلقات و نتائج و تختلف عن الأخرى.

و يتم تحديد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي، كما يتم الاتجار فيه بالعملات الدولية المعروفة وفي هذا السوق يقوم الأفراد و المؤسسات ببيع العملات الأجنبية من أجل تسوية المدفوعات الدولية

وبالتالي فهو يمثل حلقة هامة في التجارة الدولية .

الفصل الثاني: سعر الصرف وأثره على

الاقتصاديات النامية

تمهيد:

إن أهم الاحداث النقدية الحاسمة هو اعلان الرئيس الامريكى في 15 آب 1971 عن ايقاف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب بالسعر الرسمي (35 دولار للأوقية الواحدة) فوضع بذلك نهاية لنظام سعر الصرف الثابت القابل للتعديل وقد حدثت بعد هذا التاريخ حركة تعويم واسعة للعملات الرئيسية حتى اعلن صندوق النقد الدولي عام 1978 عن مصادقته عن مشروعية التعويم و سمح لأعضائه باختيار نظام الصرف المناسب لها فقلل من اهمية الذهب و الدولار و دعم حقوق السحب الخاصة في النظام النقد الدولي، ومع ذلك فقد بقي الدولار الامريكى من اكثر العملات الرئيسية استعمالا في المعاملات الدولية وكمثبت رئيسي لعملات الدول النامية ومنها الدول العربية ، التي تربط عشرة عملات منها الدولار بصورة رسمية وهي عملات كل من (العراق، الاردن، عمان، السودان، سوريا، اليمن وجيبوتي فيما تحافظ عملات كل من السعودية والبحرين وقطر والامارات بعلاقة ثابتة مع الدولار رغم اعلانها الرسمي الارتباط بحقوق السحب الخاصة وذلك في نهاية عام 2011.

وازاء هذه التطورات في العلاقات النقدية لدى الدول النامية قد قسمنا هذه الفصل كالآتي :

المبحث الاول : نظم الصرف الحالية في الدول النامية و عوامل محددة لها

المبحث الثاني : تقييم سياسة أسعار صرف في الدول النامية

المبحث الثالث : اسباب عجز المدفوعات و استراتيجيات تخصيص الموارد و اثرها على

التوازنات في الدول النامية

المبحث الأول: أنظمة الصرف في الاقتصاديات النامية و عوامل محددة له

المطلب الأول: تطور نظم الصرف في الدول النامية .

إزاء التطورات النقدية فقد اتجهت الدول النامية إلى تبني أنظمة صرف مختلفة كي تناسب أوضاعها النقدية و الاقتصادية، غير أن أنظمة الصرف الحالية لا ترتبط بقاعدة نقدية دولية موحدة كالذي ساد في ظل نظام بريتون وودز، بل تتمتع الدول المعنية بحرية الاختيار لنوع الصرف المناسب لعملائها الوطنية. وقد تبنت الدول النامية حالياً نظم صرف متعددة يمكن إنجازها فيما يلي:

أولاً : التثبيت إلى عملة واحدة

لقد ساد تثبيت إلى العملات الوطنية إلى عملة واحدة بصورة واسعة منذ معاهدة بريتون وودز، حيث تم تثبيت العملات المختلفة إلى الدولار الأمريكي، الذي أصبح العملة القيادية في تسوية المعاملات على الصعيد الدولي.

1 - فوائد و أهم الفوائد التي تتصل بهذا النوع من التثبيت هي :

1.1- انه يتصف بقدر كبير من البساطة و السهولة في إدارة سياسة سعر الصرف الأجنبي ، إذ لا يتطلب من السلطة النقدية سوى الإعلان المختلفة عن تثبيت عملتها إلى عملة دولية أخرى غالباً ما تكون عملة الشريك التجاري الرئيسي ، فتكون بذلك كمن فوض أمره لغيره، لذا فإنها لا تحتاج إلى تعقيدات إدارية في حساب سعر صرف عملتها مع العملات الأخرى ، حيث تعتمد في حساب ذلك على تقاطع أسعار العملات الأخرى مع سعر صرف المثبت كأساس لتحديد قيمة عملتها مع بقية العملات الأخرى .

2.1- إن التثبيت المذكور ربما يقلل من التذبذبات في سعر الصرف بين عمليتي القطر النامي والقطر المتقدم الذي تثبت إليه عملة القطر الأول ، مما يحد عدم اليقين الذي يرافق التغيرات في القيم الاسمية للعملة وبالتالي يزيد الثقة في عملة القطر النامي، وخاصة إذا كان القطر المتقدم يتبع سياسات اقتصادية من شأنها أن تعزز استقرار مستوى الأسعار المحلية، وطبيعي أن ينجم عن زيادة الثقة بعملة القطر النامي و استبعاد عدم التأكد الذي يحيط بالعملات الدولية ارتفاع في حركة التجارة و الاستثمار من القطر المتقدم إلى القطر النامي بعد الحصول القناعة الكافية من قبل التجار و المستثمرين على استقرار القيام بمعاملاتهم التجارية و النقدية.

2 . مساوئه: ومع ذلك فان هذا النظام يتضمن عددا من المساوئ، منها :

1.2- ارتفاع حاجة القطر النامي إلى احتياطات الدولية، فالتغيرات في سعر الصرف لعملة القطر النامي سوف لا تعكس التطورات الفعلية في ميزان مدفوعاته، بل تعكس التطورات التي تحدث في ميزان مدفوعات القطر

الصناعي، فإذا كانت العوامل المؤثرة في أسعار الصرف مختلقة بين البلدين، فإن الحاجة إلى احتياطات ربما تكون أكبر مما سيكون عليه الحال في ظل سيادة أسعار الصرف الثابتة القابلة للتعديل و لذلك فإن ميزان مدفوعات القطر النامي سيتأثر بالتغيرات الخارجية غير الملائمة في سعر الصرف المفروضة عليه من قبل القطر المتقدم، مما يعرض الاقتصاد النامي إلى تدهور في الإنتاج، فضلاً عن إمكان ارتفاع أسعار واردته سواء من البلد الذي يتم التثبيت على أساس عملته أو من البلدان الأخرى بسبب عدم استقرار سعر الصرف عملة القطر النامي مع عملات الأقطار الأخرى، مما يدفع بالمجهزين في هذه الأقطار إلى رفع أسعار منتجاتهم للتعويض عن عدم الاستقرار الذي يحيط بتجارهم مع القطر النامي.¹

2.2. إن هذا النظام قد يتعارض مع أهداف السياسة الاقتصادية المحلية، إذ يجعل التغيرات في سعر صرف عملة القطر النامي خارجية و مستقلة إلى حد كبير عن تلك السياسة الرامية إلى استقرار الأسعار المحلية و تحقيق الاستخدام الكامل فارتفاع قيمة العملة الأجنبية التي يجري التثبيت إليها ينجم عنه ارتفاع في قيمة العملة الوطنية، فيشجع بذلك الواردات ويخفض الباعث نحو التصدير مما يسيء إلى الإنتاج و الاستخدام المحليين والعكس يحدث في حالة انخفاض قيمة عملة القطر المتقدم، إذ سيكون لها آثار تضخمية على اقتصاد القطر النامي كما حدث عند انخفاض قيمة العملات الخليجية التي ارتبطت بالدولار بسبب تدهور قيمة الأخير في أواسط السبعينات. اعتماد الدول النامية على عملات متعددة كأساس لتثبيت عملاتها الوطنية يؤدي إلى عدم استقرار أسعار الصرف فيما بينها، وربما يفرض عليها تغيرات في أسعار عملاتها تجاه بعضها البعض قد لا تبررها احتياجاتها المحلية.

ثانياً: التثبيت إلى حقوق السحب الخاصة

لقد استحدثت وحدات حقوق السحب الخاصة من قبل صندوق النقد الدولي في عام 1969، وبدأ العمل بها منذ عام 1970 كإضافة جديدة للسيولة الدولية، وحددت قيمتها على أساس (0.888671) غرام من الذهب الخالص، وهي مساوية لقيمة الدولار الأمريكي آنذاك، إلا أن فك ارتباط الدولار بالذهب والتخفيضات المتكررة في قيمته أدى إلى ارتفاع قيمة حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار، فاقنع ذلك المسؤولين في الصندوق للبحث عن أساس آخر لتقييم هذه الحقوق غير الذهب والدولار، و فعلاً تم تسعيرها في تموز 1974 على أساس سلة قياسية Standard Basket مؤلفة من 16 عملة، اختصرت فيما بعد إلى (5) م ن عملات الرئيسية في كانون الثاني 1981، حيث اشتملت على الدولار الأمريكي، والمارك الألماني، الين الياباني، وفرنك الفرنسي،

¹ هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر، ط1، الأردن - عمان ، 2014، ص: 144، 145.

والجنه الإسترليني. وفي الوقت الحالي أي منذ عام 2003 استبدل المارك الألماني والين الياباني باليورو في تقييم وحدة حقوق السحب الخاصة.

ووصفت وحدات السحب الخاصة على أساس أنها :

وحدات نقدية حسابية تعطى للدولة الحائزة لها حق الحصول على عملات قابلة للتحويل من الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، وتستمد قوتها النقدية في مجال المدفوعات الدولية من قبول كل عضو مشترك لها يقع عليه اختيار الصندوق، يعد هذا القبول العامل الرئيسي الذي يعطي الحقوق قيمتها كأصول نقدية .

1. مزايا: إن التثبيت إلى حقوق السحب الخاصة معه عدد من المزايا تتمثل في :

1.1- إن التثبيت إلى حقوق السحب الخاصة يؤدي إلى استقرار العلاقة بين العملات الوطنية التي ترتبط بها، و

ذلك ربما يحفز من عزيمة المستثمرين الأجانب للاستثمار في قيم عملاتها المرتبطة في الدول النامية بعد تمتعها باستقرار أكثر في قيم عملاتها المرتبطة بحقوق السحب الخاصة.¹

2.1- إن هذا النوع من التثبيت يجعل من قيمة العملة الوطنية المربوطة إلى عملة واحدة كدولار، إذ تتمتع حقوق السحب الخاصة بدرجة من الاستقرار مقارنة ببقية الوحدات النقدية، وذلك لاستقرار مكوناتها فزيادة قيمة إحدى العملات التي تتألف منها سلة الحقوق السحب الخاصة ربما يقابله في الجانب الآخر انخفاض في قيمة عملة أخرى في السلة، مما يعني أن الأثر النهائي على قيمتها سيظل متوازنا داخليا.

وهناك عدة دراسات أجريت حول مثبت الأثر للعلاقات الوطنية وجد فيها أن التثبيت إلى حقوق السحب الخاصة يضمن تقلبا أقل في سعر الصرف الحقيقي من الارتباط بعملة واحدة كالدولار والجنه الإسترليني ولذلك قسم من الدول النامية في السنوات الأخيرة إلى تثبيت عملاتها إلى الحقوق المذكورة أملا في ضمان تقلب أقل لأسعار عملاتها الوطنية في السوق الصرف الأجنبي .

2. مساوئه: ولكن مما يؤخذ على استعمال وحدات حقوق السحب الخاصة هو :

1.2- أن قيمتها ومكوناتها تعتبران خارج سيطرة البلدان التي ترتبط بها، تتحدد قيمتها يوميا من قبل صندوق النقد الدولي ولا شأن للأقطار الأخرى في تحديدها.

2.2- لا تستطيع الدولة المعنية استعمالها كموجود احتياطي للتدخل، لان هذه الحقوق تعمل كوحدة حساب فقط ولذلك يتطلب تحويلها إلى عملة قابلة لانجاز المعاملات الدولية، مما يولد مشاكل إدارية وحسابية لتلك البلدان النامية التي تجري معظم معاملاتها التجارية والمالية مع شريك تجاري رئيسي واحد.

¹ هيل عجمي جميل الجناني، مرجع سابق ذكره، ص، ص: 145-147.

3.2 - إن الدولار الأمريكي يحتل وزنا مهما فيها مما يفرض تقلبات قيمة حقوق السحب الخاصة و هذا ما حدث عام 1980 إذ انخفضت قيمتها مقابل الدولار الأمريكي بعد ارتفاع قيمة الأخير في سوق الصرف الأجنبي و كان تخفيض العملات الداخلة في السلة إلى خمس عملات، ومن ثم إلى أربع عملات حاليا سببا آخر في احتمال تعرض قيمتها للتقلبات، لان ذلك يؤدي إلى توزيع المخاطر Risk Spread على عدد اقل من العملات.

ثالثا: التثبيت إلى سلة الخاصة

إن هذا النوع من التثبيت هو محاولة للحفاظ على منافع التثبيت و التخلص قدر الإمكان من مساوئه بغية الحصول إلى استقرار سعر الصرف الفعال الذي يوصف بأنه المعدل الملائم لأسعار الصرف السوقي مقابل عملات الشركاء التجاريين ومع أن النظام التثبيت إلى عملة واحدة أيسر إداريا، إلا انه يكفل قدرا من الاستقرار في سعر الصرف، لذا لجأت الدول النامية إلى إدخال نظام التثبيت إلى سلة خاصة يجري اختيارها وتغيير مكوناتها بحرية من قبل القطر المعني، وتبقى خاضعة لرقابة و سيطرة السلطة النقدية المحلية، ويتم هنا التثبيت العملة المحلية إلى سلة من العملات تعكس عموما العلاقات التجارية و المالية للقطر المعني مع الدول العملات المذكورة، ففي الدول النامية المفتوحة، حيث تمثل الصادرات و الواردات نسبة مهمة من الدخل القومي يستحسن إن تقوم سياسة الصرف الأجنبي فيها أساسا على تقليل ما أمكن من اثر تقلبات أسعار العملات الأجنبية على التكاليف الأسعار المحلية، لذا اختار قسم من هذه الدول في الأونة الأخيرة نظام التثبيت إلى سلة خاصة من عملات شركائها التجاريين المهمين.¹

هذا ويتم ترجيح العملات الأجنبية الداخلة في هذه السلة على واحد من الأسس التالية:

أ. مؤشر الترجيح الواردات Import Weight Index

وهو عبارة عن المتوسط الحسابي لسعر الصرف عملة القطر النامي بالنسبة للعملات الأخرى نسبة إلى فترة أساس معينة مرجحة بحصة كل قطر شريك في الواردات القطر النامي.

ب. مؤشر ترجيح الصادرات Export Weight Index

وهو المتوسط الحسابي لسعر الصرف عملة القطر النامي بالنسبة للعملات الأخرى نسبة إلى فترة أساس معينة مرجحة بحصة كل قطر شريك تجاري في الصادرات القطر النامي.

ج. مؤشر ترجيح التجارة Bilateral Trade Index

¹ هيل عجمي جميل الجناني، مرجع سابق ذكره، ص، ص: 149-147.

ويشير إلى متوسط الحسابي لسعر صرف عملة القطر المعني مقابل العملات الأخرى نسبة إلى فترة أساس معينة بحصة مرجحة بحصة كل شريك تجاري في مجموع صادرات و واردات القطر النامي . أي بحجم تجارته الخارجية الكلية.

هذا و لا يزال الاختيار من بين هذه المؤشرات لاستخراج سعر صرف الفعال الملائم للدول النامية محل جدل ومناقشات لم تحسم لحد الآن، فهناك من يرى أن اغلب البضائع الدولية التي تصدرها الدول النامية هي متجانسة نسبيا وتحدد أسعارها في السوق الدولية، لذلك فإن الإيرادات من هذه الصادرات لا تتأثر بالتغيرات الحاصلة في قيم العملات المختلفة، أما الإنتاج الصناعي في الدول المتقدمة فيعتبر غير متجانس وسعره غير موحد على الصعيد الدولي، مما يجعل التغيرات أسعار صرف عملات الدول الصناعية التي تستوردها الدول الأخيرة، ولمواجهة ذلك لجأ قسم من الدول النامية إلى ترجيح التغيرات في أسعار الصرف عملات شركائها التجاريين المهمين استنادا إلى حصصهم في وارداتها لمعدلة الآثار النهائية للتغيرات في الأسعار الصرف على مستوى الأسعار المحلية. وفي نفس هذا الموضوع أجريت عدة دراسات لبيان هذه المؤشرات يمكن أن تكون أفضل مثبت لعملات الدول النامية. ففي دراسة قام بها ليسيتز Lipschitz حول تثبيت الروبية الهندية إلى سلة من عملات شركاء الهند التجاريين المهمين، وجد أن تثبيت الروبية الهندية إلى سلة موزونة بالواردات قد أظهرت تباينا اقل من التباين الذي يحصل فيما لو تم التثبيت إلى عملة واحدة أو إلى حقوق السحب الخاصة، كما وجد ويليامسون في دراسته حول أسعار الصرف. والدينار العربي الحسابي أن السلة العربية الموزونة بالواردات من شأنها أن تحقق قدرا أكبر من الاستقرار مما هو عليه الحال عند استخدام مثبتي الوحدة النقدية الأوروبية أو الدولار الأمريكي، و وجد أيضا أن الفروقات في نتائج تقلبات أسعار الصرف الفعالية ليست كبيرة إذا ما استخدمت السلة الموزونة بالواردات . وبالرغم من التوكيد على أهمية السلة المرجحة بالواردات، فإن هذا لا يمنع من استخدام سلة مرجحة بالتجارة تأخذ بنظر الاعتبار أهمية كل من صادرات و واردات القطر المعني مع شركائه التجاريين وذلك للحصول على استقرار أكبر في سعر الصرف الفعال مقابل عملات الدول الشريكة وإزالة المخاطر تذبذب العملات الأجنبية على إيرادات الدول النامية .¹

ويؤخذ على هذا النظام انه يقود إلى اختلاف أسعار الصرف بين العملات التي تستند إلى سلال متعددة و ربما يقلل ذلك من عزيمة المستثمرين الأجانب للاستثمار في الدول النامية، وذلك لعدم تمكنهم من التنبؤ بقيمة

¹ هيل عجمي جميل الجناني، مرجع سابق ذكره ، ص 149. 151.

عملة القطر النامي المعني، حيث يشعر هؤلاء المستثمرين أن قيمة العملية المثبتة إلى سلة خاصة لم تعد مستقرة، بل هي أكثر تعرضاً للتقلب من خلال إمكانية تغيير مكوناتها .

إلا أن التثبيت إلى سلة خاصة من عملات الشركاء التجاريين المهمين لا يمثل قاعدة عامة تصلح للعمل بصورة مستمرة بل يمكن أن يستغنى عنها بتغيير أوضاع الانفتاح الخارجية للبلدان النامية وعلاقتها مع الدول المتقدمة.

رابعاً: التعويم المستقل

لجأت أغلب الدول الصناعية المهمة إلى تعويم عملاتها في عام 1973 وما بعده، حيث أصبح التعويم أمراً مشروعاً في النظام النقدي الدولي، السائد في الوقت الحالي هو نوع من التعويم المدار، إذ لا تتدخل السلطات النقدية في السوق الصرف الأجنبي بتأثير على مدى تقلبات أسعار الصرف عملاتها الوطنية، وذلك من خلال وسائل عديدة كاللجوء إلى التوسع أو الانكماش النقدي أو التدخل في تحديد أسعار الفائدة لضبط حركات رأس المال من وإلى الخارج بهدف التأثير على قيم العملات الوطنية و يطلق على هذا النوع من التعويم "بالتعويم غير النظيف" لتمييزه عن "التعويم النظيف". أي المرن. الذي يتحدد بحرية في سوق الصرف الأجنبي.¹

المطلب الثاني: العوامل المحددة لاختيار سياسة سعر الصرف في الدول النامية

فيما يخص الدول النامية فهي منقسمة في اختيار نظام سعر الصرف، فهناك دول تتبع سعر صرف الثابت وأخرى سعر الصرف المرن وأخرى تربط عملتها بسلة عملات .

وبخصوص هذا الشأن قام الاقتصادي R.Heller بوضع عدة عوامل قد تساعد في اختيار الدول النامية بين سياسة الربط وبين سياسة التعويم، وهي كالآتي :

1. درجة الانفتاح على العالم الخارجي

وتقاس بنسبة السلع الداخلة في التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) إلى إجمالي الناتج الوطني، وكلما ارتفعت هذه النسبة زادت درجة الانفتاح الاقتصاد المفتوح هو الذي تريد فيه النسبية لقطاع التجارة الخارجية في تكوين الناتج الوطني.

وبالتالي فاختيار سياسة التعويم لا يمثل الاختيار الأمثل لأن الاقتصاد المفتوح يتميز بتزايد تأثير التغيرات في سعر الصرف على مستوى الأسعار المحلية لذا يجب أن تقوم بإتباع سياسة الربط أو التثبيت، أما الاقتصاد الأقل انفتاحاً فقد يلائمه إتباع سياسة التعويم.

¹ هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سابق ذكره ، ص:151.

2. تنوع هيكل الإنتاج و الصادرات

كلما زادت درجة تنوع هيكل الإنتاج و الصادرات الوطني من السلع الموجهة للتصدير أو الموجهة إلى الاستهلاك المحلي، كلما تجنب الاقتصاد الوطني اختلالات ميزان المدفوعات، و بالتالي تقل الحاجة إلى إجراء تصحيح لسعر¹

الصرف، وبفضل إتباع نظام أسعار الصرف الثابتة أو سياسة الربط، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع درجة التركيز في هيكل الإنتاج في عدد قليل من السلع يعرض الاقتصاد كما هو الحال في أغلب الدول النامية، لتقلب مستمر في حصيلة الصادرات فيكون من ملائم في هذه الحالة إتباع سياسة التعويم على أساس إعطاء قدرا من المرونة لسعر الصرف ليسهل عملية تصحيح الاختلال الذي قد ينتج عن النقص المفاجئ في حصيلة الصادرات.

3 درجة التكامل سوق رأس المال المحلي مع أسواق رأس المال الدولية

وتقاس بنسبة ما تحتفظ به البنوك من أصول مالية أجنبية إلى القرض النقدي المحلي، وأيضا بدرجة الإحلال بين الأصول المالية المحلية والأصول المالية الأجنبية، وكلما ارتفعت درجة حرية التعامل في السوق المحلي، كلما كان من الأفضل اختيار سياسة التعويم حيث تلعب التغيرات في سعر الصرف دورا هاما في جلب رؤوس الأموال التي تعمل على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات الذي ينتج عن معاملات الجارية، إما بالنسبة للاقتصاد الذي يتميز بانخفاض درجة تكامل السوق رأس المال المحلي مع الأسواق المالية الدولية، فإنه يفضل اختيار سياسة الربط أو التثبيت.

4. معدل التضخم النسبي

تعاين العديد من الدول النامية من ظاهرة التضخم المستمر لفترات طويلة، وتحاول بعض هذه البلدان توظيف أسعار الصرف لمحاربة التضخم وتخفيض معدلاته و مراقبته، وتعتبر برامج التثبيت باستعمال سعر الصرف كمثبت بمثابة برامج لمحاربة التضخم، وبالتالي يفضل إتباع تثبيت أسعار الصرف بين الدول التي تتقارب فيما بينها معدلات التضخم، بينما يفضل إتباع سياسة تعويم أسعار الصرف بين الدول التي تتباين فيها معدلات التضخم.

¹ عطاء الله بن طيرش ، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص: تجارة دولية، مركز الجامعي

بغرداية، 2010- 2011، ص: 71- 72.

5. الأهمية النسبية للمصادر الداخلية و الخارجية للاختلال في ميزان المدفوعات

حينما تكون أغلب المصادر اختلال ميزان المدفوعات ترجع لأسباب خارجية كانهخفاض مفاجئ في الطلب الأجنبي للصادرات مثلا، فإنه يفضل اختيار سياسة التعويم أسعار الصرف، أما إذا كانت أغلب الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد من مصادر داخلية فإنه يفضل إتباع سياسة ربط الأسعار الصرف.¹

6. مرونة التجارة الخارجية

إذا هناك كانت مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات و الطلب المحلي على الواردات بالإضافة الى مرونة العرض المحلي للصادرات منخفضة كما هو الحال في بعض الدول النامية، ففي هذه الحالة لا يفضل سياسة تعويم سعر الصرف حيث التغير في سعر الصرف قد لا يكون فعال في تصحيح الاختلال و إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، لذلك يفضل إتباع سياسة ربط سعر الصرف او التثبيت ، أو الاعتماد على الاقتراض الخارجي لتمويل العجز في ميزان المدفوعات.²

7. تأثير تغير سعر الصرف على كل من الاستيعاب و العرض النقدي المحليين

اختيار سياسة تغير سعر الصرف الملائمة تعتمد على مدى استجابة كل من الاستيعاب المحلي و القيمة الحقيقية للعرض النقدي للتغيرات في سعر الصرف، وكلما ارتفعت درجة استجابة تلك المتغيرات للتغير في سعر الصرف خلال الأجل القصير فإنه يفضل إتباع سياسة تعويم سعر الصرف. أما إذا كانت التغيرات في سعر الصرف قليلة التأثير على استيعاب المحلي أو العرض النقدي، فإنه يفضل تثبيت سعر الصرف وإتباع السياسات التصحيحية البديلة.³

8. مستودع الأرصدة النقدية الدولية

إن اختيار سياسة سعر الصرف الملائمة تتحدد أيضا بمدى توفر الاحتياطات الدولية، إذا كلما زاد حجم تلك الاحتياطات كلما انخفضت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية لاختلال ميزان المدفوعات و أمكن الحفاظ على سعر الصرف ثابت من خلال تمويل العجز اعتمادا على تلك الاحتياطات، و بالتالي يفضل في هذه الحالة إتباع سياسة تثبيت سعر الصرف، أما في حالة انخفاض حجم الأرصدة الدولية وصعوبة الاقتراض من الخارج، فيفضل إتباع سياسة التعويم سعر الصرف.

¹ عطاء الله بن طيرش، مرجع سابق ذكره، ص: 72-73.

² حميدات عمر، "اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات" - حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، فرع نقود مالية، جامعة الجزائر 03، 2010-

2011، ص: 50.

³ عطاء الله بن طيرش، مرجع سابق، ص: 73.

المطلب الثالث: مدى ملاءمة المداخل النظرية للتخفيض لظروف الدول النامية

بعد استعراضنا للإطار النظري لسياسة الصرف خاصة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية وأثرها على ميزان المدفوعات، سوف نحاول معرفة ما مدى ملاءمته للظروف السائدة في الدول النامية من خلال مدى توفر الشروط والآثار التي يحدثها التخفيض حسب كل مدخل.

1. مدخل المرونات:

على اعتبار أن الدول النامية هي اقتصاديات صغيرة الأبعاد ومفتوحة على الخارج، تصدر، وتستورد، والمنتجون والمصدرون هم متلقون للأسعار في السوق العالمي (Price takers)، وليس لصادراتهم مكانة كبيرة في المبادلات والأسواق الدولية، وبالتالي لا تستطيع الدول التأثير على الأسعار الأجنبية لصادراتها. وإذا كان التخفيض يؤدي إلى انخفاض هذه الأسعار حسب المدخل، فإنه يكون من غير المتوقع تحقيقها في ظل هذه الوضعية، وينتج عنه عدم زيادة لا في حجم ولا المتحصلات الأجنبية للصادرات.

ومن جهة أخرى، قد يؤدي التخفيض إلى ارتفاع الأسعار المحلية للصادرات هذا قد يؤدي إلى زيادة تشجيع إنتاج السلع التصديرية وتقليل الاستيعاب المحلي عليها، وبالتالي زيادة مرونة عرض الصادرات. بعكس بعض الصادرات التي يمثل إنتاجها ميزة نسبية للدول النامية، ولها مكانة هامة في الإنتاج العالمي، فتكون لها القدرة في التأثير على الأسعار الدولية، لكن التخفيض قد يستطيع تغيير أسعارها إذا كانت الدولة مرتبطة باتفاقيات سلعية دولية قد تمنعها من توسيع أسواقها من خلال التخفيض التنافسي في الأسعار.

أما بالنسبة لأسعار الواردات، فقد لا ترتفع نتيجة التخفيض إذا تزامن مع اتباع البلدان النامية لحرية التجارة الدولية، بالتالي رفع القيود التي كانت تضخم في أسعار الواردات قبل التخفيض، كما أن أسعار الواردات بالعملة الأجنبية قد لا تظل ثابتة، لأنه غالبا ما يقوم المنتجون الأجانب بسياسة إغراق لأسواق الدول النامية، خاصة إذا كانت تمثل أسواق مهمة لهم.¹

بالإضافة إلى التغيرات في الأسعار، يتطلب نجاح التخفيض حسب هذا المنهج في تحسين الميزان التجاري بصفة خاصة، وميزان المدفوعات بصفة عامة أن يكون الطلب على الصادرات والواردات ذو مرونة عالية، في حين في الدول النامية مرونة عرض الصادرات منخفضة، بمعنى حتى وإن أدى التخفيض إلى انخفاض أسعار صادراتها وزيادة الطلب الأجنبي عليها، سيقابله قصور في العرض، لأن مرونته ترتبط بالقدرة التقنية في الإنتاج وسهولة الوصول إلى الموارد الطبيعية. بالإضافة إلى أن معظم صادرات هذه الدول هي مواد أولية وكلها تحتاج لفترة زمنية طويلة

¹ حنان لعروق، "سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي"، حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005، ص: 103، 102.

لستجيب للطلب الزائد. كل هذا يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بالعملة الوطنية لاجية معه جزء من أثر التخفيض على أسعارها.

أما بالنسبة لمرونة الطلب على الواردات، فهي منخفضة نتيجة انخفاض حساسية الواردات لتغيرات أسعارها خاصة إذا كانت منتجات ضرورية لا تنتج محليا وضرورية لتطوير الجهاز الإنتاجي، وليس لها بدائل في السوق المحلية، أو قصور العرض من هذه البدائل نتيجة انتقال عوامل الإنتاج إلى قطاعها لضعف مرونة العلاقات بين القطاعات وبالتالي، لا نتوقع انخفاضاً في حجم الطلب على الواردات حتى وإن ارتفعت أسعارها نتيجة التخفيض.¹

بالإضافة إلى وجود بعض الواردات الاستهلاكية التفاحية غير المتوقع انخفاض الطلب عليها، خاصة أصحاب الدخل المرتفعة حتى وإن ارتفعت أسعارها، لأن منفعتهم الشخصية تتناسب مع مدى ارتفاع أسعارها وندرة هذه الواردات في المجتمع وحسب هذا المنهج، يكون من الصعب نجاح سياسة التخفيض في تحسين الموازين التجارية للبلدان النامية، خاصة إذا أضفنا صعوبة حساب المرونات في هذه الدول لعدم تجانس في السلع. وخلاصة القول أنه من غير الأكيد أن تؤدي سياسة التخفيض إلى أثر إيجابي في زيادة الصادرات والحد من الواردات في هذه الدول لعدم توافر الظروف الملائمة حسب منهج المرونات، ويتطلب ضرورة توفير سياسات أخرى مكاملة.

2. مدخل الاستيعاب

ينطلق هذا المنهج من تأثير التخفيض للعملة الوطنية على الدخل الوطني، وما قد يحدثه من تغيرات على الاستيعاب أو آثار مباشرة غير مرتبطة بالدخل، ويمكن إسقاطها على ظروف الدول النامية كما يلي:

1.2. ما يميز الدول النامية أن الإنفاق الحكومي يرتبط بالدخل الوطني لكن بطريقة طردية وتلقائية و الحكومات تميل إلى زيادة الإنفاق في أسلوب تضخمي من خلال التمويل المصرفي لتعويض الانخفاض في الدخل القومي. أما تأثير التخفيض على الدخل الوطني من خلال الموارد العاطلة، فنلاحظ أنه رغم وجود هذه الموارد غير المستغلة في الدول النامية وفي القطاع التصديري إلا أن أثرها الإيجابي غير موجود، وهذا راجع لأسباب هيكلية وليس لنقص الطلب الفعال. ولن ينجح التخفيض في إحداث آثار توسعية لا في القطاع التصديري ولا في باقي القطاعات ما لم تتم تعديلات هيكلية في الاقتصاد الوطني؛

¹ حنان لعروق، مرجع سابق ذكره، ص، ص: 103-104.

2.2. بالنسبة لأثر معدل التبادل الدولي، فالتخفيض يؤدي إلى تدهور شروط التبادل الدولي في اتجاه تحسين الميزان التجاري، في الدول النامية تدهور هذا المعدل قد لا يكون نتيجة التخفيض، حيث نلاحظ استمراره حتى في حالة استقرار أسعار الصرف. كما يتمتع هيكل تجارتها الخارجية بعدم تنوع في الصادرات مقابل تنوع معتبر في الواردات، وعدم قدرة الدول التحكم في أسعار الواردات، خاصة إذا كانت من السلع الضرورية، مما يؤدي إلى تزايد الحاجة للتمويل الخارجي والضغط على ميزان المدفوعات مع تزايد لمديونتها الخارجية؛

3.2. بالنسبة لأثر الأرصدة النقدية التي تفترض أن يكون ارتفاع المستوى العام للأسعار يفوق معدل نمو العرض النقدي، فيؤدي إلى تدهور القيمة الحقيقية للأصول النقدية، وهي عملية غير واقعية في الدول النامية، لأن معدل نمو العرض النقدي أكبر. وحتى وإن تحقق، فلا يوجد ضمان أن يؤدي إلى تقليص الاستيعاب لوجود أثر معاكس ناتج عن الخداع النقدي الذي يدفع الأفراد لزيادة إنفاقهم نتيجة زيادة دخولهم النقدية رغم بقاء دخولهم الحقيقية منخفضة؛

4.2. أما بالنسبة لأثر إعادة توزيع الدخل، فنجد في الدول النامية أن توزيع الدخل هو دائما في صالح طبقة أصحاب الأعمال (خاصة في القطاع التصديري)، والتخفيض في قيمة العملة سيساعد على ترسيخها لارتفاع حصيلة الصادرات بالعملة المحلية، ووجود فارق زمني معتبر بين التخفيض ومطالبة أصحاب الأجور زيادة أجورهم النقدية لضعف التنظيمات العمالية في تلك الدول؛

لكن رغم وجود هذا الأثر، غير أنه غير فعال في تخفيض الإنفاق المحلي وتحسين ميزان لتعويض الأفراد محدودي الدخل عن انخفاض (G) المدفوعات عند قيام الحكومات بزيادة إنفاقها دخولهم الحقيقية، أو قيام أصحاب الأعمال بزيادة طلبهم الاستهلاكي على الواردات، خاصة التفاحرية؛

5.2. ومن أهم الآثار بالنسبة للدول النامية، وما أتى به ماكلوب "أثر إعادة توزيع الموارد" الذي يعكس الندرة الحقيقية للموارد ويساعد على استعمال أكثر كفاءة للمواد الإنتاجية، وبالتالي زيادة الدخل الوطني، لكن ما يميز الدول النامية هو تحديد قيمة مغالى فيها للعملة، ويؤدي إلى توزيع سيئ للموارد الدولية النادرة؛

-أما الآثار الأخرى المباشرة للاستيعاب، أي أثر توقعات الأسعار وارتفاع تكلفة الواردات، وتكلفة الاستثمار -نتيجة التخفيض هي ما يحدث حقيقة في الدول النامية، بالإضافة إلى أثر يميزها عن غيرها وهو أثر ارتفاع خدمة الديون الخارجية نتيجة التخفيض، سواء كانت هذه الديون تدفع بالعملة الصعبة أو المحلية، أو يتم تسويتها عن طريق تصدير بعض المنتجات المحلية للدول الدائنة.

وفي الأخير، يمكن القول أن تطبيق هذا المدخل في البلدان النامية يلقي صعوبة كبيرة، خاصة في تحديد الميل الحدي للاستيعاب الذي يعتبر مفهوم غير مستقر فيها.

3. المدخل النقدي:

يربط هذا المدخل التوازن في ميزان المدفوعات بتوازن السوق النقدي، وقد وضع بعض الافتراضات قد تتفق بعضها مع ظروف الدول النامية، والقسم الأكبر هو في غير صالحها سنقدمها في النقاط التالية:

1.3 صحيح أن الدول النامية هي اقتصاديات صغيرة ومتلقية للأسعار الدولية في أسواق صادراتها ووارداتها، وبالتالي التخفيض لن يؤدي إلى التأثير على القدرة التنافسية؛

2.3 الدول النامية يصعب التحكم في عرضها النقدي، مما يؤدي عند كل حاجة إلى التمويل التضخمي من خلال الجهاز المصرفي باتباع سياسة نقدية توسعية لتمويل عجز الموازنة العامة؛¹

3.3 عدم تميزها بأسواق مالية فعالة، وبعدها عن الأسواق المالية الدولية مع انخفاض درجة الإحلال بين الأصول المالية المحلية والأجنبية. بالإضافة إلى أن المشكل عند الدول النامية هو ليس كيفية تصريف الفائض من أرصدها النقدية، وإنما ندرة هذه الأرصدة مما يؤدي إلى رقابة صارمة على المعاملات الخارجية، وعدم السماح للأفراد الاحتفاظ بأرصدة من العملات الأجنبية؛

4.3 تعاني الدول النامية من عدم استقرار في الطلب على صادراتها لعدم وجود تنوع فيها وترتكز على سلع تواجه قيوداً من الدول المتقدمة المستوردة، وهذا هو السبب الرئيسي لعجز موازين مدفوعاتها، وليس كما يقدمه المنهج على أنه فائض في العرض النقدي؛

5.3 إن فرضية العمالة التامة في الاقتصاد غير متوفرة في الدول النامية، لأن تركيبة اقتصادها ليس في مقدورها

الاستيعاب التام للعمالة وذلك لظروف البنية التحتية الضعيفة التي تعتبر الأساس في تطور العملية الإنتاجية؛

6.3 الأساس في التحليل النقدي هو أثر الأرصدة النقدية الحقيقية، الناتج عن ارتفاع المستوى العام للأسعار

بمقدار يفوق نمو العرض النقدي. هذا الأثر هو آلية لاستعادة التوازن في السوق النقدي، وبالتالي ميزان

المدفوعات، لكنه غير محقق في الدول النامية ويتجسد العجز المستمر في موازين مدفوعاتها دون تصحيح تلقائي كما ينص عليه المنهج.

وخلاصة القول، رغم أن هذا المدخل أقل تعقيدا من حيث المعلومات الإحصائية والمتغيرات، لكنه غير متطابق مع الخصائص المميزة للدول النامية.

¹ حنان لعروق مرجع سابق ذكره، ص: 106، 105.

- أ. لوجود رقابة مباشرة على أسواق الصرف.
- ب. عدم قابلية عملات هذه الدول للتحويل على المستوى الدولي إلا في حدود المبادلات التجارية؛ سعة الفجوة بين أسواق رأس المال بين الدول النامية والدول الأخرى، وضيق رأس المال المحلي؛
- ج. انخفاض، أو حتى انعدام درجة الإحلال بين الأصول المالية الدولية والأجنبية؛
- ح. ارتباط العرض النقدي المحلي لظروف العجز المستمر في الموازنة الحكومية وانتشار ظاهرة الخداع النقدي، أي أن الإنفاق مرتبط بالدخل النقدي وليس الدخل الحقيقي.
- وإجمالاً، صحيح أن المداخل النظرية الثلاثة وضعت في ظروف بعيدة عن خصائص الدول النامية، لكنها
- مكنتنا من التعرف على المتغيرات التي يحتمل تأثرها بسياسة الصرف خاصة سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية.¹

¹ حنان لعروق، مرجع سابق ذكره، ص: 106-107.

المبحث الثاني : تقييم سياسة أسعار صرف في الدول النامية

تختلف بنية الاقتصاد في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية ومن ثم فإن الآثار للسياسات المختلفة المطبقة في هذه الدول تختلف باختلاف الظروف المطبقة فيها هذه السياسة، حيث تؤدي سياسة تخفيض قيمة العملة في الدول المتقدمة إلى تحفيز وزيادة الصادرات والحد من الواردات وبالتالي تعتبر هذه السياسة وسيلة هامة لتحقيق توازن ميزان مدفوعات وهذا نتيجة بنية اقتصاد هذه الدول ومرونة جهازها الإنتاجي، هذا ويختلف الأمر بالنسبة للدول النامية التي تشكو من جهاز إنتاجي غير قادر على التكيف مع الظروف المختلفة والمتغيرة باستمرار، من ثم فإن الآثار المرتقبة لتخفيض قيمة العملة وسياسة الرقابة كسياستين من سياسات أسعار الصرف باعتبارهما السياستين المطبقة بقوة في هذه الدول قد تؤدي إلى تعميق الخلل في كل من ميزان المدفوعات والتضخم وتراجع نسب النمو وارتفاع نسبة البطالة، وعلى الأهداف الاقتصادية بصفة عامة .

المطلب الاول : طبيعة البنية الاقتصادية للدول النامية.

أولا . التضخم:

تلجأ الحكومات في الدول النامية إلى الإصدار النقدي كوسيلة من وسائل التمويل العجز الموازي، فيمكن لنمو معدل الكتلة النقدية أن تكون له آثار على المتغيرات الحقيقية للاقتصاد، فالعجز الممول بالنقد الخارجي يمكن أن يكون محايدا (إذا كان عرض النقود ليس معروفا تماما للأعوان) وتعتمد أثر نمو الكتلة النقدية على معدلات الفائدة الاسمية، لأن هذه الأخيرة، يمكن أن تؤدي إلى تدهور في الأسعار النسبية التي من شأنها تغيير التوازن والنمو الاقتصادي ، وعادة ما يكون هناك خوف من هذا الأسلوب كونه يؤثر على العرض النقدي من جهة ومنه تظهر الضغوط التضخمية.

و قد وصلت الدراسات الاقتصادية إلى أن التضخم أمر ضروري ولا غنى عنه، وذلك نتيجة للتوسع النقدي كوسيلة حتمية للنمو الاقتصادي، ويعبر التضخم عن العلاقة السلبية واختلال العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي، سواء كان الخلل نتيجة تحقق مرحلة متقدمة من التشغيل التام لعناصر الإنتاج للاقتصاديات المتقدمة أو نتيجة جمود أو عدم مرونة وتخلل القطاعات الإنتاجية بالنسبة للاقتصاديات النامية .

ثانيا . درجة مرونة و تركيز هيكل الصادرات :

إن الطابع المميز لكل صادرات الدول النامية هو ارتكازها على منتجات الأولية سواء كانت تلك المنتجات زراعية أو استخراجية، و تشكل الصادرات من المواد الأولية في الدول النامية نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات،

ويعني ذلك نصيب صادرات هذه البلدان النامية من المنتجات المصنعة ونصف المصنعة تشكل نسبة ضئيلة، ويمكن تقسيم صادرات المواد الأولية في الدول النامية إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي زراعية و المواد الخام غير الزراعية والمحروقات، ولذلك يمكن القول أن هيكل صادرات الدول النامية يتسم بعدم تنوعه إذ تسيطر عليه المنتجات الأولية بينما نلاحظ انخفاض نسبة مساهمة السلع الأولية في هيكل صادرات الدول المتقدمة مقارنة بالسلع المصنعة.¹

ثالثا: درجة مرونة الواردات.

تتميز الدول النامية باعتمادها على الخارج بدرجة كبيرة في سد حاجياتها الغذائية والاستهلاكية، وبالتالي اللجوء إلى تخفيض العملة من شأنه أن يرفع قيمة الواردات بنسبة تفوق زيادة الصادرات حتى وإن حققت هذه الأخيرة زيادة في الحجم، أي أن مرونة الطلب على الواردات الدول النامية تتميز بالانخفاض نظرا لطبيعتها التي ترتبط بالجهود التنموية، والتي يعتمد عليها الإنتاج الجاري وحتى الواردات من السلع الاستهلاكية و الترفيهية (الكمالية)، فليس من المتوقع أن يخفض المستهلكون من أصحاب الدخل المرتفعة طلبهم عليها ولو ارتفعت أسعارها المحلية.

كما تتميز الدول النامية بضيق السوق المحلية والاعتماد المتزايد على السوق العالمية نتيجة لانخفاض القدرة الشرائية للأفراد، أضف إلى ذلك أن هذه الدول تعتمد في تجارتها على تصدير المواد الأولية واستيراد المواد المصنعة وبذلك فإن معظم الدول النامية لا يكون معدل التبادل في صالحها.

رابعا. البطالة :

يعتبر تقليص نسبة البطالة في الدول النامية إحدى أولويات الأساسية لما لها من تأثير سلبي على اقتصادياتها وكذا تأثيرها على كافة المستويات الاجتماعية والسياسية الخاصة ، وتشكو الدول النامية من ارتفاع الكبير والمتزايد في نسب البطالة، وتؤدي البطالة إلى إثارة عدم الاستقرار الذي يوقد التوترات الاجتماعية والهجرة ويجعل مسألة خلق الوظائف من رأس الأولويات، ويبقى القطاع العام هو المصدر الأساسي لخلق الوظائف، وبقيام بعض البلدان بتعديلات هيكلية في إطار صندوق النقد الدولي بالتوجه نحو الخصخصة وحرية السوق تفاقم المشكلة في هذه الدول وزادت نسب البطالة ارتفاعا وكشفت ما كان مستورا وجرت معها توترات ومشاكل عدة كهجرة غير شرعية.

¹ اويابة صالح، " اثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي. حالة الجزائر. (1990-2009) "، مذكرة ماجستير تجارة دولية ، معهد علوم اقتصادية والتجارية و علوم

التسيير ،مركز الجامعي غرداية2010-2011، ص:ص: 126-128.

خامسا . المديونية :

تحتاج الدول النامية رؤوس أموال لتمويل التنمية فيها ،و تلجأ للاستدانة من الدول ذات الفائض في رأس المال و يتشكل الدين من أصل الدين مع الفائدة، ويمكن أن تسبب خدمة مستحقات المديونية بعض المشاكل فمن جهة هناك حاجة للحصول على العملة الأجنبية لخدمة المديونية ، و من جهة أخرى يجب توفير موارد مالية للحكومة من ميزانيتها من أجل ذلك، وقد ارتفعت مديونية الدول النامية بشكل مطرد من 72.5% مليار دولار سنة 1970 إلى 24442.1 مليار دولار سنة 2001 و تتوزع إلى 73% في شكل دين عام و مضمون و 27% في شكل دين خاص غير مضمون، بينما تشكل الديون قصيرة الأجل 15 والديون المستحقة لصندوق النقد الدولي 3%، وقد بلغت خدمة الدين (الفوائد) نحو 122.2 مليار دولار سنة 2001 وبلغ ما تدفعه من أصل للدين و فوائده 381.9 في نفس السنة وبمقارنتها مع ما تحصلت عليه الدول النامية في نفس السنة نجد أن ما تحصل عليه هذه الدول من الدائنين يقل عن ما تدفعه لخدمة أصل الدين و فوائده حيث تحصلت الدول النامية سنة 2001 على 253 مليار دولار.

وقد ارتفاع خدمة الديون إلى استتراف حصيلة الدول النامية من النقد الأجنبي مما الحق الضرر بشكل رئيسي ببرامج هذه الدول التنموية، كما أدت الزيادة في الديون الخارجية للدول النامية إلى ارتفاع نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث وصلت 38.40% سنة 1987 مقارنة ب 15.8% سنة 1980.¹

سادسا . العجز في ميزان المدفوعات.

يرى الاقتصاديون أن هناك أنواع عديدة من العجز الذي يظهر في ميزان المدفوعات لأي دولة وتندرج عموما كل هذه الأنواع تحت قسمين أساسيين هما العجز المؤقت أو الطارئ والعجز الهيكلي أو الدائم ، و عادة ما يكون العجز المؤقت مصدره خارجي كان يحدث نقص في المتحصلات البترولية نتيجة انخفاض في الأسعار العالمية، أو قد يكون راجعا إلى وجود أزمة نقدية ومالية عالمية كما حدث في سنتي 1997-1998 في دول جنوب شرق آسيا، حيث انخفضت قيمة العملات هذه الدول بدرجة كبيرة واضطربت أسواقها المالية، أما العجز الدائم أو الهيكلي فهو الأخطر، وممرده إلى أن العجز يعود أساسا إلى ضعف بنية الاقتصاد الوطني، وسوء حالة تخصيص الموارد، وضعف الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على المنافسة الخارجية .

¹ اوباية صالح ،مرجع سابق ذكره،ص:130،129.

المطلب الثاني: أثر تخفيض قيمة العملة على الاقتصاديات النامية.

يترتب عن تخفيض قيمة العملة في الدول النامية جملة من الآثار على عدة مستويات تؤثر على الاقتصاد ككل وأهم هذه الآثار هي أثر على ميزان التجاري من صادرات وواردات وكذا الأثر على أسعار المحلية وهذا ما يؤثر على مستويات التوازن الداخلي والخارجي لهذه الدول.

أولاً : الأثر على الصادرات.

قد تلجأ الدول النامية لسياسة تخفيض قيمة العملة من أجل تحسين ميزان مدفوعاتها وذلك من خلال إمكانية الزيادة في حجم الصادرات بالتالي زيادة حصيلة الدولة من العملات الصعبة، والحد من الواردات أي تخفيض مدفوعات الدولة من النقد الأجنبي، لكن نجاح هذه السياسة يتوقف على عدة عوامل منها مدى مرونة الجهاز الإنتاجي لهذه الدول، ومدى مرونة الطلب الخارجي.¹

1. مرونة الجهاز الإنتاجي .

إن زيادة الصادرات أمر مرتبط بزيادة قدرة الاقتصاد الوطني على زيادة الإنتاج، من ثم يأتي في المقام الثاني مسألة التخفيض، حيث أنه الاعتماد سياسة التخفيض لا بد أن تكون قوى الإنتاج الداخلي للصادرات قادرة على الاستجابة للطلب العالمي على هذه المنتجات، إلا أن الدول النامية تواجه العديد من الصعوبات لزيادة الإنتاج بصفة عامة و السلع الموجهة للتصدير خاصة، تصطدم بصعوبات في استغلال الطاقات العاطلة و زيادة الإمكانات المتاحة لقطاع التصدير، إذ يتطلب ذلك موارد أخرى خاصة المالية منها، ويتطلب ذلك انتظار بعض الوقت قبل أن تساهم هذه الموارد في العملية الإنتاجية .

2. مرونة الطلب الخارجي على الصادرات المحلية .

تبقى صادرات الدول تحت رحمة مستوى النشاط الاقتصادي للدول التي تستورد صادراتها، وهي في العادة الدول الصناعية، حيث يتعرض لدورات من الركود الاقتصادي الذي يؤثر في الطلب على منتجات الدول النامية، حيث يؤدي الركود الاقتصادي في الدول الصناعية إلى انخفاض الطلب على صادرات الدول النامية من المواد الأولية وبالتالي انخفاض أسعار هذه الصادرات في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى انخفاض عائدات الدول النامية، مما يعني أن سياسة تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى انخفاض أسعار المواد الأولية فإذا انخفض الطلب رغم انخفاض

¹ اوباية صالح، مرجع سابق ذكره ، ص:ص: 131-132.

الأسعار فإن هذا لن يحسن من حصيللة الصادرات للدول النامية، هذا ما يؤدي أكبر لميزان المدفوعات لأن حصيللة الصادرات قد انخفضت من جهة ومن جهة الأمر الذي يعمق العجز في ميزان المدفوعات للدولة المعنية.

ثانيا: الأثر على الواردات .

إن سياسة تخفيض العملة تؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة مع ثباتها بالعملة الأجنبية ما يؤدي إلى خفض الطلب على الواردات وارتفاع الطلب على المنتجات المحلية، والذي يؤدي إلى تحسين وضعية الميزان التجاري و ذلك في ظل الشروط التالية:

1. مرونة العرض الخارجي للواردات.

قد تقوم الدول المصدرة للسلع المستوردة و التي قامت بتخفيض قيمة عملتها برد فعل يعكس أثر هذا التخفيض، ومن ذلك من خلال اعتمادها على سياسة مضادة لهذا التخفيض، ما ينتج عنه زيادة الواردات بدلا من تخفيضها كون أسعارها لم تتغير مقومة بالعملة المحلية، ومن أجل مواجهة ذلك تنتهج الدولة عدة أساليب من بينها نظام الإعانات ونظام الإغراق، حيث يمكن تطبيق نظام الإعانات من خلال تقديم عدة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين من أجل تدعيم القدرة التصديرية لقطاعات معينة .

فنظام الإغراق يعني بيع السلعة المحلية في الأسواق الخارجية بسعر يقل عن نفقة إنتاجها، أو سعر أقل من السلع المنافسة في الأسواق الخارجية، أو بسعر يقل عن سعر بيعها في السوق المحلي .

2. مرونة الطلب الداخلي على الواردات .

يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية ما يؤدي إلى تراجع الطلب على هذه السلع، و الاتجاه إلى السلع البديلة المنتجة محليا، لكن في حالة البلدان النامية لا يتحقق ذلك إذ أن ارتفاع أسعار الواردات ينتج إلى نقص نسبي في الطلب على السلع الكمالية فقط، كون أن مستوردات الدول النامية تكون في صورة تجهيزات ومواد غذائية و أدوية ... إلخ، فالتخفيض قيمة العملة المحلية لا يؤدي نقص بل يؤدي إلى زيادة فاتورة المدفوعات بالعملة الأجنبية ، ما يزيد من العجز بالميزان التجاري، كون الجهاز الانتاجي لهذه الدول عاجز عن إنتاج السلع البديلة لواردها، و يمكن توفير جزء من هذه الواردات لكن بأسعار غير تنافسية.¹

ثالثا: اثر على التضخم

يترتب على تخفيض قيمة العملة ارتفاع في الأسعار المحلية، مما يؤثر على ميزان المدفوعات بطريقة معاكسة،

¹ دوحة سلمى ، اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري . حالة الجزائر ، اطروحة مقدمة ليل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة

2014-2015، ص:137، ص:136.

وبالتالي يفقد بعض المكاسب التنافسية الناجمة عن تخفيض قيمة العملة، فعلى السلطات أن تحتوي الآثار التضخمية لانخفاض قيمة العملة المحلية، فانتشار التضخم يمكن إلى إزالة جميع المكاسب الناجمة عن تخفيض قيمة العملة، وبالنظر إلى وضاع الدول النامية بنجدها تتسم بمرونة جهازها الإنتاجي وتطبيقها أو إتباعها لسياسات تجعلها تتخبط تحت وطأة الضغوط التضخمية كسياسة التمويل العجز، ويؤدي زيادة الطلب على صادرات الدول النامية إلى ارتفاع الأسعار دون زيادة الكمية المصدرة من السلع الخاصة المواد الأولية، مما يؤدي إلى عكس أثر انخفاض قيمة بالنسبة للأجانب، ومن ثم فإن تخفيض العملة لن يحسن من وضعية ميزان مدفوعات بل يؤدي إلى فقدان الثقة في العملة المحلية، وبالتالي زيادة¹ الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية مما يؤدي إلى تدهور مضاعف لقيمة العملة المحلية، مما يزيد الضغوط التضخمية ويمكن أن تفقد النقود وظيفتها كمخزون للقيمة.

المطلب الثالث : أثر الرقابة على الصرف على الاقتصاديات النامية.

قامت الدول باختلافها بانتهاج سياسة الرقابة على الصرف سعياً منها لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وضمان العملات الأجنبية من الصادرات وجعلها في الحدود اللازمة لمدفوعاتها المرتقبة، وتعتبر هذه السياسة من السياسات الشاسعة في الدول النامية نظراً لطبيعة بنيتها الاقتصادية التي تستوجب التدخل الإداري للحفاظ على التوازن الخارجي والداخلي على السواء، وذلك رغم التوجه نحو حرية التجارة، وتؤدي الرقابة على الصرف إلى آثار تنعكس سلباً على الاقتصاديات نحاول إيجازها فيما يلي:

أولاً: هروب رؤوس الأموال.

هناك تقديرات بأن رؤوس الأموال الهاربة من الدول النامية تقدر ما بين 71 و 132 مليار دولار بين عامي 1976 و 1984 ما يبين أن الرقابة على الصرف الأجنبي لم تكن فعالة ، حيث يستخدم الأفراد عدة طرق لتجنب القيود بإجراء تحويلات رأسمالية تحت شعار المعاملات العادية ، حيث يقوم المصدرون بإصدار فواتير بأقل من قيمتها للمستوردين الأجانب وتوجيههم إلى إيداع المتبقي في حساب المصدرين لدى البنوك الأجنبية، في حين يقوم المستوردون بدفع الفرق عن طريق إيداعها في حساب المستورد لدى بنوك أجنبية، وتؤدي كذلك الرقابة على الصرف الأجنبي إلى خلق سوق سوداء، ويؤدي التهرب الجزئي للمصدرين إلى زيادة العرض غير المعلن من العملات الأجنبية، ومن ناحية الطلب فإن هناك مستخدمين محتملين منعهم السلطات من الحصول على الصرف الأجنبي الذي يحتاجون إليه مثل المسافرين، ويكون الطالبون للعملات الأجنبية على استعداد لدفع سعر أعلى من سعر الصرف الاسمي ، والرقابة على سعر الصرف عادة ما تؤدي إلى سوء تخصيص الموارد، فقد تقوم الحكومة

¹ اويابة صالح، مرجع سبق ذكره، ص: 135، 134.

بتشجيع الصادرات مثلاً في ظل عملة مقومة بأعلى من قيمتها، وقد تحدد السلطة أسعار صرف متعددة، كما يمكن الحد من الواردات باستخدام العديد من القيود على التجارة والقيود على الصرف، كان يطلب من المستورد إيداع مبلغ مساوي لقيمة ما ينوي استيراده لدى البنك المركزي لمدة من 3 إلى 6 أشهر وبدون فوائد، ويعرف هذا بوديعة تدفع مقدماً للواردات مقدم الواردات ADVANCED IMPORT DEPOSIT.

ثانياً. السوق الموازية .

تؤدي الرقابة على الصرف إلى خلق الطلب على العملات الصعبة في السوق الموازية، فاحتكار البنك المركزي لعملية شراء وبيع العملات الأجنبية والقيود التي تنظم ذلك يؤدي إلى ظهور طرق ملتوية للحصول على العملات الصعبة، حيث يعجز البنك المركزي في تلبية كل الطلبات على العملات الصعبة، كل هذا يجر إلى ظهور ما يسمى بالسوق الموازية للصرف وتطلب العملات الصعبة لتمويل الواردات القانونية، وتمويل الاستثمارات وتسديد خدمة الدين بالإضافة إلى ذلك فإنها مطلوبة للغايات أخرى لها طابع غير قانوني أمام نظام الرقابة على الصرف، كتمويل الواردات غير القانونية فعدم قدرة السوق الوطنية على إشباع كافة الحاجيات المحلية يؤدي إلى ظهور سوق أخرى هي السوق الموازية،¹ فالأشخاص يحصلون على العملة الصعبة لشراء المنتجات المطلوبة و غير المتوفرة في الداخل من الخارج، و إعادة بيع هذه المنتجات يسمح بتحقيق أرباح هامة تفوق الفرق بين السعر الرسمي للصرف و السعر الموازي، كما يمكن أن يكون الطلب على الصعبة في السوق الموازية لأجل تمويل السعر إلى الخارج أو مناجل العلاج الطبي غير المتوفر داخل الوطن، وكذلك توظيف الأموال في، وهو نتيجة لسياسة لا تحرص على ادخار المحلي، و الميول إلى تصدير رؤوس الأموال يمكن أن يكون أكبر في حالة عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي. و يكون عرض العملة الصعبة في السوق السوداء عن طريق منافذ عدة، كالصادرات المهربة بمستوى الأسعار المنخفض مقارنة مع ما عليه في الدول المجاورة يؤدي إلى نمو التصدير غير القانوني (التهرب) للمنتجات المدعومة بصفة مباشرة أو غير مباشرة غير الحدود.

كما يتم اكتساب العملات الصعبة عن طريق التخفيض في مبلغ فاتورة التصدير المصرح بها و هذا ما يسمح للمصدر بالحصول على مبلغ العملات الصعبة بالسعر الرسمي، و إعادة بيعها في السوق السوداء للصرف، و قد يتعاضد المصدر فعل ذلك إذا ما كانت الإعانات المالية للصادرات مرتفعة بما فيه الكفاية بشكل يسمح له بتعويض الربح المحقق بالعملة الصعبة عن عمليتي التدليس في مبلغ الفاتورة واللجوء إلى السوق السوداء.

¹ أويابة صالح، مرجع سابق ذكره، ص: 134، 135.

المبحث الثالث: أسباب عجز المدفوعات واستراتيجيات تخصيص الموارد و أثرها على التوازنات في الدول النامية.

المطلب الاول :اسباب عجز المدفوعات في الدول النامية.

أولاً: أسباب عجز المدفوعات.

من الواضح ان الدول النامية عموماً تعاني من عجز مستمر في ميزان مدفوعاتها، عدا بعض الحالات التي ترتبط اقتصادياتها بتصدير منتجات استخراجية بتصدير كالدول النفطية مثلاً، وإن عجز موازين مدفوعات معظم الدول النامية، إن لم يكن جميعها تقريباً، ناجم عن ضعف قدرتها على تحقيق صادرات من السلع و الخدمات أو رؤوس الأموال، بالشكل الذي يجعلها قادرة من حصيلة هذه الصادرات على تسديد قيم وارداتها من السلع والخدمات و رؤوس، ومن هذه الاسباب :

1. ضعف قدرتها على توفير يعتد به من السلع التي يمكن تصديرها إلى العالم الخارجي ضعف إمكانياتها الانتاجية.
2. إن معظم الخدمات في الدول النامية بالتالي لا تكفي لسداد احتياجاتها.
3. الزيادة السكانية المرتفعة التي لا تتناسب و عدم تطور فيها.
4. ضعف الخبرات و القدرات الفنية و عدم تطور وسائل الانتاج.
5. أوضاع الاحتكارية أو شبه الاحتكارية التي تسيطر على التجارة الدولية.

ثانياً :طرق تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.

1- التعديل الآلي بميزان المدفوعات.

إذا حصل اختلال في ميزان مدفوعات و كانت الدولة تتبع أسعار الصرف المرنة فإن ميزان المدفوعات يتعدل تلقائياً.

1.1- في حالة العجز مثلاً:

ينخفض سعر صرف العملة، بالتالي تقل كلفة السلعة والخدمات، وبالتالي زيادة الطلب الخارجي السلع والخدمات، بالتالي زيادة الطلب على العملة، وزيادة عرض العملات للدول الأخرى .

2.1- والعكس في حالة الفائض.¹

¹ هاني العرب، "المساعد في المالية الدولية"، ملتقى البحث العلمي، 2008، ص: 12-13.

2- التدخل الحكومي في تعديل ميزان المدفوعات.

هناك علاقة وثيقة بين ميزان والدخل القومي، وتستطيع الحكومة تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال الانكماش والتضخم المحليين.

1.2 في حالة ال عجز مثلاً:

تستخدم الحكومة سياسات انكماشية لتخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات المحلية مما يحدث انكماش في الدخل وتؤدي القوة الشرائية، وانخفاض في مستوى الأسعار المحلية.

2.2 والعكس في حالة الفائض.

3. السياسات النقدية

يستطيع البنك المركزي التأثير على الطلب على السلع والخدمات الأجنبية من خلال تعديل أسعار الصرف إذ كانت الدولة تتبع نظام أسعار الصرف الثابتة أو من خلال تعديل أسعار الفائدة.

1.3 في حالة وجود عجز مثلاً:

يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الصرف الريال مقابل العملات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض أسعار الخدمات المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الصادرات المحلية و انخفاض المستوردات المحلية، مما يؤدي إلى تصحيح ميزان المدفوعات.

2.3 والعكس في حالة الفائض.

المطلب الثاني: ترقية الصادرات و احلال الواردات.

يمكن القول أن استراتيجية احلال الواردات تعتبر كسياسة إلى تقليص التبعية الاقتصادية اتجاه الخارج.

وتتخذ عموماً لحماية الصناعات المحلية وبالأخص الفتية منها. وقد عرفتها A.Krueger على أنها كل استراتيجية أو كل إجراء، يهدف إلى تخفيض قيمة العملة بالنسبة للإنتاج المحلي، و أشارت إلى أن نسبة سعر للصادرات على سعر الصرف للواردات تمثل مؤشراً لمعرفة مدى أو درجة تطبيق إحدى الاستراتيجيتين بالنسبة للأخرى، فمثلاً إذا كانت هذه النسبة اصغر من الوحدة فهذا يعني أن البلد اختار استراتيجية احلال الواردات، بينما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الوحدة فهذا يبين أن البلد يتبع استراتيجية ترقية الصادرات. هذه الأخيرة تعرف على أنها كل

اجراء يهدف إلى رفع من الصادرات وقد اختارت معظم الدول النامية خلال سنوات الخمسينات استراتيجية الاحلال،¹

هذا الاختيار كان بهدف إلى انشاء سوق داخلية .وقد كانت النتائج حسنة كنظرة جماعية لهذه الدول (كمجموعة) ففي دول أمريكا اللاتينية ارتفع معدل النمو بنسبة 5% إلى 6% سنويا والانتاج الصناعي تضاعف بست مرات، ولكن كنظرة جزئية (كل بلد على حدى) فقد كانت لها نتائج سلبية. ولهذا أهملت البلدان النامية هذه الاستراتيجية وهناك الكثير من الباحثين ومن بينهم Bhagwati و Krueger ممن يجمعون على حدود هذه الاستراتيجية والتي نوجزها فيما يلي:

1. إن السوق الداخلية الضيقة نسبيا لا تسمح بتوسع صناعات احلال الواردات وغالبا ما تصطدم هذه الاخيرة بعدم مرونة الاستثمارات.

2. تقييم التكاليف ضمن استراتيجية ترقية الصادرات يكون اسهل و قابلا للمراقبة هذه التكاليف تكون ظاهرة وبينة (في شكل دعم مثلا) بينما ضمن احلال الواردات تكون معقدة التحديد و المراقبة كونها تكون محملة على المستهلك أو المؤسسات.

3. ان المؤسسات المصدرة تواجه المنافسة الدولية (السعر و النوعية) وهوما يجعلها تركز مجهوداتها على أن تكون أكثر تنافسية .أما في حالة احلال الواردات، فغياب سوق التنافسية و الاحتكار الذي تعمل في ظله المؤسسات المحلية بالإضافة إلى الاعتماد المتبادل بين المنتجين المحليين يؤثر سلبا على نمو الانتاجية.²

- في ظل استراتيجية احلال الواردات، اجراءات التقييد الكمية والرسوم المطبقة على الواردات غالبا ما تجر إلى معاملات غير قانونية . كما أن ندرة المنتجات المستوردة و ارتفاع أسعارها يؤدي إلى ظهور الأسواق الموازية للسلع والخدمات والعملات الصعبة مما يساهم بدرجة كبيرة في تسرب او تهريب رؤوس الاموال.

وقد تبين من تجارب البلدان النامية التي انتهجت سياسة تنمية معتمدة على ترقية الصادرات أن معدل النمو كان مرفوقا بنمو سريع في الصادرات كما أنه ارتفع خاصة مع اتباع استراتيجيات موجهة نحو الصادرات .وقد دعم هذه الفكرة Balassa حيث أثبت أن الدول المتبعة الاستراتيجية موجهة نحو الخارج (Out Ward) مديونيتها أقل من التي تكون استراتيجيتها موجهة نحو الداخل (In Ward).

¹ هاني العرب، مرجع سابق ذكره، ص14.

² يوسف عبد الباقي، "دور سعر الصرف في تعديل ميزان مدفوعات للدول النامية"، حالة الجزائر . ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التسيير ، جامعة الجزائر، جوان 2001، ص: 67 - 68.

لكن الدول النامية اختارت استراتيجية ترقية الصادرات غالبا ما تصطدم بعدة صعوبات، فمعظم هذه الدول صادراتها مركزة في منتوج واحد أو اثنين و أسعار صادراته تحدد بالعملات الصعبة وفي الأسواق الدولية، ولهذا فإن ترقية الصادرات في مثل هذه الحالات تفقد من معناها لا تصل إلى مبتغاها.

المطلب الثالث: ترقية الصادرات في بعض الدول النامية واثرها في النمو الاقتصادي.

أولا: ترقية الصادرات في بعض الدول النامية.

فيما يلي سنتطرق إلى تجربتين لدولتين ناميتين انتهجتا استراتيجية ترقية الصادرات لتسريع نموهما.

1. دراسة حالة المغرب.

إن الزراعة في المغرب تشكل تفوقا تنافسيا لهذا البلد. وهذا ما جعل السلطات المحلية بعد استقلال سنة 1956 تعمل على تحديث استثماراتها موجهة اياها نحو زراعة منتوجات التصدير مثل الخضر والحمضيات وتكاليف هذه السياسة كان من المفروض أن تمول عن طريق إيرادات التصدير.

إن انخفاض أسعار المواد الغذائية في سنوات الستينات جعل المغرب يهتم أكثر بزراعة المنتجات الموجهة للتصدير ويكتفي باستيراد المواد الغذائية (زراعة الحبوب لم تحض بأي اهتمام في مجال لاستثمارات).

لكن ما حدث هو ان المغرب و أمام النمو الديمغرافي الملحوظ ، انخفض انتاجه من القمح بأكثر من النصف بين سنتي 1955 و 1985 وأصبح المغرب لا ينتج الا خمس (5/1) حاجياته من القمح .

والملاحظ كذلك أن الواردات من المواد الغذائية ارتفعت بنسبة 220% تقريبا بين 1970 و 1983 بينما

الصادرات فمعدل نموهما لم يتعد 8% سنويا . ولضمان قدرته التنافسية في السوق الدولية عمل المغرب على جعل

الأجور في أدنى مستوياتها مما جعل مستوى المعيشة ينخفض أكثر وهذا عند ارتفاع أسعار المواد الغذائية،

وبالإضافة إلى هذا فإن تمويل المشاريع تحديث قطاع التصدير زاد من تبعية البلد تجاه دائنيه، فلقد بلغت مديونية

المغرب سنة 1970 نسبة 18% فقط بالنسبة للإنتاج الوطني الخام و أصبحت سنة 1985 تشكل

نسبة 124% كما أن انخفاض الأسعار الفوسفات (منتوج تصديري) ساهم هو الآخر في تدهور الاقتصاد المغربي.

N.Akebi اقتصادي مغربي فسر هذه الوضعية كسياسة تهدف إلى اشباع الدول المستوردة على حساب المغرب،

إذا أصبح ينتج بكثرة مالا يستهلك بكثرة مالا ينتجه. وكما يرى Georges,S. فإن هذا النموذج يستجيب أكثر

لاحتياجات السوق الدولية على حساب احتياجات السوق المحلية .¹

¹ يوسف عبد الباقي، مرجع سابق ذكره ص-ص: 69-71.

2- دراسة حالة كوريا الجنوبية.

رغم أنها انتهجت سياسة ترقية الصادرات إلا أن التجربة الكورية مختلفة عما كانت عليه في المغرب. ففي سنة 1986 كان التضخم يعادل 3% وعرفت الصادرات نمو قدر بنسبة 15% وكذا الانتاج الوطني بنسبة 12.5% هو الآخر، ونفس الشيء عرفته الأجور الحقيقية و الاستهلاك.

في سنة 1973 عندما ارست كوريا مشاريع استثمارية في مجال الصناعات الثقيلة والكيميائية لتدعيم استراتيجية التصدير، استمرت كذلك في اتخاذ بعض الاجراءات الحمائية لفائدة صناعاتها الفتية و كنتيجة لذلك انخفضت نسبة الواردات من المنتجات المصنعة (التي أصبحت تنتج محليا) من 66% سنة 1986 إلى 39% سنة 1978 وهذا للسماح لمنتجاتها بأن تكون أكثر تنافسية في الأسواق الدولية .بالموازاة مع هذه الحماية قامت السلطات بوضع اجراءات تشجيعية لصالح القطاع الزراعي عن طريق تقديم الاعانات وكذا التخفيض في سعر الصرف وهو ما يفسر انخفاض الواردات من المنتجات الاستهلاكية في هذا القطاع حيث كانت 5% فقط من قيمة الواردات . وحتى إن كانت الديون الخارجية الجنوبية جد مرتفعة ،فإن البلد يبقى في نظر دائنيه دون أي خطر . و كل هذا فسره كل الباحثين S.Collins و W.Park سنة 1988، حيث اثبتا أن هذا النجاح يكمن في الاستراتيجية المتبعة و هو ما جعل معدل النمو الاقتصادي يرتفع بسرعة أكثر من معدل نمو المديونية .

وإجمالا ما يمكن استخلاصه من التجربة الكورية هو انتهاء الاستراتيجيتين معا وفق ترتيب تسلسلي ،حيث بدأت بمرحلة تطوير الأسواق الداخلية عن طريق احوال الواردات و اتبعتها بالاستثمار في مجال صناعات التصدير المتنوعة .

ثانيا: أثر ترقية الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول النامية وحدودها.

إن الفائدة التي تنتج عن استراتيجية ترقية الصادرات في الدول النامية تعتبر ذات أهمية كبرى، فلقد لجأت إليها عند اصطدامها بأزمة السيولة، ولهذا كان هدفها التصدير بأي ثمن ونظرا لدعمها من طرف الهيئات الدولية (البنك العالمي وصندوق النقد الدولي) فإن هذه السياسة قد تكون حلا لمشاكل السيولة و لكن في المدى القصير فقط . كما أن غياب استراتيجية واضحة تتخذ من خلالها قرارات الاستثمار، الاقتراض والتخفيض لا يزيد إلا تعقيد تسيير اقتصاديات هذه الدول والاخلال بوضعيتها. ولهذا لا بد أن تكون استراتيجية ترقية الصادرات وفق سلسلة من القرارات، منسجمة مع الوقت في المدى الطويل و ليس قرارات منفصلة عن بعضها البعض وفي المدى القصير فقط. و لهذا يرجع السبب في الإخفاق هذه الاستراتيجية في بعض الدول إلى النظرة الضيقة التي اعتمدتها هذه الدول في ما يخص الاستراتيجية دائما.

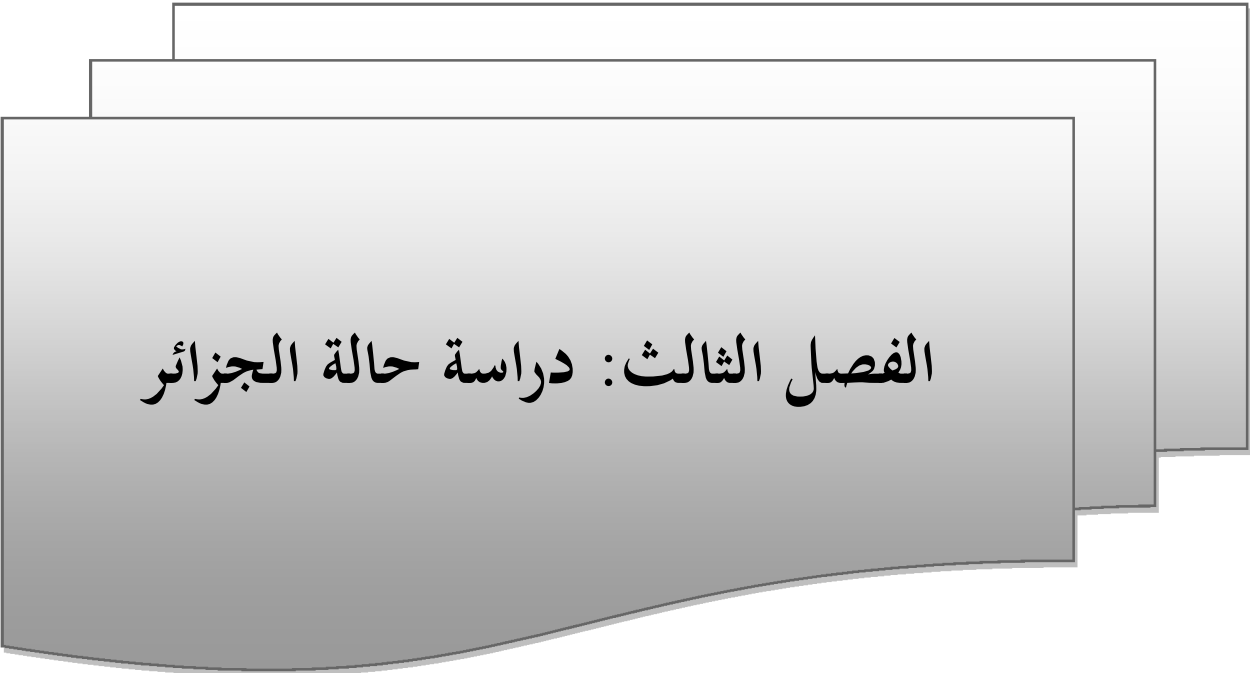
- 1- إن ترقية الصادرات تؤدي إلى استغلال الطاقة الانتاجية غير المستعملة بشرط أن تكون هناك طاقة استيعاب لدى الدول المستوردة .
 - 2- إن ترقية الصادرات تؤدي إلى ارتفاع الادخار الوطني مما يسمح بدوره بارتفاع الانتاج المحلي .
 - 3- ارتفاع عائدات الصادرات يسمح بتخفيض قيد العملات ،إذ يصبح قادرا على تمويل وادارته .¹
- وفي دراسة قام بها نفس الباحث على 11 دولة نامية بين الفترة الممتدة بين سنتي 1966 و 1973 أثبتت أن النمو الاقتصادي مرتبط ارتباطا كبيرا مع مستوى الصادرات (معامل الارتباط 0.93). وفي مرحلة سابقة (1960-1966) أين كانت هذه الدول في أول تجربة لها مع ترقية الصادرات، معامل الارتباط كان يعادل 0.86، فاستنتج أن الأثر الايجابي لترقية الصادرات يميل إلى الارتفاع مع مرور الزمن. وهناك من أشار إلى أن الصادرات في أول الأمر تميل إلى انخفاض ثم تبدأ في الارتفاع، وهو ما يعرف بأثر منحني (J).
- ورغم أنها تبدو ايجابية الا أنها تواجه عدة صعوبات في الميدان التطبيقي . ففي الدول النامية هناك تبعية مزدوجة فنمو الصادرات يتوقف بصفة عامة على المنتجات الوسيطة المستوردة وكذا على الوضعية الاقتصادية للبلدان المصنعة ولكن بعض الباحثين يرون أنه من الأفضل أن ترفق هذه الاستراتيجية بإجراءات تسمح أولا بإنشاء ثم اشباع الأسواق الداخلية.

¹ يوسف عبد الباقي، مرجع سابق ذكره ص-ص: 71-73.

خلاصة الفصل

سعت الدول النامية كغيرها من الدول العالم لإيجاد نظام الصرف محدد يلائم اقتصادها فتبنت العديد من الأنظمة التي كانت كتالي أولا التثبيت الى عملة واحدة وهي الدولار الذي يمثل عملة القيادية في تلك الفترة الذي نتج عنه زيادة الثقة بعملة القطر النامي وتقليل من تدبذبات سعر صرفها الا ان تبني هذا نظام زاد من حاجتها إلى الاحتياطات الدولية و تعارض هذا النظام مع سياسة محلية لهذه الدول وعدم استقرار أسعار فيما بينها. وبعدها تبنت التثبيت إلى حقوق السحب الخاصة التي استحدثت من قبل صندوق النقد الدولي وبدأ العمل 1970 وتم تحديد قيمتها على أساس حجم معين من الذهب مساوي لقيمة الدولار آنذاك وفك ارتباط الذهب بالدولار وتم ربطه سلة من العملات وهذا ما أدى إلى استقرار بين العملات الوطنية التي ترتبط بها، والبقاء الأثر على قيمتها متوازنا داخليا إلا أن تثبت حقوق السحب الخاصة وخروج سيطرة هذه الدول في تحديد قيمة عملتها حيث تولى ذلك صندوق النقد الدولي، وعدم إمكانية استعمالها كموجود احتياطي لتدخل وفرض الدولار الأمريكي تقلبات على قيمة حقوق السحب الخاصة. وبعدها لجأت الدول النامية إلى التثبيت إلى سلة خاصة يجري اختيارها وتغير مكوناتها بحرية من قبلها إلا أن هذا النظام يقود إلى اختلاف أسعار بين العملات التي تستند إلى سلال متعددة في حين أنه سلة خاصة لا تمثل قاعدة عامة تصلح للعمل بصورة مستمرة وبعدها لجأت إلى التعويم عملتها كغيرها من الدول الصناعية في عام 1973.

وبما أن الدول النامية كانت منقسمة في اختيار نظام صرف قام الاقتصادي R.Heller بوضع عوامل ساعدت الدول النامية في اختيار نظام مناسب وهي كآتي درجة الانفتاح على العالم الخارجي وتنوع هيكل الانتاج والصادرات، درجة التكامل سوق رأسمال المحلي مع الاسواق رأس المال الدولية، معدل التضخم النسبي، قيمة مرونة التجارة الخارجية... إلخ. ونظرا لاختلاف بنية اقتصادية لدول النامية عن الدول المتقدمة فإن السياسات متبعة في دول المتقدمة لا تتلائم مع ظروف الدول النامية و لهذا فإن تطبيق سياسة الرقابة على الصرف و تخفيض قيمة عملة يؤدي الى تعميق الخلل في ميزان المدفوعات و تضخم و تراجع نسب النمو... إلخ. كما أنه يترتب عن تخفيض قيمة العملة عدة آثار تؤثر على اقتصاد أهمها أثرها على ميزان التجاري و ميزان المدفوعات وهذا ما يؤثر على أسعار المحلية مما يؤدي الى تأثير على التوازن الداخلي و الخارجي.



الفصل الثالث: دراسة حالة الجزائر

تمهيد

بعد تطرقنا في الفصلين السابقين الى المفاهيم الأساسية حول سعر الصرف و أثره على أداء الاقتصاديات النامية سوف نحاول ان نتناول في هذا الفصل أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري باعتباره الجزائر بلد نامي يعاني من عجز في ميزان مدفوعاته خلال الفترة (2000 إلى 2014) ومن أجل تسهيل دراستنا قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول :تطور نظام الصرف في الجزائر.

المبحث الثاني : التجارة الخارجية الجزائرية تطور الميزان المدفوعات الجزائري.

المبحث الثالث: أثر انخفاض سعر الصرف الدولار مقابل الأورو على ميزان المدفوعات الجزائري.

المبحث الاول : تطور نظام الصرف في الجزائر

المطلب الأول: نظم الصرف في الجزائر

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف، من سعر صرف ثابت إلى سعر الصرف المرن، حيث تميز تحديد سعر الصرف، المراحل الأولى بالطابع الإداري، و في ما يلي سنوضح مختلف المراحل التي، مر بها سعر صرف الدينار الجزائري.

أولا : نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (1964-1973)

انشئ الدينار الجزائري في أبريل 1964 تعويضا للفرنك الفرنسي الجديد الذي تم التعامل به بعد الاستقلال مباشرة، وفي هذه الفترة كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزما بالتصريح من تكافؤ عملته بالنسبة لوزن محدد من الذهب، و بصفة الجزائر عضو في هيئة بريتون وودز حددت سعر صرف الدينار الجزائري (دج) على اساس 1 دج يساوي 1 فرنك فرنسي (ف ف) و الذي يساوي 180 ملغ من الذهب، و استمر هذا التكافؤ الى حماية 1969، اين اضطرت السلطات النقدية الفرنسية الى تخفيض قيمة الفرنك امام الدولار الامريكي، رغم ذلك استمر ارتباط الدينار بالفرنك، لكن لم يتبعه في الانخفاض حيث اصبح 1 دج يساوي 1.25 ف ف، او 1 ف ف يساوي 0.888 دج بين اوت 1969 و ديسمبر 1973، لقد ادى تدهور العملة الفرنسية الى تدهور الدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، كما إقترن هذا بالتخلي من اسعار الصرف الثابتة، و تبني اسعار الصرف المعمومة نتيجة الانهيار نظام بريتون وودز بما أدى الى قيام الجزائر بتغيير نظام تسعير الدينار.¹

ثانيا : نظام الصرف الثابت بالنسبة لسلة من العملات (1974-1987)

بعد انهيار نظام بريتون وودز، و تعميم نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي، لجأت الجزائر الى ربط عملاتها على اساس سلة تتكون من 14 عملة دولية، حيث تعطي كل عملة وزنا محددا داخل السلة يعتمد في تحديده على نسبة الواردات مع الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى اجمالي التجارة، حيث و يقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا، و الهدف من هذا النظام هو ضمان استقرار الدينار، فارتفاع قيمة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الاخرى بالنسبة لتلك العملة و العكس، و بالتالي فإن القوة² الشرائية للدينار الجزائري أصبحت تتحدد

¹ اويابة صالح، مرجع سبق ذكره، ص 140.

² دوحة سلمى، "اثر تقلبات على الميزان التجاري. حالة الجزائر"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص 160.

عن طريق علاقة ثابتة بين هذا الأخير و سلة من عملات اختيرت على أساس وزنها و أهميتها في المبادلات و التسويات الخارجية، و يلعب الدولار الأمريكي دور العملة الوسيطة باعتباره العملة الرئيسية التي يتمحور حولها هذا النظام بحيث تسمح تسعيرته على مستوى سوق صرف باريس بتحديد تسعيرة بقيمة العملات المكونة للسلة، ومنه تحديد القيمة الخارجية للدينار.

ثالثا: التسيير الآلي لسعر صرف الدينار

نظرا للأزمة الاقتصادية سنة 1986 كما ذكرنا سابقاً استوجب إجراء إصلاحات نقدية ومالية جذرية، تهدف إلى إعادة الاعتبار إلى وظيفة تخصيص الموارد ، وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي ، إذن الإجراءات المتخذة استهدفت تحقيق الاستقرار النقدي في الداخل ، وكان لابد أن تتبعها إجراءات لتحقيق الاستقرار على المستوى الخارجي ، ولقد تمت عملية تعديل معدل صرف الدينار وفق الطرق التالية :

1. الانزلاق التدريجي : قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب طبق خلال فترة طويلة نوعاً ما، امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1991، حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4,936 دج / للدولار في نهاية 1987 إلى 8,032 دج / دولار في نهاية 1989، وانطلاقاً من نوفمبر 1990 وتماشياً مع تسريع تطبيق الإصلاحات ، تم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ ، حيث انتقل معدل صرف الدينار إلى 12,119 دج / دولار في نهاية 1990، وقد استمر الانزلاق السريع في بداية 1991 بهدف الوصول به إلى المستوى الذي يسمح باستقراره وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية ، وقد أعلن عن هذه الإجراءات بالفعل خلال الفصل الثاني من سنة 1991 حيث تم تعديل معدل صرف ليصل 13.88 دج / دولار في نهاية جانفي 1991 ثم 16.39 في نهاية فيفري 1991 ليصل 17.76 دج / دولار في نهاية مارس 1991 و بعد استقرار سعر صرف الدينار لمدة 6 أشهر الموالية ، تم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22 % في 30 سبتمبر 1991 وفقاً لاتفاق مع صندوق النقد الدولي ، وبهذا التخفيض بلغ معدل صرف الدينار 22,5 دج / للدولار ، واستقر حول هذه القيمة إلى غاية 1994 ، لكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع هيئة بريتون وودز ، أجري تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10 % تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذته مجلس النقد والقرض بتاريخ 1994/04/10 بتخفيض معدل صرف الدينار بنسبة 40,17 % وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دج / للدولار . وقد عرف الدينار الجزائري تغيرات متفاوتة في قيمته و الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (01): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1990-2013)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
سعر الصرف دج/\$	8.96	18.47	21.84	23.35	35.06	47.66	54.75	57.71	58.74	66.57	75.26	77.22
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سعر الصرف دج/\$	79.68	77.39	72.06	73.28	72.65	69.29	64.58	72.65	74.39	72.94	77.54	78.15

المصدر: احصائيات FMI

2. نظام التثبيت: كان أحد الأهداف المسطرة من طرف السلطات النقدية هو إصلاح نظام الصرف لكي يتمشى مع تحرير التجارة الخارجية، من خلال الانتقال من النظام المسير إدارياً لمعدل الصرف إلى نظام السوق حيث يجري التسعير حسب العرض والطلب ، لهذا أنشأ نظام التثبيت في نهاية سبتمبر 1994 ، ويعرف على أنه نظام تسعير بالمزايدة من خلال جلسات يومية تجمع ممثلي البنوك التجارية تحت رئاسة بنك الجزائر، ويتم تحديد الأسعار وفقاً للعرض والطلب، وكانت عبارة عن مرحلة انتقالية بغية الوصول في النهاية إلى وضع سوق صرف بنكية (بين البنوك) .

1.2 كان الهدف من جلسات التثبيت ما يلي:¹

أ- تحديد سعر صرف الدينار من خلال المناقصات.

ب- تعزيز قابلية تحويل الدينار في إطار سعره الرسمي.

ج - خفض قيمة الدينار على مستوى السوق الموازية.

¹ كمال العقريب، "اثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات"، حالة الجزائر. رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع مالية و بنوك ،جامعة البليدة،

2005-2006، ص120-121.

وفي الواقع العملي كان بنك الجزائر يقوم بتقديم سعر صرف أدنى يمثل السعر الافتتاحي في بداية كل جلسة ، وكذلك مبلغ من العملة الصعبة يعبر عنها بالدولار الأمريكي، وعلى أساس هذه المعطيات تقوم البنوك التجارية بتقديم طلباتها من العملة الصعبة، وكذا السعر الذي تشتري به وتبدأ عملية التثبيت كما يلي:

أ. بعد التأكد من حضور جميع الأعضاء يقدم كل عضو باسم البنك الذي يمثله طلب يحدد فيه المبلغ المطلوب وسعر الشراء لهذا المبلغ .

ب. التذكير بالسعر المثبت في آخر جلسة والذي تنطلق به الجلسة الحالية .

ج. يتم ترتيب طلبات البنوك التجارية حسب الأسعار المفتوحة تصاعدياً¹ .

2.2 يقارن مجموع المبالغ المطلوبة من البنوك التجارية مع المبلغ المعروض من طرف بنك الجزائر، وهنا يمكن التمييز بين حالتين عند تثبيت الأسعار كما يلي:

- **الحالة الأولى :** عرض بنك الجزائر أقل من طلب البنوك التجارية، في هذه الحالة يقوم بنك الجزائر بمحاولة التوفيق بين العرض والطلب من خلال تغيير سعر البيع، وبالتالي تقوم البنوك التجارية هي الأخرى بإعطاء أسعار جديدة، وهكذا تتم عدة دورات حتى يتحقق التوازن بين العرض والطلب.

- **الحالة الثانية :** عرض بنك الجزائر أكبر من طلب البنوك التجارية يمكن إتمام هذه العملية من أول حصة بحيث يتم تحديد سعر صرف الدينار مقابل الدولار بأصغر سعر معروض من طرف البنوك التجارية.

رغم إيجابيات هذه الآلية التي تعتمد على العرض والطلب وأدت إلى إنهاء نظام التحديد الإداري لقيمة الدينار وبرز سعر صرف شبه حقيقي، إلا أن احتكار بنك الجزائر عرض العملات يؤثر في تحديد قيمة الدينار، وهذا راجع إلى عدة عوامل تحدد مبلغ المعروضات، نذكر منها ما يلي:

- تطور سعر صرف الدولار في الأسواق الدولية ورصيد بنك الجزائر من احتياطات الصرف.

- العائدات الناتجة عن تصدير المحروقات وتسديد خدمات الديون الخارجية.¹

وساعد على إنشاء هذا النظام ما يلي:

¹ كمال العقريب، مرجع سبق ذكره، ص 121-123.

-تحسن رصيد الدولة من احتياطي الصرف فضلاً عن نجاح برنامج الاستقرار والتحكم في الوضع النقدي (تحقيق التوازن على المستوى الكلي) بالإضافة إلى تراجع معدل التضخم، ولقد دام العمل بنظام جلسات التثبيت إلى غاية ديسمبر 1995، و سمح هذا النظام لمختلف المتدخلين من تحقيق إيجابيات أهمها:

- استطاع بنك الجزائر تسعير صرف الدينار بدون اضطرابات مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف السياسية و النقدية و الاحتياطات من العملة الصعبة، حيث تم حصر هذه الأهداف في إطار مخطط تعديلي.

- تمهيد الانتقال نحو سوق الصرف من خلال فهم عملاء الصرف للكيفية التي تأثر بها المعلومات السياسية و الاقتصادية و المالية في سير سوق الصرف، كذلك معرفة كيفية تحضير و تنفيذ أوامر الشراء.

3. سوق الصرف ما بين البنوك : أصدر بنك الجزائر بتاريخ 1995/12/23 لائحة رقم 08-95، تتضمن انشاء سوق صرف ما بين البنوك يتدخل فيها يوميا جميع البنوك بما فيها بنك الجزائر و البنوك الأولية و المؤسسات المالية الأخرى من بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل، مقابل الدينار الجزائري ، وقد اجريت اول الصفقات في 1996/10/02، وينقسم سوق الصرف ما بين البنوك الى سوق فورية (Spot)، و أخرى سوق آجلة (Forward)، من هذا يحدد سعر صرف الدينار حسب قوى السوق ، فكل متدخل في السوق بإمكانه التخلي أو اكتساب عملة صعبة حسب وضعيته (الفائض او الحاجة) لهذه العملة، و أصبح من الممكن للبنوك الأولية و المؤسسات المالية ان تقوم بما يلي:

. بيع الدينار للبنوك غير المقيمة مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل.

. بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري المودعة في حسابات العملة الوطنية.

. بيع و شراء عملات صعبة قابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل.

. بيع وشراء بين المتدخلين في سوق الصرف ما بين البنوك، العملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة المحلية.¹

¹ بن قدور علي ، "دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة تلمسان بالجزائر

2012-2013، ص 131.

المطلب الثاني: سياسة الرقابة على الصرف.

أولاً: الرقابة الصارمة على الصرف.

1.1 وضعت الرقابة على الصرف في المرسوم المؤرخ في 19 أكتوبر 1963 و ذلك بهدف تحقيق جملة من الاهداف هي :

2.1 حماية الاقتصاد الوطني ،والوقاية من هروب رؤوس الاموال بالإضافة الى وضع قيود على التجارة الخارجية و خاصة الواردات من اجل التقليل من العجز الذي يعاني منه ميزان المدفوعات بعد خروج المستمر؛

3.1 القيام بالسياسات الاقتصادية و النقدية بدون الأخذ في الاعتبار الدفاع عن استقرار العملة الوطنية في السوق الدولية؛

4.1 وضع الاقتصاد الوطني في منأى عن تغيرات الاقتصاد العالمي و انعكاساته على الجزائر؛

5.1 تنسيق سياسة النمو الاقتصادي في اطار اداري في يد السلطات؛

6.1 تدعيم احتياطات الصرف بالعملات الاجنبية و التقليل من فجوة العجز في ميزان المدفوعات.¹

و بمقتضى هذه الرقابة وضعت العمليات على العملات الأجنبية في يد السلطات النقدية، و اوكلت لوزارة المالية، و ذلك للتحكم و تقليص كميات العملات الأجنبية المفتوحة لتمويل المعاملات التجارية، بما يوافق مع الموارد المتاحة منها و ذلك من اجل تحسين وضعية ميزان المدفوعات .

2. و لعل ما ميز هذه الفترة هو:

1.2 التسعير الاداري للدينار، وهذا ما ادى الى خسارته لمهمته التقليدية كمعظم للعلاقات الاقتصادية في المبادلات التجارية ، و جعله مجرد عامل بسيط للتحويل الاداري مقابل العملات الاجنبية؛

2.2 اسعار صرف مستقرة، و كان الدينار غير قابل للتحويل كلية ،ومقيم بأكثر من قيمته الحقيقية و ليس له علاقة بالهيكل الاقتصادي و لا بالتطور الحاصل في الاقتصاد العالمي؛

¹ حنان لعروق، "سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجى"- حالة الجزائر- ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2004-2005، ص153.

3.2 احتكار الدولة التجارة من خلال دولونها الوطنية، وذلك بإقرار التراخيص الاجمالية الواردات (AGI)، ليصبح الاحتكار الكلية على النشاط التجاري عندما تعدى للصادرات، و اقضاء الوسطاء الخواص من التجارة الخارجية بالقانون رقم 02/78 المؤرخ في 11 فيفري 1978. باضافة الى القيام باتفاقيات ثنائية، و السماح للأشخاص الطبيعيين المقيمين في الخارج بفتح حسابات بالعملة الصعبة في الجزائر؛

4.2 الرقابة المباشرة و الكلية لكل التدفقات الرأسمالية مع الخارج ، و عدم امكانية انشاء اصول مالية او عقارية في الخارج من خلال النشاط في الجزائر مع اجبارية تقديم المتحصلات من العملات الاجنبية للبنك المركزي ؛

5.2 عدم قبول استثمارات اجنبية الا بمشاركة مع المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية على اساس نسبة 51/49%.

مع حلول عام 1988 أصدرت مجموعة من النصوص القانونية، التي خففت من الرقابة حيث تم إلغاء التراخيص الاستيراد و التحول الى طريقة جديدة تتمثل في الموازنات بالعملات الأجنبية، على حسب الطلبات بالإضافة لإدماج القطاع الخاص لدخول النشاط الاقتصادي إلى جانب القطاع العام من أجل تحريك القطاع الخارجي.

هذه التغيرات في الرقابة على الصرف ترجع بالأساس إلى التغيرات المالية و النقدية في ميزان المدفوعات، و احتياطات الصرف المتوفرة ، بالإضافة الى ما تحصل عليه من قروض من هيئات الدولية. و كانت من أهم مساوئ التي خلقتها هذه الرقابة ازدواجية الصرف، بظهور السوق الموازي و أخذت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي و سعر الصرف الموازي في الاتساع لتصل إلى حوالي 5 أضعاف ، كما زادت حدة هذه القيود نتيجة تحويل رؤوس الأموال نحو الخارج عبر قنوات غير رسمية.¹

ثانيا :السوق الموازي للصرف

شاع انتشار سوق الموازي في الجزائر خاصة مع بداية تدهور الدينار الجزائري في بداية الثمانينات ، و كانت مرتبطة أساسا بالفرنك الفرنسي تليه بعض العملات الأخرى ،و مع أن حق الصرف للمواطنين السياح كان متكفلا به، إلا أن تفتح الفرد الجزائري خاصة الشباب منهم و نظرة الانبهار إلى المجتمعات الأوربية، و فقدان الكثير من الكماليات في السوق الجزائرية بفعل السياسة الاقتصادية المنتهجة مع نهاية السبعينات و بداية الثمانينات من

¹ حنان لعروق ، مرجع سبق ذكره ، ص 153-154.

القرن العشرين، جعل الطلب على الصرف يتزايد باضطرار، فكان الحل الوحيد للحصول على الصرف هو اللجوء إلى السوق السوداء، و بحكم تواجد أعداد هائلة من المهاجرين الجزائريين في الخارج فإن حركة الصرف نشطت بشكل لم يسبق له مثيل، حيث بدأ سعر الصرف في السوق السوداء يرتفع تدريجيا بحكم تزايد الطلب، بدل تحويلها عن طريق الحوالات أو البنوك، حيث يستلم المشتري الأموال بالفرنك الفرنسي في فرنسا من طرف العمال المهاجرين هناك ليشتري بها الاغراض المتمثلة خاصة في السيارات و التجهيزات و الكمبيالات المفقودة في الجزائر، و يسلم مقابل تلك الأموال ووفق السعر و الكيفية المتفق عليهما ما يعادلها بالدينار الجزائري في الجزائر، وأمام التزايد المستمر للطلب في السوق السوداء تلاشت تحويلات العمال المهاجرين عن طريق السوق الرسمية، و أصبحت تحول اما الى الدينار هذه السوق او تحول الى املاك منقولة لتباع في الجزائر وفق لأسعار السائدة.

لقد عرف سعر الصرف الموازي انخفاضا تدريجيا ابتداء من سنة 1994 تخفيض العملة ب40 في المائة، و لا يرجع هذا التراجع الى تخفيض العملة فحسب بل اتباع البنوك التجارية سياسة تسمح للمتعاملين الاقتصاديين الحصول على العملة الصعبة باللجوء إلى ما يسمى بالقروض المستندية لتمويل التجارة الخارجية. الشيء الذي انقص من الطلب على العملة الصعبة. زيادة على هذا فان ظهور بعض السلع التي كانت مفقودة في السوق الوطنية قلل ايضا من الطلب على العملة الصعبة. إذ نلاحظ انه في سنة 2000 استقر سعر الصرف الموازي في حدود 1 فرنك فرنسي = 12 دج تقريبا؛ و الجدول الموالي يوضح تطور سعر صرف دج / \$ بين السوق الرسمية و السوق الموازية (1991-2001).¹

الجدول رقم (02): تطور سعر صرف دج / \$ بين السوق الرسمية و السوق الموازية (1991-2001)

السنة	1991	1994	1996	1997	1999	2000	2001
السوق الموازية (متوسط مرجح)	17.7	36.0	54.7	57.6	66.6	75.3	77.3
السوق الموازي (متوسط)	32	55	85	90	100	100	90
الفرق	14.3	19.9	30.3	32.4	33.4	24.7	12.7

المصدر: بلعزوز علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، 2008، ص 217.

¹ عمر مؤذن، "تغير سعر صرف الدينار الجزائري واثره على ميزان المدفوعات (1990-2010)" رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة دكتور يحي المدية، 2011-2012، ص 147-148.

ثالثا: تخفيض قيمة الدينار الجزائري

إن اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة 95% في مراحل التطور الاقتصادي الجزائري، الأمر الذي أحدث أزمة حقيقية عندما انخفضت أسعار المحروقات في سنة 1986 وانخفض سعر الصرف الدولار. نتيجة لذلك انخفضت إيرادات الصادرات من 12.7 مليار \$ سنة 1985 إلى 7.9 مليار \$ سنة 1986، أي انخفاض قدر بـ 4.8 مليار \$ خلال سنة واحدة، أي انخفاض 38 %، وهو ما أثر بشكل كبير على توازن ميزان مدفوعات و على زيادة المديونية الخارجية للجزائر... وهو الأمر الذي تطلب من الحكومات المتعاقبة القيام بعدة إصلاحات اقتصادية من بينها إصلاحات تخص سياسة سعر الصرف .

ففي مجال سياسة الصرف التي هي موضوع دراستنا، فقد قامت السلطات الجزائرية بتطبيق انزلاق تدريجي لسعر الصرف بداية من سنة 1987، إذ فقد الدينار 20% من قيمته سنة 1989. و لقد تسارعت عملية تخفيض الدينار انطلاقا من هذه السنة الأخيرة الذكر، التي تمثل تاريخ الانتقال نحو الاقتصاد الليبرالي و في جو من الإصلاحات الهيكلية.¹

و في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية فقد عقدت السلطات الجزائرية اتفاقيات مع هذه المؤسسات تندرج ضمن برنامج التعديل الهيكلي المعمق.

1. اتفاق الاستعداد الائتماني accord de stand-by (1989-1991): دخلت الجزائر في مفاوضات مع مؤسسات النقد الدولية للحصول على قروض و المساعدات، فوقع على اتفاقيتين الأولى في 13 ماي 1989 و الثانية في 3 جوان 1991. وكان الاتفاق يهدف إلى منح قروض و مساعدات من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ضمن شروط ، نوجز أهم ما تعلق بالسياسة النقدية فيما يلي:

1.1 مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، و تقليص حجم الموازنة العامة.

2.1 تحرير الاسعار و تحميم الاجور و تطبيق أسعار فائدة موجبة.

3.1 الحد من التضخم و تخفيض قيمة الدينار.

4.1 إلغاء عجز الميزانية، و اصلاح المنظومة الضريبية و الجمركية.

¹ صحراوي سعيد، "محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية و النموذج المقدر في الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان - الجزائر، 2009-2010، ص 138.

و فيما يتعلق بمدى تنفيذ هذا البرنامج ، نكتفي بذكر الاجراءات النقدية التي تخص سياسة سعر الصرف و التي اتبعتها السلطة: فمن خلال تنظيم انزلاق التدرجي المراقب،" انتقل سعر صرف الدينار الجزائري من 4.936 دينار لكل دولار امريكي واحد في نهاية 1987 الى 8.032 دينار جزائريا مقابل دولار الامريكي واحد مع نهاية 1989. و انطلاقا من نوفمبر 1990، و تماشيا مع تسريع تطبيق الاصلاحات، تم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ، حيث انتقل سعر صرف الدينار الى 12.119 دينارا للدولار الواحد في نهاية 1990. و قد استمر هذا الانزلاق السريع في بداية 1991 بهدف الوصول به إلى المستوى يسمح باستقراره وبالتالي امكانية تحرير التجارة الخارجية على العموم و الواردات على الخصوص. و قد أعلن عن هذه الاجراءات فعليا، خلال الفصل الثاني من سنة 1991. اذ على هذا الاساس، تم تعديل سعر صرف الدينار ليصل 15.888 دينار للدولار الواحد في نهاية جانفي من سنة 1991 ليصل 17.765 في نهاية مارس 1991. واستقر سعر صرف الدينار في حدود هذا المستوى طيلة الاشهر الستة الموالية ليتم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22 % في 30 سبتمبر 1991 وفقا لما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي (stand-by) ". ثم وصل سعر صرف الدينار في نهاية 1991 إلى حوالي 26 دينار للدولار الواحد.¹

2. برنامج التعديل الهيكلي و تخفيض قيمة الدينار (1994-1998)

بعد فشل الاتفاقيتين مع مؤسسات النقد الدولية، و تحت ضغط الازمة الاقتصادية و المالية و الامنية ، كانت السلطات الجزائرية مرغمة باللجوء مرة ثالثة الى صندوق النقد الدولي و البنك العالمي لإبرام اتفاقية في اطار برنامج التعديل الهيكلي ، و الذي امتد على مرحلتين :مرحلة التثبيت الهيكلي من 22 ماي 1994-21 ماي 1995، و مرحلة برنامج التعديل الهيكلي 22 ماي 1995-21 ماي 1998.

وقد اخذت عملية تخفيض قيمة الدينار حيزا هاما من جملة الاجراءات المتخذة في هذا البرنامج . اذ تم تخفيض سعر صرف الدينار في اطار برنامج التثبيت بحوالي 50 % من قيمته مقابل الدولار و هذه الزيادة تعديل قيمته المغالى فيها . وتم ذلك في مرحلتين :

1.2 الاولى، في أفريل 1994 حيث تم تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17 % أصبح 1 دولار مقابل 36 دينار جزائري .

¹ صحراوي سعيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 138-139.

2.2 الثانية ، في سبتمبر 1994، حيث أصبح سعر الصرف 1 دولار مقابل 41 دينار جزائري .

و لم تتوقف عملية التخفيض هذه هنا، بل استمرت على طول الفترة الموالية (خصوصا خلال السنوات برنامج التعديل الهيكلي مرفقة بارتفاع طفيف على مستوى سعر البترول). و الجدول التالي يوضح لنا تطور كل من سعر الصرف و سعر البترول خلال النصف الثاني من سنوات التسعينات:

الجدول رقم (03): تطور سعر الصرف و سعر البترول (دولار /برميل).

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999
سعر البترول	16.29	17.57	21.65	19.46	12.85	17.91
سعر الصرف	36.32	47.68	54.74	57.71	58.76	66.64

Source: ministère des finances.

يلاحظ من خلال الجدول (03) وجود استمرارية في تخفيض قيمة الدينار خلال سنوات برنامج التعديل الهيكلي وإن كان طفيف من (96-98) و حتى بعد ذلك . أما التخفيضات المهمة فكانت في السنتين 1996 و 1999 و اللتين شهدتا ارتفاع طفيف في سعر البترول مقارنة بالسنوات السابقة لهما .¹

و قد شهدت هذه الفترة (1994-1999) شبه استقرار فيما يخص احتياطات الصرف، في حين لم تتوقف المديونية الخارجية عن الارتفاع اذ انتقلت من 29.49 مليار دولار سنة 1994 الى 30.47 مليار دولار سنة 1998 ثم سنة 1999.

فلم تشهد المؤشرات الخارجية تحسنا الا بعد عام 2000 امام سعر صرف شبه مستقر و الجدول (03) يبين ذلك :²

¹ صحراوي سعيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 139-140.

² صحراوي سعيد ، مرجع سبق ذكره، ص 140-141.

الجدول (04): تطور سعر الصرف و المؤشرات الخارجية (مليار دولار).

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
سعر الصرف	75.285	77.264	79.685	77.391	72.060
احتياطي الصرف	11.91	17.96	23.1	32.94	42.11
الديون الخارجية	25.261	22.571	22.571	22.642	23.353

.Source: ministère des finances.

المطلب الثالث : البعد الاقتصادي لتحرير سعر الصرف الدينار الجزائري.

إن مختلف التعديلات والإجراءات المتخذة من قبل السلطات النقدية اتجاه سعر صرف الدينار الجزائري والنظام المصرفي، والتي كانت بداية انطلاقها مُتزامنة مع أزمة 1986، وفي إطار التركيز على وضعية الدينار الجزائري كانت تهدف في مجملها هذه الإصلاحات، إلى استرجاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية بشكل تدريجي وفي نفس الوقت إعطاء فرصة للحكومة والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بأن تتجاوب مع هذا التغيير بالشكل التدريجي كذلك، طمعاً في انتعاش وضعية العديد من المؤشرات الاقتصادية. مع العلم أن الخطوات التحريرية التي مست نظام صرف الدينار، انتهت بالتعويم المدار للدينار الجزائري، والتي كانت ترمي إلى عدة أبعاد اقتصادية، منها:¹

1. هو تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية، وتقليص الفارق الموجود بين السعر الرسمي والسعر الموازي؛
2. الحد من نشاط وتوسع سوق الصرف الموازي، وهذا عن طريق تحسين وتكثيف العمليات التي تمارسها البنوك الخاصة بالتحويل والصرف بأقل تكلفة، هذا ما يزيد من تشجيع الأعوان الاقتصاديين للتقرب أكثر إلى هذه السوق التي أصبح فيها سعر الصرف الرسمي غير بعيد عن سعر الصرف الموازي؛
3. يساهم في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكال أخرى من الاستثمار إلى الداخل بحكم انخفاض تكلفة إقامة المشاريع الاستثمارية بالنسبة للأجنبي مع مراعاة مناخ الاستثمار؛
4. يساهم في تنشيط وتفعيل قطاع السياحة بحكم انخفاض تكلفتها مع الأخذ بعين الاعتبار تحسين وترقية

¹ بربري محمد امين، "مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية . حالة سعر صرف الدينار الجزائري"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية ،العدد 4

،جامعة الشلف . الجزائر ، 2010 ، ص77-78.

مناخ السياحة؛

4. يعمل على ترشيد الاستهلاك بسبب أنه يساهم في ارتفاع أسعار المواد المستوردة وعليه ينمي جانب العقلانية في الاستهلاك ومنه انخفاض الواردات غير الأساسية؛

5. يعمل على تخفيض الواردات وزيادة الصادرات ومنه تحسين وضعية الميزان التجاري؛

6. يساهم في تنشيط وتفعيل الجهاز الإنتاجي بسبب نمو الطلب الخارجي المتزايد ومنه تحسين وضعية العديد من المتغيرات الاقتصادية (كتقليص البطالة... الخ) ؛

- يساهم في تعزيز استقلالية البنك المركزي، وكذلك نمو حجم احتياطي الصرف بسبب تقلص تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف، وبالتالي يعطي فسحة للسلطات العمومية بأن تستغلها في إعادة بناء وهيكله النقض الموجود في اقتصاد البلد؛

- من شأنه أن يكشف عن الوضعية الحقيقية للقدرة التنافسية ومنطق القبول بالنسبة للمنتوج المحلي بالنسبة للأجنبي؛

- يساهم في تنشيط وتفعيل السوق النقدي الجزائري من خلال الخبرة وتعزيز الكفاءة التي يستفيد منها المتدخلين في هذا السوق فيما يخص شؤون إدارة معرفة أسرار آليات السوق؛

- له دور كبير في تخفيض الضغوط التضخمية وتقليص ضغوط المضاربة؛¹

- يعزز قدرة الدولة على التكيف مع الصدمات وأن تتفاعل معها، فسعر الصرف المرن يمكنه امتصاص بعض آثار الصدمات الخارجية التي لولاه لانتقلت بكاملها إلى الاقتصاد الحقيقي أو إلى بعض قطاعاته؛

- يحد من هروب وتحويل رؤوس الأموال إلى الخارج وبالتالي احتمال إعادة تمويل أشكال مختلفة من الاستثمارات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛

- يساهم في تنشيط وتفعيل السوق المالي والنهوض به إلى مستوى الأسواق الدولية؛

¹ بربري محمد أمين، مرجع سبق ذكره ص78.

- تسمح للدينار الجزائري بأن يلعب دوره في التأثير والتأثر على من كل التغيرات التي تمس الاقتصاد الوطني؛
- يساهم في تقليص هوامش الربح الكبيرة والانتهازية التي يمارسها بعض التجار والمنتجين، وعليه تنعكس بالإيجاب على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري؛
- تعمل على تعزيز وتسهيل خطى أشكال الاندماج والشراكة مع الأطراف الخارجية؛
- تساهم في تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو وتشجيعها على تنمية قدرتها التنافسية، وتشجيعها على اللجوء إلى الإنتاج الإحلالي للواردات؛
- تساهم كذلك في تغيير نظرة المستهلك إلى المنتج المحلي؛
- يلزم المؤسسات الاقتصادية وخاصة البنوك والمؤسسات المالية على اتخاذ تدابير في شأن تعزيز الرقابة الداخلية والخارجية اتجاه مختلف المخاطر المرتقبة (كمخاطر الصرف)؛
- يشجع على المنافسة بين البنوك من جانب تحسين وترقية الجودة وسرعة أداء الخدمات.¹

¹ بربري محمد أمين، مرجع سبق ذكره ص78.

المبحث الثاني: التجارة الخارجية الجزائرية وتطور ميزان المدفوعات الجزائري.

تتصف التجارة الخارجية كغيرها من الدول العربية والدول النامية بالارتباط بأسواق الدول الصناعية المتقدمة وأسواق الدول الأوروبية على وجه التحديد سواء تعلق الأمر بالواردات أو الصادرات ويعتبر دول الاتحاد الأوروبي المورد والزبون الرئيسي للجزائر.

المطلب الأول: الصادرات.

يتسم هيكل الصادرات الجزائرية بالتركيز السلعي، أي الاعتماد على سلعة واحدة تتمثل في البترول، حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على عائدات المحروقات التي ساهمت خلال سنة 2010 بـ 96.88 % من إجمالي صادرات السلع والخدمات وهذا معناه أن الاقتصاد الجزائري رهين ظروف السوق النفطية العالمية، حيث تسبب انهيار أسعار البترول سنة 1986 في تدهور مفاجئ لحصيلة الصادرات بنسبة 18.01 % مثلث انخفاض بـ 5 مليار دولار في سنة 1985 وتدهور كبير في معدل التبادل الدولي وعجز في الموازنة العامة. كما أن الاعتماد على قطاع واحد هو المحروقات يجعل الاقتصاد الوطني هشاً على اعتبار أن هذا القطاع يعتمد على احتياطات غير قابلة للتجديد وتصديرها بهذا الحجم دون البحث عن بدائل يمثل استنزاف للثروة غير قابلة للتجديد، ويمكن توضيح تطور الصادرات الجزائرية فيما يلي:

جدول رقم (05): يوضع تطور صادرات الجزائر في الفترة ما بين (2000 - 2014).

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي صادرات	22.03	19.13	24.61	23.83	31.71	46	52.82	59.51	78.22	45.19	56	73.80	62.62	65.48	61.17
صادرات المحروقات	21.41	18.48	23.93	23.17	30.92	45.09	51.75	58.20	76.34	44.12	54.38	71.66	70.57	63.32	58.36
صادرات المحروقات (%)	97.23	97.60	97.23	97.23	97.50	98.03	87.98	97.80	97.58	97.6	97.10	97.20	97.18	96.70	95.41
باقي الصادرات	0.62	0.65	0.68	0.66	0.79	0.91	0.01	1.31	1.89	1.06	1.62	1.62	2.05	2.16	2.81
باقي الصادرات (%)	2.77	3.40	2.77	2.77	2.25	1.97	2.02	2.2	2.42	2.34	0.90	2.80	2.82	2.30	4.59

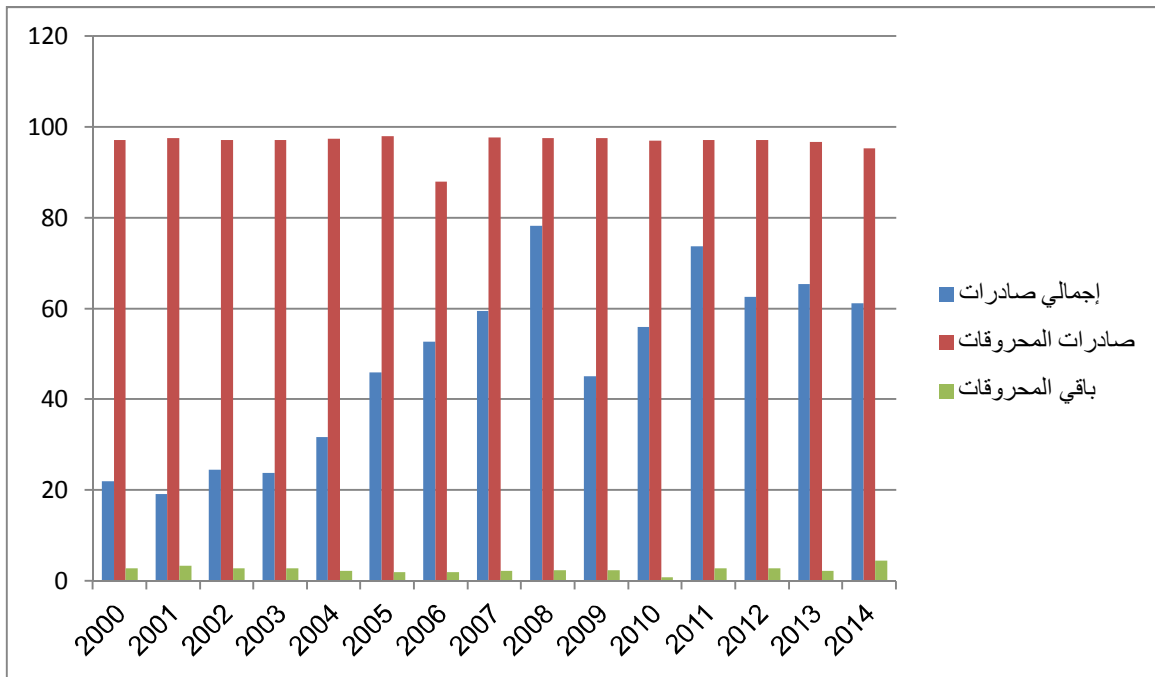
Source : Direction général des douanes, Centre national de l'informatique et de statistique C.N.I.S. Voir : www.doune.dz.

ONS : l'Algérie en quelques chiffres résultats 1998/1999 H 30 édition 2000 p59.

ONS : Evolution de la balance commercial de l'Algérie, période 2003/2004

توضح البيانات الواردة في الجدول رقم (05) بنية صادرات الجزائر وحجم اعتمادها على قطاع المحروقات، إذ تشكل صادرات هذا القطاع خلال الفترة (2000 - 2014). نسبة متوسطة 96.77% بينما المنتجات الأخرى خارج المحروقات لا تساهم إلا ب 32% وما يمكن تسجيله أيضا هو الارتفاع الكبير للصادرات من سنة 2000 نتج عنه زيادة في الصادرات ب 50.7% باستثناء سنة 2001 وفي المقابل بقيت الصادرات خارج المحروقات هامشية.

كما يمكن توضيح في الشكل البياني رقم (1-2) تطور صادرات الجزائر في الفترة ما بين (2000 - 2014).
الشكل رقم (1-2): تطور صادرات الجزائر في الفترة ما بين (2000 - 2014).



المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على بيانات الجدول (05).

أولاً: التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية.

تجدر الإشارة إلى أن الصادرات الجزائرية تتميز بعدم التنوع في ظل هيمنة قطاع النفط على باقي المجموعات الاقتصادية الأخرى وللاشارة فقد قسمت المجموعات السلعية إلى سبعة أصناف وتضم كل مجموعة عدة سلع رئيسية ندرجها ضمن تحليلنا لبيانات الجدول رقم (06).
ويمكن تحليل النمط الهيكلي للصادرات الجزائرية من خلال استعراض كل فئة من الفئات السلعية الكبرى على النحو المبين في الجدول رقم (06).

التركيبية السلفية للصادرات خلال الفترة (2000 - 4201) الجدول رقم (06):

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البيان															
المواد الغذائية	32	28	35	59	65	67	73	92	121	113	305	357	114	402	323
الطاقة والزيوت	21419	18484	18091	23172	30925	45588	53608	59605	77192	44411	56143	71662	70571	63662	58362
المواد الخام	44	37	51	61	102	134	297.6	169	343	170	165	162	167	108	110
منتجات نصف مصنعة	456	504	555	476	552	651	324.3	993	1384	692	969	1494	1519	1608	2350
سلع تجهيز فلاحية	11	22	20	01	01	—	—	01	01	—	1	—	—	—	20
سلع تجهيز صناعي	47	45	50	32	52	36	19.91	46	67	42	27	36	30	25	15
سلع استهلاكية	13	12	27	35	16	19	31.69	35	32	49	33	16	18	18	10

Source : direction général des douanes centre national de l'informatique et de statistique .voir : www.douanes.dz

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2015.

نسجل بالرجوع إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (06) وللوهلة الأولى القيم المرتفعة جدا لصادرات الطاقة والزيوت والتي تقارب القيمة الإجمالية للصادرات.

أما عن باقي المجموعات السلعية الأخرى والتي تمثل مجتمعة (الصادرات خارج المحروقات) ففسر تغيراتها خلال فترة الدراسة كل على حدى حتى يتسنى لنا فهمنا بالشكل الصحيح.

❖ **المواد الغذائية:** تمثل هذه المواد نسبة لا بأس بها من إجمالي الصادرات خارج المحروقات حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2001 ب 28 مليون دولار أمريكي وظلت في ارتفاع مستمر خلال السنوات الموالية وحتى سنة 2009 أي شهدت أول انخفاض لكنه طفيف بقيمة 7 مليون دولار أمريكي، لتعود الصعود وتشهد قفزة نوعية سنة 2010، 2011 أي بلغت أقصاها بقيمة 305 ، 357 مليون دولار أمريكي، وتراجعت في سنة 2012 إلى 114 مليون دولار أمريكي، ليعود الارتفاع في سنة 2013-2014.

❖ **الطاقة والزيوت:** نلاحظ من خلال هذه المجموعة تطورا متذبذب خلال فترة إلى غاية سنة 2008 الذي قدرت ب 77192 مليون دولار أمريكي، وتراجعت سنة 2009 بمقدار 44411 مليون دولار أمريكي، وتعود لارتفاع مرة أخرى من 2010 إلى 2014.

❖ **المواد الخام :** شهدت هذه المجموعة تطورا متذبذبا خلال فترة الدراسة تراوحت قيمتها بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى، حيث انخفضت بقيمة طفيفة جدا سنة 2003 وفي السنوات الثلاث الأخيرة لها شهدت تزايدا مستمرا لتحقيق سنة 2006 ما قيمته 297,6 مليون دولار أمريكي، ثم انخفضت سنة 2007 إلى ما قيمته 169 مليون دولار أمريكي، لترتفع مرة أخرى سنة 2008 بحوالي ضعف قيمة السنة السابقة لها، ولتراجع ما قيمته مرة أخرى، (167، 162، 165، 170) لسنة (2009، 2010، 2011، 2012) على التوالي.

❖ **المنتجات النصف المصنعة:** نلاحظ على هذه المجموعة فيما تتعلق بالارتفاع والانخفاض نفس ما يلاحظ على المجموعة السابقة فيما يتعلق بالقيم فهذه المجموعة تصنف ثانية بعد مجموعة الطاقة والزيوت، حيث شهدت هذه المجموعة أدنى قيمة لها سنة 2000 بما قيمتها 456 مليون دولار أمريكي، وأدنى قيمة لها سنة 2014 قدرت ب 2350 مليون دولار أمريكي.

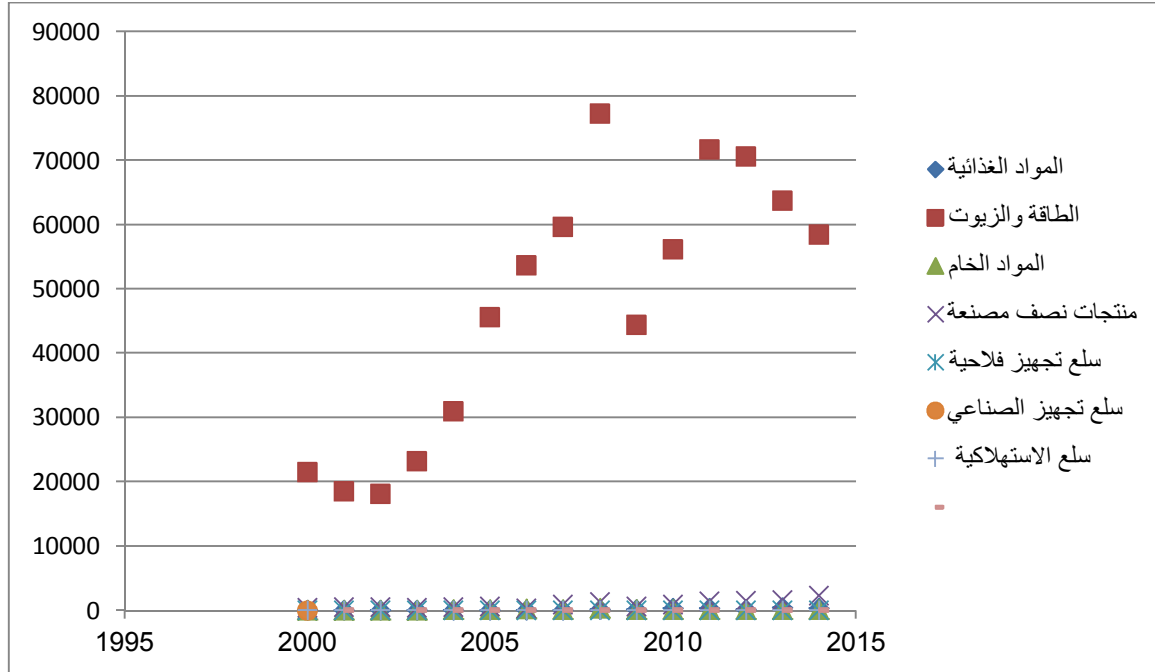
❖ **سلع التجهيز الفلاحية:** فيما يتعلق بهذه المجموعة فالكلام مختصر جدا حيث يتحقق هذه المجموعة لها 11 مليون دولار أمريكي سنة 2000 انخفضت وعرفت تراجعاً كبيراً حتى قيمة واحد مليون دولار أمريكي سنة 2004 ولم تتعدى حاجز هذه القيمة طوال السنوات الموالية إلى سنة 2010، وفي 2014 بمقدار 2 مليون دولار أمريكي، أي لم تعتمد الجزائر على تصدير التجهيزات الفلاحية فكانت شبه معدومة.

❖ **سلع التجهيز الصناعي:** تميزت قيمة هذه المجموعة بالتذبذب طوال فترة الدراسة أي بالارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى وقد سجلت أعلى قيمة لها على غرار باقي المجموعات سنة 2008 وذلك بقيمة 67 مليون دولار أمريكي وتراجعت تراجعاً ملحوظاً إلى ما قيمته 15 مليون دولار أمريكي وذلك آخر سنة من الدراسة أي 2014

❖ **سلع الاستهلاكية:** تميزت هذه المجموعة خلال فترة الدراسة عموماً بالتذبذب هي الأخرى مقارنة بسابقتها أي أنها لم تأخذ مساراً معيناً سواء بالزيادة أو النقصان إلا أن الملاحظة الهامة على هذه المجموعة، والتي تحسب لها أنها حققت أعلى مستوى لها سنة 2009 بقيمة مليون دولار أمريكي 49 مقارنة بقيمة تقدر 34 مليون دولار أمريكي سنة 2008، ثم تراجعت في قيمتها ابتداءً من سنة 2010-2014، حيث أخذت أدنى قيمة لها سنة 2001 تقدر بـ 12 مليون دولار أمريكي.

يتضح لنا من خلال المنحنى البياني شكل رقم (2-2) مساهمة كل مجموعة سلعية مما سبق شرحها إلى إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2014).

الشكل رقم (2-2): التركيبة السلعية للصادرات خلال الفترة (2000-2014)



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول (06).

ثانيا: التوزيع الجغرافي للصادرات.

سيتم التعرف على أهم المناطق التي تشكل سوقا لامتنعاص الصادرات الجزائرية، وتمثل السوق الأوروبية أهم هذه المناطق على الإطلاق فهي تمثل الزبون الرئيسي للجزائر وتبرز هذه الحقيقة أكثر من خلال تفحص معطيات الجدول أدناه، والشكل البياني المستنبط من

الجدول رقم (07): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000- 2014).

الوحدة: مليون دولار أمريكي

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	السنة البيان
40378	39880	39797	37307	28009	23186	41246	26833	28750	25593	7396	14503	12100	12344	13792	الاتحاد الأوروبي
10344	11345	20029	24059	20278	15326	28614	22787	20546	14963	11054	7631	4602	4549	5825	منطقة التعاون والتنمية الاقتصادية
98	87	36	102	10	7	10	7	7	15	91	123	130	87	181	باقي دول أوروبا
1183	1234	4228	4270	2620	1841	2875	2596	2398	3124	1902	1220	951	1037	1672	أمريكا الجنوبية
5060	4445	4683	5168	4082	3320	3765	4004	1792	1218	686	507	456	476	210	آسيا دون البلدان العربية
648	778	958	810	694	564	793	746	591	621	521	315	248	315	55	بلدان العربية
3065	2754	2073	1586	1281	857	1626	760	515	418	407	260	250	275	254	بلدان المغرب العربي
110	76	62	146	79	93	365	42	14	49	26	13	50	26	29	بلدان إفريقيا

[http: www.ons.dz / comptes /monnaie .htm](http://www.ons.dz/comptes/monnaie.htm)

- المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للحمارك CNIS

لاستنباط النتائج بشكل أوضح نتابع مساهمة كل منطقة اقتصادية فيما يتعلق باستقطاب السلع الجزائرية أي الصادرات من خلال الشكل الموالي رقم (2-4) والذي يمثل منحني البياني للتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائر للفترة (2000-2014) وذلك حسب المناطق.

من خلال الجدول والشكل البياني السابقين يتضح أن الصادرات وزعت حسب المناطق الجغرافية حيث يتبين أنها تتوزع على المجموعات الآتية:

❖ **الاتحاد الأوروبي:** الأهمية والمكانة التي تحتلها بلدان الاتحاد الأوروبي كسوق لتصريف السلع الجزائرية طيلة فترة (2000-2014)، وذلك فهي تعتبر أهم زبون للجزائر حيث كانت تسجل نسب مختلفة من سنة 2000 إلى 2007 بمقدار ضئيل حيث سجلت سنة 2000 بمقدار 13792 مليون دولار أمريكي إلى أن تشهد ارتفاعا إلى أن تصل قيمة 41246 مليون دولار أمريكي في سنة 2008، تميزت بالانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى، لكن بمعدلات متقاربة لتستقر سنة 2014 بمقدار 40378 مليون دولار أمريكي، ويرجع سبب لعدة تبعات اقتصادية أثرت في حجم الصادرات وتوجهاتها.

❖ **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:** تأتي هذه مجموعة في المرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوروبي، فهي بذلك تصل إلى أعلى قيمة لها تقدر ب 28614 مليون دولار أمريكي سنة 2008، لتراجع سنة 2009 إلى قيمة 15326 مليون دولار أمريكي، تأثر بالأزمة العالمية التي مست بالدرجة الأولى الو. م. إ وقد استقطبت دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عدى دول الأوروبية حوالي 35,5 % من إجمالي الصادرات الجزائر وترفع لقيمة 20029 مليون دولار أمريكي سنة 2012 ، وتراجعت سنة 2013، 2014 على التوالي بمقدار 11345,10344 مليون دولار أمريكي.

❖ **باقي دول أوروبا:** عرفت صادرات الجزائرية نحو هذه المجموعة بالتراجع سنة 2000 قدرت ب 181 مليون دولار أمريكي إلى 2011 ب 102 مليون دولار أمريكي بعدها كانت لا تتجاوز 10 مليون دولار أمريكي سنة 2010 ثم تراجعت في سنة 2014 بقيمة 98 مليون دولار أمريكي.

❖ **آسيا (دون الدول العربي):** عرفت منطقة آسيا إقبال على الصادرات الجزائرية بلغت أقصاها سنة 2011 بقيمة 5168 مليون دولار أمريكي، ثم تبدأ بالانخفاض سنة 2014 بقيمة 5060 مليون دولار أمريكي.

❖ **الدول العربية (دون المغرب العربي):** والتي تضم 16 دولة فلم تحقق النتائج المرجوة منها لغياب تكامل اقتصادي عربي على أرض الواقع، وقدرت مساهمتها ب 1,2 % في استقطاب الصادرات الجزائرية، حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2000 بلغت 55 مليون دولار أمريكي، بينما 793 مليون دولار أمريكي في 2008، ثم

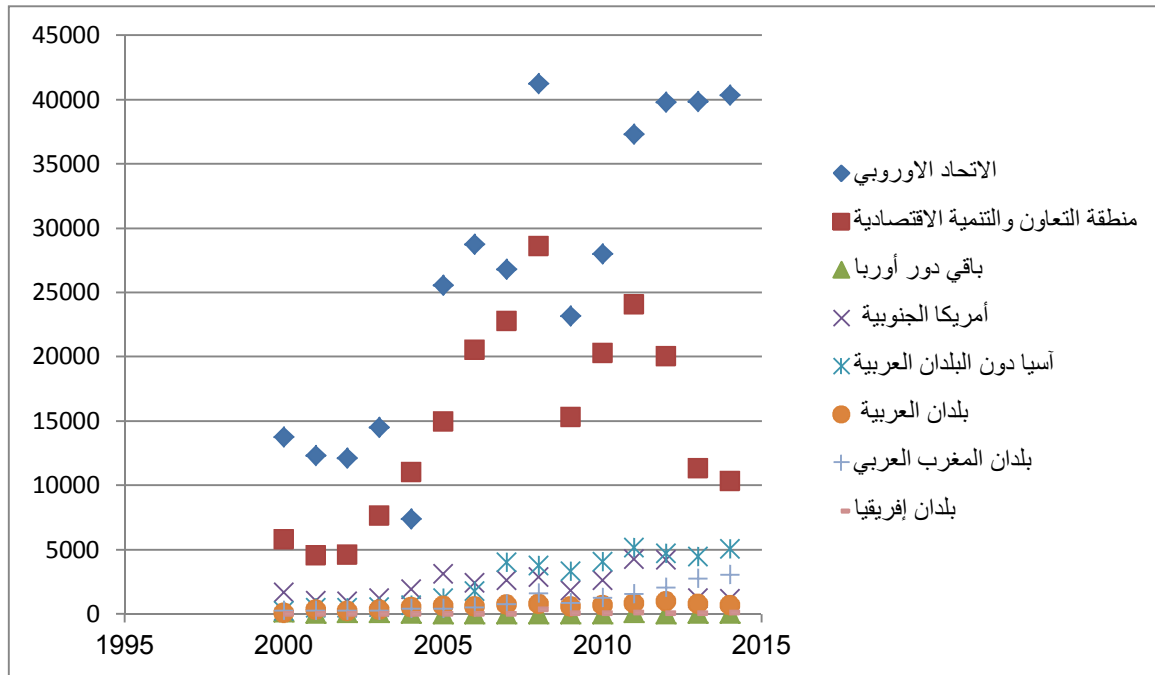
انخفضت سنة 2009 و 2010 على التوالي بمقدار 564 و 694 مليون دولار أمريكي لتعود الصعود مرة أخرى سنة 2011 حيث بلغت 810 مليون دولار أمريكي وانخفضت في 2014 ب 648 مليون دولار أمريكي ويرجع ذلك بالأساس إلى نشاط الجزائر في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تسعى لرفع حجم التجارة العربية البينية .

❖ **دول المغرب العربي:** على عكس الدول العربية فقد شهدت صادرات الجزائر ارتفاعا مستمرا نحو دول المغرب، والتي وصلت إلى أعلى قيمة خلال فترة الدراسة إلى قيمة 3065 مليون دولار أمريكي سنة 2014.

❖ **باقي دول إفريقيا:** فلا يختلف ما يلاحظ عليها عما لاحظناه على دول المحيط وبالتالي والمختصر المفيد فهي تمثل

أضعف الزبائن بالنسبة للجزائر .

الشكل رقم (2-3): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2014).



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول (08).

ثالثا: ترتيب أفضل عشر عملاء للجزائر في سنة 2014

من خلال بيانات الجدول رقم (09) المبين يتضح لنا أفضل زبون للجزائر على مستوى فرادي ويتعلق بالتوزيع حسب المناطق الاقتصادية خلال عام 2014 يبين معظم مبادلتنا الخارجية وتبقى دائما مستقطبة من طرف الوحدة مليون دولار أمريكي .

الجدول رقم (08): العملاء العشر الأوائل للجزائر سنة 2014

الوحدة: مليار دولار أمريكي

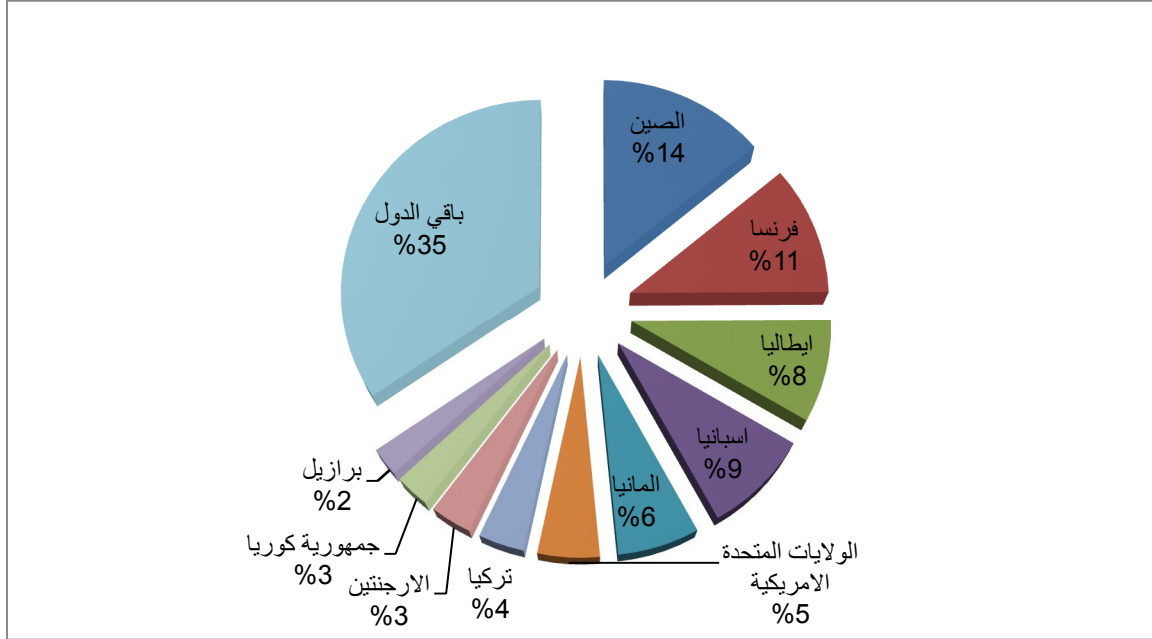
الدول	القيمة	نصيبها من الصادرات الجزائرية
الصين	8197	%14,05
فرنسا	6342	%10,87
إيطاليا	4983	% 8,54
إسبانيا	4982	% 8,54
ألمانيا	3774	% 6,47
الولايات المتحدة الأمريكية	2858	% 4,90
تركيا	2123	% 3,64
الأرجنتين	1932	% 3,31
جمهورية كوريا	1625	% 2,79
برازيل	1419	% 2,43
باقي الدول	20179	% 34,55

Source : statistique du commerce extérieur du l Algérie. 2014 .

نلاحظ أن الصين كأول مصدر إلى الجزائر للمرة الثانية على التوالي بواقع 8197 مليون دولار أمريكي في 2014 متقدمة على فرنسا التي كانت تستحوذ على المركز الأول لعشرات السنين، وهو تحول تاريخي لوضع المبادلات التجارية بين الجزائر، إلا أن حصتها في السوق الجزائرية تسجل انخفاضا مستمرا منذ عام 2000 بسبب تزايد المنافسة (إيطاليا، إسبانيا، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وخصوصا الصين) ويبدأ فرنسا استفادت أقل منافسيها من الانفتاح النسبي للاقتصاد الجزائري. وتليها إيطاليا بنسبة 8,54 % ثم إسبانيا بنفس النسبة ثم ألمانيا في المرتبة الخامسة والولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة السادسة.

أما باقي دول الأخرى تتراوح نسبتها ما بين 3 % إلى 2 % وهذا ما توضحه الشكل رقم (2- 5).

الشكل رقم (2- 4): لعملاء العشر الأوائل للجزائر سنة 2014



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول (09).

المطلب الثاني: الواردات.

لا يختلف وضع الواردات الجزائرية عن وضع الصادرات، حيث تشكل السوق الأوروبية أيضا المورد الرئيسي للجزائر كما تعتبر سلع التجهيز الصناعي أهم سلع المستوردة من الخارج، ويمكننا استعراض الجدول المبين للتركيبة السلعية للواردات.

أولا: التركيبة السلعية للواردات الجزائرية.

من أجل توضيح بنية الواردات الجزائرية واستنباط بعض السمات المميزة لها نستعين بالجدول رقم (10) الذي يوضح أهم المجموعات السلعية التي تتكون منها الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2014، ويتعلق الأمر بمجموعة سلع التجهيز الصناعي، المواد الغذائية، المنتجات نصف مصنعة، سلع الاستهلاك غير الغذائية، إضافة إلى المواد الخام.

الجدول رقم (09): التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000 – 2014).

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المواد الغذائية	2415	2395	2740	2678	3604	3587	7300	4954	7883	5863	3465	9805	9023	9572	11005
الطاقة والزيوت	129	139	145	114	173	211	843	324	594	549	892	143	4955	4356	2851
مواد خام	428	478	562	689	803	751	195	1325	1394	1200	1260	415	1839	1766	1884
منتجات نصف مصنعة	1655	1872	2336	2857	9591	4081	828	7105	10014	10165	9230	232	10629	10810	12740
سلع تجهيز الفلاحية	85	155	148	129	208	149	96	146	174	233	301	104	329	449	657
سلع تجهيز الصناعية	3068	3435	4423	4955	7020	8452	8528	8514	13099	15139	5909	645.68	13604	15745	18906
سلع استهلاكية	1393	1499	1655	2112	2765	3106	3400	5243	6397	6145	5360	1590	9997	12205	10287
المجموع	9173	9940	12009	13525	18199	20357	54613	27631	39479	39294	40210	5120	50376	54903	583303

Source : direction général des douanes centre national de l'informatique et de statistique C.N.I.S voire le site :

www.douanes.dz

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن الواردات الجزائرية قد عرفت تزايد في قيمتها بشكل تصاعدي خلال الفترة (2000 – 2014)، حيث قدرت أقل قيمة لها بـ 9173 مليون دولار أمريكي سنة 2000، وأخذت أعلى قيمة لها بـ 583303 مليون دولار أمريكي سنة 2014، وهذه الزيادة في الواردات تدل على الارتباط الكبير بالأسواق الخارجية خاصة أن اتفاقية الجزائر مع الاتحاد الأوروبي دخلت حيز التنفيذ ابتداء من 2000. إلا أن هذا التزايد يتخلله انخفاض طفيف لقيمة الواردات الجزائرية سنة 2009، حيث قدرت قيمتها بـ 39297 مليون دولار أمريكي، مقارنة بسنة 2008 حيث كانت قيمتها 39479 مليون دولار أمريكي، ثم رجعت قيمة الواردات بالتزايد في السنوات المقبلة. وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية التي شهدتها هذه الفترة، حيث انخفض سعر البترول وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية. حيث نلاحظ أن من بين المجموعات السلعية الأكثر تضررا هي المواد الغذائية والتجهيزات الصناعية، حيث انخفضت المواد الغذائية المستوردة من 121 إلى 113 مليون دولار أمريكي سنة 2008، 2009 على التوالي أما سلع التجهيز الصناعي انخفضت قيمتها من 67 إلى 42 مليون دولار أمريكي سنة 2008، 2009 على التوالي.

أما من الناحية الأهمية فيمكن ترتيب المواد المشكلة للواردات الجزائرية كالتالي:

❖ **سلع التجهيز الصناعي :** تحتل المرتبة الأولى بالنسبة للمجموعات السلعية الأخرى من حيث أهميتها.

حيث تحظى سلع التجهيز الصناعي كل سنة بنسب معتبرة من إجمالي الواردات، لكونها ضرورية لمواصلة عملية الاستراتيجية التنموية التي اتخذتها الدولة للنهوض بالاقتصاد، خاصة لخدمة التصنيع من أجل التصدير لتشجيع صادراتها، والمتمثلة أساسا في الآلات ومعدات النقل ... إلخ، حيث أخذت قيمتها بالتزايد من أدنى قيمة لها خلال سنة 2000 حيث قدرت بـ 3068 مليون دولار أمريكي من إجمالي الواردات. أما أعلى قيمة لها كانت سنة 2014 المقدرة بـ 18906 مليون دولار أمريكي.

❖ **المنتجات نصف المصنعة:** تحتل المنتجات نصف المصنعة والمتمثلة أساسا في قطع الغيار ومنتجات أخرى

تأتي في المرتبة الثانية في قائمة المواد المستوردة بعد سلع التجهيز الصناعي، فهي من بين المنتجات اللازمة لمواصلة تشغيل عجلات الإنتاج في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. وقد بلغت قيمتها بـ 12740 مليون دولار أمريكي سنة 2014 أي تمثل نسبة 21,19 %، وهي أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة وقيمة 1655 مليون دولار أمريكي سنة 2000 وهي أدنى قيمة خلال هذه الفترة.

❖ **المواد الغذائية :** تحتل المواد الغذائية المرتبة الثالثة بعد سلع التجهيز الصناعي والمنتجات نصف مصنعة في

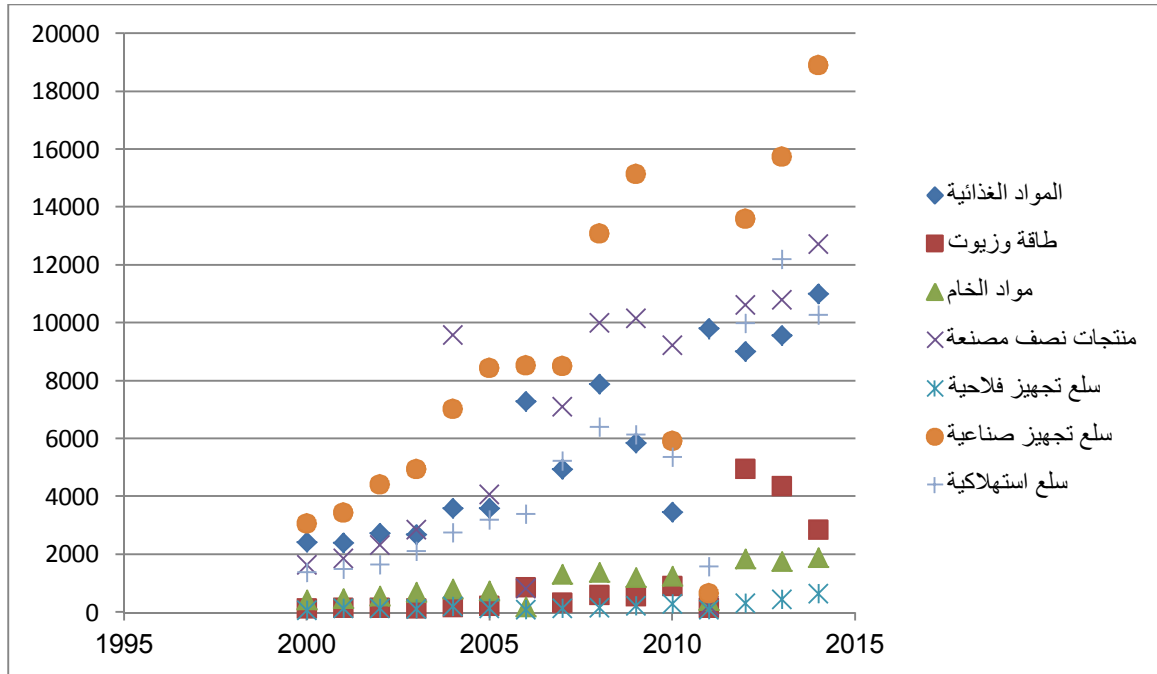
قائمة المواد المشكلة لمجموع الواردات من حيث الأهمية، وتتمثل أساسا في الحبوب، السكر، والحليب بالإضافة

إلى مواد غذائية أخرى، وقد أخذت أدنى قيمة لها سنة 2001 ب 2395 مليون دولار أمريكي . وأخذت أعلى قيمة لها سنة 2014 ب 11005 مليون دولار أمريكي من إجمالي الواردات .

❖ أما بالنسبة لبقية المواد المستوردة كالسلع الاستهلاكية، المواد الأولية، الطاقة والزيوت و سلع التجهيز الفلاحية فتحتل المراتب الأخيرة من حيث الأهمية، وهذا نظرا لتوفير البترول من جهة، والمواد الأولية والمنتجات التامة بالإضافة إلى الطاقة والزيوت ...إلخ.

وفي الشكل الموالي يمكن توضيح ما سبق الترتيب حسب الأهمية لكل سلعة مستوردة لكل عام على حدى والشكل كالاتي:

الشكل رقم (2-5): التركيبة السلعية للواردات للجزائر خلال الفترة (2000 – 2014) .



مصدر: من إعداد طالبان بالاعتماد على معطيات الجدول (10).

ثانيا: التوزيع الجغرافي للواردات للجزائر.

كلما كان هناك تنوع في مصادر واردات دولة ما كلما كان الضغط الاقتصادي ومالها من تأثيرات على مختلف جوانب الاقتصادي لهذه الدولة وبالنسبة للاقتصاد الجزائري فان مجموعة قليلة من المناطق تسيطر على وارداته خلال فترة الدراسة، يأتي في مقدمتها الاتحاد الأوروبي وفيما يلي نوضح ذلك:

الجدول رقم (11): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000 – 2014).

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الاتحاد الأوروبي	5256	5903	6723	7954	10190	10900	11726	14427	20985	20772	207020	24616	26333	27232	29684
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	2094	2225	2485	2242	3110	3334	3738	5363	7245	6435	5619	6219	6160	7012	8436
باقي دول أوروبا	603	636	757	855	1526	1491	777	715	659	728	388	579	1652	936	886
أمريكا الجنوبية	142	169	385	567	1071	1235	1281	1672	2172	1866	2380	3931	3590	3642	3815
آسيا دون البلدان العربية	599	579	943	1206	1554	2487	3055	4318	6916	7574	8280	8873	9538	10543	12619
البلدان العربية دون بلدان المغرب العربي	144	179	366	47	474	418	493	621	705	1089	1262	1760	1555	1752	1962
بلدان المحيط	92	127	418	66	127	31	—	—	—	2	—	—	—	—	—
بلدان المغرب العربي	52	72	127	120	160	216	235	284	995	478	544	691	807	712	738
بلدان إفريقيا	119	85	87	125	129	149	148	231	395	350	396	578	741	523	440

Source : direction générale des douanes centre nationale de l'informatique et de statistique ; voire le cite : www.douane.dz

— المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CINS

من خلال تتبعنا لبيانات الجدول رقم (11)، ومن خلال التدقيق في مجموع القيم لكل مجموعة اقتصادية نجد أن الاتحاد الأوروبي يحتل المرتبة الأولى من مجموع الأسواق الممونة للجزائر، وبالتالي فالسوق الأوروبية تلي أكثر من نصف حاجات الجزائر من السلع الأجنبية حيث بلغت مساهمتها النسبية خلال فترة الدراسة إلى إجمالي الواردات الجزائرية 52,1% .

إذا أضفنا إلى مجموعة الاتحاد الأوروبي باقي الأوروبية غير المنضمة إلى هذا التكتل الاقتصادي نجد في بعض سنوات الدراسة أن نصيب النسبي للواردات الجزائرية القادمة من أوروبا قارب ثلثي واردات الجزائر.

❖ **المنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية:** عدا الدول الأوروبية فقد صدرت للجزائر خلال فترة الدراسة حوالي 40,6 مليون دولار أمريكي وبهذه القيمة احتلت هذه المجموعة المرتبة الثانية من حيث تمويل السوق الجزائرية بالمنتجات الأجنبية.

❖ **باقي الدول الأوروبية:** تميزت قيمتها بالتذبذب أي بالتراوح بين الزيادة والنقصان، حيث سجلت أدنى قيمة لها سنة 2010 بقيمة 388 مليون دولار أمريكي، بينما سجلت أعلى قيمة لها سنة 2004 بقيمة 1526 مليون دولار أمريكي، وربما يفسر انخفاض القيم في السنوات الأخيرة نظرا لتوجه بعض هذه الدول إلى الانضمام إلى مجموعة الاتحاد الأوروبي ما يفسر تحول نصيب هذه الدول إلى مجموع نصيب الاتحاد الأوروبي من الواردات الجزائرية.

❖ **آسيا (دون الدول العربية):** احتلت هذه المجموعة المرتبة الثالثة ضمن مجموعة الموردين للجزائر، حيث مثلت حصتها 15,8% ويعود احتلال هذه المجموعة للمرتبة الثالثة للدور الكبير الذي تلعبه الصين في تمويل السوق الجزائرية بمختلف السلع والتجهيزات.

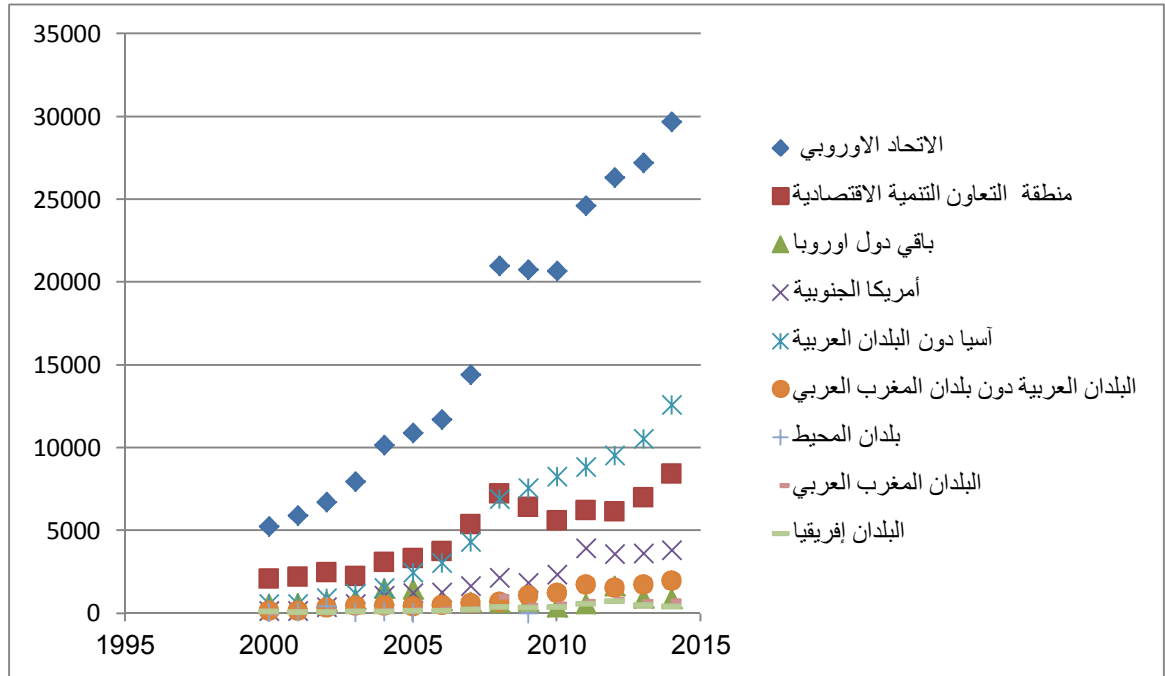
❖ **دول المحيط:** أن معاملاتها التجارية مع الجزائر تكاد لا تذكر بنسبة مساهمة مساوية إلى 0.1% وهو نفس ما قلناه عن معاملات نفس المجموعة مع الصادرات السلعية للجزائر.

بلدان العربية (دون بلدن المغرب العربي): فقد بلغ مجموع صادراتها نحو الجزائر بـ 8315 مليون دولار أمريكي خلال خمسة عشر سنة المغطاة من الدراسة ولكي نوضح أنها نسبة ضئيلة فهي أقل من صادرات الاتحاد الأوروبي للجزائر، وقد بلغت الحصة النسبية للدول العربية في تمويل الأسواق الجزائرية نسبة 5% من إجمالي الواردات الجزائرية للفترة (2000-2014) وهذا النسبة تفسر أمرا وتوضح آخر، فهي تفسر ضعف التجارة

العربية البينية، وضالة مبادلات الجزائر الخارجية مع العالم العربي في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كما توضح توجه المستهلك الجزائري نحو المنتجات الأوروبية وعدم رغبته في المنتجات العربية .

دول إفريقيا: فبيانات الجدول توضح تماما أن السوق الجزائرية عن منتجاتها، لكن الشيء الايجابي الذي يمكن حسابه لهذه المجموعة أن صادراتها نحو الجزائر تتزايد من سنة لأخرى انطلاقا من سنة 2005 إلى 2014. نلاحظ من الجدول السابق أن النسب توزيع الواردات الجزائرية على مختلف الأقاليم تختلف من منطقة إلى أخرى وهذا ما يبينه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (2 - 6): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة (2000 - 2014).



المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول (11).

من خلال ملاحظة الشكل الجدول والشكل البياني يتبين لنا للوهلة الأولى للنتائج المستنتجة من تحليل الجدول رقم (11) وعلى وجه الخصوص الدور الرئيسي والبارز الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي في تمويل السوق الجزائرية بمختلف السلع، كما يمكننا ملاحظة أن مجموعة الاتحاد الأوروبي ومنطقة التعاون والتنمية الاقتصادية ساهمت ب 71,1% إذا أضفنا لها مساهمة الدول الأوروبية غير المنظمة للاتحاد الأوروبي لتصبح النسبة 74,2% وبالتالي فإن أرباع الطلب الخارجي الجزائري يتم من خلال قارتي أمريكا الشمالية وأوروبا .

ثالثا: ترتيب أفضل عشر موردين للجزائر في 2014.

من خلال ملاحظتنا لبيانات الجدول نجد أن هناك 16 دولة تبادلتها فيما بينها احتلال المراكز العشرة الأولى لأفضل موردين للسوق الجزائرية لسنة 2014.

الجدول رقم (11): الموردون العشر الأوائل للجزائر خلال سنة 2014

الوحدة: مليون دولار أمريكي

الدول	القيمة	نصيبها من الواردات الجزائرية
اسبانيا	9713	% 15,43
ايطاليا	8369	% 13,29
فرنسا	6744	% 10,71
بريطانيا العظمى	5482	% 8,71
هولندا	5080	% 8,07
الولايات المتحدة الأمريكية	4691	% 7,45
تركيا	2905	% 4,61
البرازيل	2709	% 4,30
بلجيكا	2155	% 3,42
الصين	1817	% 2,89
باقي الدول	13298	% 21,12

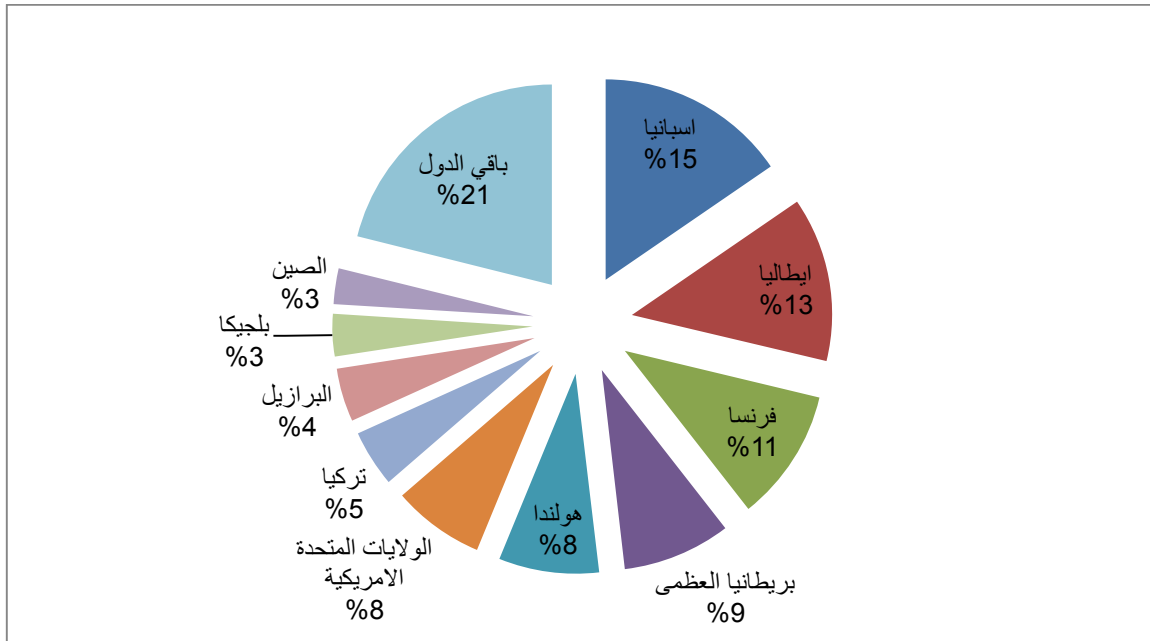
Source : statistique du commerce exterieur du L Algérie. 2014 .

سجلنا على صعيد الترتيب أن اسبانيا هي مورد الأول للجزائر في سنة 2014 بمقدار 9713 مليون دولار أمريكي بنسبة 15,43% من إجمالي الواردات. ما يعني أن حوالي خمس الطلب الخارجي للجزائر تلبيه السلع اسبانية.

نلاحظ أن المساهمة النسبية الإجمالية للفترة (2000-2014) في الواردات الجزائرية أن إيطاليا جاءت في المرتبة الثانية بنسبة 13,29 %. أما فرنسا فقد جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة 10,71 % ثم جاءت بريطانيا العظمى وهولندا ما يقارب 8,71 % .

بينما جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة السادسة بحوالي 7,45 % من إجمالي الواردات أما تركيا جاءت سابعة بنسبة 4,61 % والبرازيل ثامنة ب 4,30 % كنسبة مساهمة في إجمالي الواردات الجزائرية لسنة 2014. أما بالنسبة لباقي دول العالم التي سجلت ضمن هذا الترتيب فيحسب بلجيكا والصين تواجدتهما ضمن ستة مرات بمساهمة بنسبة 3,42 و 2,89 على التوالي من واردات الجزائر خلال سنة 2014. وهذا ما يوضحه الشكل البياني رقم (2 - 8) لموردون العشر الأوائل للجزائر خلال سنة 2014.

الشكل رقم (2 - 7): الموردون العشر الأوائل للجزائر خلال سنة 2014



المصدر: من إعداد الطالبتان من الاعتماد مع معطيات الجدول (12).

المطلب الثالث: ميزان المدفوعات الجزائري.

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى دراسة تحويلية لميزان المدفوعات الجزائري من خلال تحليل أرصدته خلال الفترة الأخيرة، في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر لمعرفة الوضعية الاقتصادية للدولة.

أولا: تطورات ميزان مدفوعات 2000-2014.

فقد كانت هذه الفترة مجالا لتقلبات اقتصاديات عديدة مست القطاعات الاقتصادية الجزائرية والتي أثرت على الوضعية العامة لميزان المدفوعات وخاصة على ظل اتجاه الجزائر نحو جذب رأس المال الأجنبي والاستثمار الأجنبي المباشر IDE خصوصا وتبين أهم التطورات لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2014).

من خلال سلسلة من موازين المدفوعات والذي يوضح معاملات الجزائر في السلع والخدمات وتظهر هذه الأخيرة في الحساب الجاري وأيضا في المعاملات التي تتضمن أصولا وخصوصا مالية مع العالم الخارجي ومعاملات تدون كتحويلات دون مقابل والتي يبرزها حساب رأس المال كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (12): تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2014).

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
البيان	رصيد الميزان التجاري	رصيد الميزان العملي	رصيد الميزان كلى	رصيد الميزان العملي	رصيد الميزان التجاري	رصيد الميزان كلى	رصيد الميزان العملي	رصيد الميزان التجاري	رصيد الميزان كلى	رصيد الميزان العملي	رصيد الميزان التجاري	رصيد الميزان كلى	رصيد الميزان العملي	رصيد الميزان التجاري	رصيد الميزان كلى
رصيد الميزان التجاري	8.93	7.06	4.36	8.84	11.12	21.72	28.95	30.54	34.45	7.78	18.20	25.96	20.17	9.42	32
رصيد الميزان العملي	- 1.36	- 0.87	- 0.71	- 1.37	- 1.87	- 4.78	- 1.12	- 0.99	2.54	3.45	3.42	2.38	- 0.24	- 0.72	3.55
رصيد الميزان كلى	7.57	6.19	3.65	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99	11.23	21.62	28.34	19.93	8.7	- 5.88

المصدر: البنك الجزائري، النشرات الإحصائية الثلاثية: مارس 2001، ديسمبر 2005، ديسمبر 2008، سبتمبر وجوان 2015، ص 15. نقلا على الموقع الإلكتروني

[http://w.w.bank.of.algeria.dz/html/bulletim statistique. Html](http://w.w.bank.of.algeria.dz/html/bulletim%20statistique.Html)

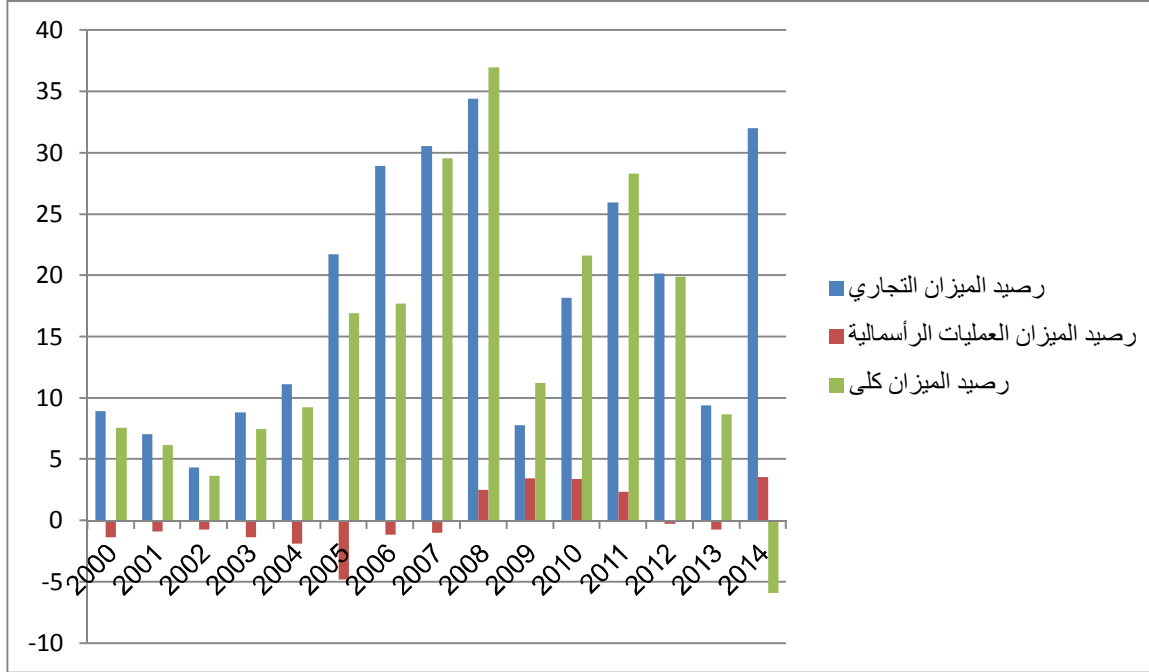
1. على مستوى الميزان التجاري: يمثل الحساب الجاري المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية فيستقبل رصيد كل حساب من هم فسجل حساب العمليات الجارية لميزان المدفوعات فائضا طول الفترة الممتدة بين 2000-2014 . ففي سنة 2000 بلغ الفائض المحقق حوالي 9 مليار دولار أمريكي وفي سنة 2001 بلغ 7 مليار دولار أمريكي لينخفض هذا الفائض إلى 4.36 مليار دولار أمريكي سنة 2002 وحسب هذا الفائض هو ارتفاع محسوس في الصادرات التغطية بسبب ارتفاع أسعار النفط ، ولقد حقق فائض خلال الفترة سنة 2003-2008 وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول فبلغ البرميل أعلى قيمة له قدرت بأكثر من 145 دولار للبرميل عن سنة 2007 وانخفض الفائض سنة 2009 إلى حوالي 8 مليار دولار فزيادة الصادرات ب 29.5% لانخفاض سعر البترول فوصل سعر البرميل الواحد إلى 62.95 مليار دولار للبرميل . وارتفع من سنة 2010 إلى 2012 ، ثم انخفض في سنة 2013 بسبب تراجع أسعار البترول ثم ارتفع في سنة 2014 بمقدار 32 مليار دولار أمريكي .

2. على مستوى حساب رأس المال: يعتبر الحساب الثاني لميزان المدفوعات ويمثل صافي التحركات الرسمية والخاصة لرؤوس الأموال والتي تتمثل في القروض الخارجية وأقساطها المسددة بالإضافة إلى الحركة الاستثمارية الأجنبية، وقد عرف ميزان حساب رأس المال رسيدا سلبيا طول الفترة 2000 - 2005 ، فنلاحظ أن أكبر عجز سجله في الفترة أين قدر العجز 1.36 و 4.78 مليار دولار أمريكي على التوالي نتيجة زيادة التدفقات باتجاه الخارج، وعرف هذا الحساب قدره 1.22 مليار دولار أمريكي سنة 2006 وذلك راجع لانخفاض قيمة الدولار مقابل الأورو، أما في نهاية سنة 2007 كان في وضعية جيدة بحيث كان شبه معدوم 0.99 مليار دولار أمريكي وهذا يعكس حالة المديونية الخارجية بحيث حملة التصفية التي قامت بها الدولة الجزائرية، فانخفض صافي التدفقات النقدية نحو الخارج لكن من بداية سنة 2008 لوحظ أن حساب رأس المال حقق فائض قدره 2.54 مليار دولار أمريكي و 3.45 مليار دولار أمريكي سنة 2009، وهذا السبب المديونية الخارجية وارتفاع حركية القروض الخارجية مع ارتفاع حصتها لدى صندوق النقد الدولي من وحدات السحب الخاصة و 3,42 و 2,38 مليار دولار أمريكي على التوالي سنة 2010-2011 وكان في وضعية جيدة بحيث كان شبه منعدم 0,24 و 0,74 مليار دولار أمريكي في سنتين 2011 و 2013، وحقق فائض قدره 3,55 مليار دولار أمريكي سنة 2014.

وأخير نشرير إلى أن ميزان المدفوعات الجزائري حقق فائض طول الفترة 2006-2014 بلغ أعلى قيمة له سنة 2008 ب 39.99 مليار دولار أمريكي والسبب الرئيسي في هذه الفوائض المحققة ارتفاع أسعار البترول الذي

يؤدي بارتفاع حصيلة الصادرات، وعند انخفاض الصادرات سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 انخفاض فائض ميزان المدفوعات إلى 3.45 مليار دولار أمريكي.

الشكل رقم (2-8): تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2014).



المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول (13).

المبحث الثالث: أثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على ميزان المدفوعات.

إن الجزائر تباع بترولها وغازها بالدولار كعملة دولية تجري بها المبادلات الواسعة باتفاق بين جميع الأطراف ولكنها تستورد وتشترى حاجاتها من المواد الغذائية والتجهيزات الصناعية وغير ذلك من ضروريات الاقتصاد، من البلدان الأوروبية ذات العملة الغالية "الأورو" بنسبة كبيرة بالمقارنة مع البلدان إلى تباع بضائعها بالدولار، ونظرا للاتساع الكبير في الفارق بين العملتين، فإن الجزائر تتكبد خسائر تزيد على مئات الملايين لدولارات.

المطلب الأول: أثر انخفاض الدولار مقابل الأورو على الميزان التجاري.

تراجع سعر صرف الدولار مقابل الأورو بنسبة تفوق 31.1 % منذ صدور الأورو كعملة أوروبية موحدة، وقد واصل الدولار هبوطه حتى تجاوز 1.4579 دولار مقابل الأورو كما انخفض الدولار أيضا مقابل سلة من العملات الرئيسية، ونظرا للدور الذي يلعبه الدولار في الاقتصاد الوطني، فإن هذا الانخفاض المستمر إلى تأثير كبيرا على الاقتصاد الجزائري وبما أن شريك الاقتصاد الأول للجزائر هو الاتحاد الأوروبي ، مما يعني أن تسوية المبادلات التجارية معظمها تتم بالأورو أي أن ارتفاع سعر صرف الأورو يكلف الجزائر خسارة تتمثل في الفارق بين سعر صرف الدولار والاورو ، وقبل التطرق إلى أثر ارتفاع الاورو مقابل الدولار على الميزان التجاري سنقوم بالتطرق إلى دراسة هذا الأثر على كل من الصادرات والواردات.

اولا: أثر انخفاض في سعر صرف الدولار مقابل الاورو على الصادرات.

لاشك أن انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو له أثر على الصادرات ، إلا أن هذا الأثر ليس بالدرجة المتوقعة على الواردات ، على الأقل في المدى القصير ، وذلك لكون أغلب الصادرات الجزائرية من المنتجات النفطية ، والتي تتجاوز 97 من إجمالي الصادرات إلا أن انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الاورو يؤثر على أسعار المحروقات .وخاصة إن أسعار المحروقات مرتبطة أساسا بتراجع قيمة الدولار مقابل الاورو .

إن ارتفاع سعر البترول ووصوله إلى أرقام قياسية جراء انخفاض الدولار مقابل الأورو حد من تأثير تقلب سعر الصرف على الصادرات الجزائرية ويخفي هذه المشكلة على الأقل مؤقتا إلا أن ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار يقلل من القدرة الشرائية لعائدات الجزائر (بحكم أنها بالدولار) ، وهذا ما ذهب إليه "عبد اللطيف بن اشنهو " (الوزير السابق للمالية) بقوله: "أن يرميل النفط المقدّر ب 50 دولار لا يساوي سوى 30 دولار في

الحقيقة ، وبالتالي فإن متوسط الأسعار سنة 2005 هي ذاتها التي سجلت سنة 2000 "ولتحليل أثر تغير سعر الصرف على الصادرات ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (13): مقارنة بين التغيرات النسبية لسعر صرف الدولار مقابل الأورو ومعدل التغير في سعر البترول وقيمة الصادرات

الوحدة: النسبة المئوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
التغير النسبي في الصادرات	74.42	11.74 -	-1.75	29.87	31.74	43.78	18.1 5	10.16	31.81	-43.08	26.36	27.51	-1.45	-9.79	-7.29
التغير النسبي في سعر البترول	55.3	11.42 -	-1.77	15.02	33.20	41.33	20.5 1	14	33.37	37.63	28.68	40.09	-0.88	-1.89	-8.88
التغير النسبي في سعر الصرف	16.38	2.20	-5.31	15.87 -	-8.93	-1.89	-3.54	-8.36	-3.85	2.35	-4.73	4.82	-7.54	3.26	-8.89

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على

بنك الجزائر النشرة الاحصائية ، رقم 11 سبتمبر 2010.

بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية مارس و ديسمبر 2015، ص:15.

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوبك) التقرير الاحصائي السنوي 2015، ص:110.

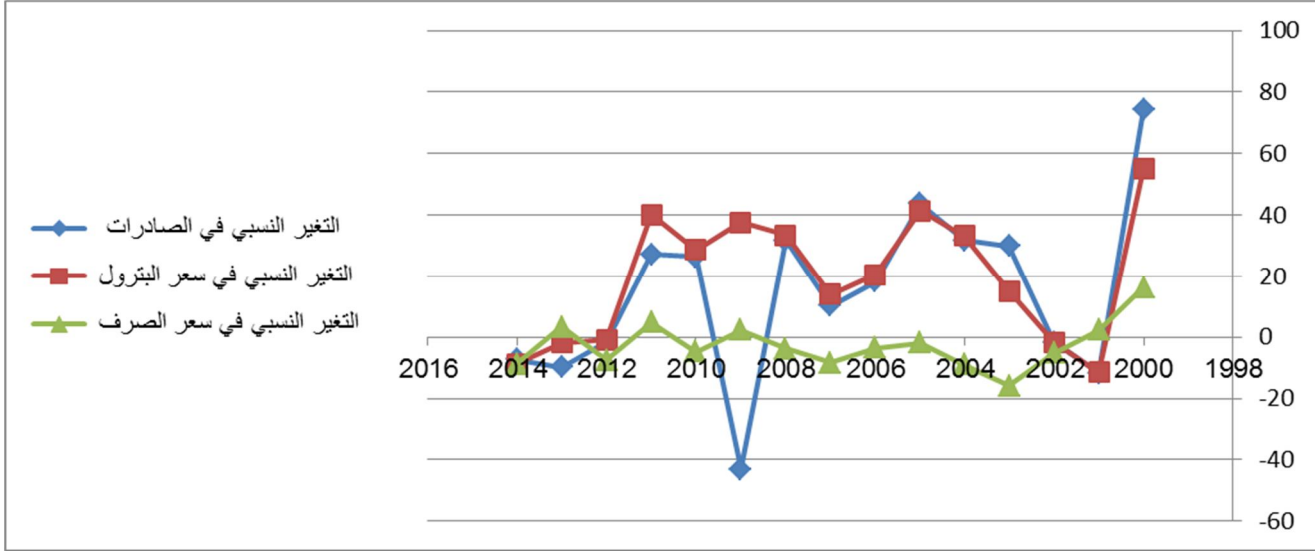
Source-Rapport statistiques de commerce extérieur de l'algerie période : Année2009 voire : www. Douanes.dz

- <http://www.ons.dz/comptes/monnaie.html>

والشكل رقم (1-3) يوضح ذلك:

الشكل رقم (1-3)

مقارنة بين التغيرات النسبية لسعر صرف الدولار مقابل الأورو ومعدل التغير في سعر البترول وقيمة الصادرات (2000-2014)



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا معطيات على الجدول رقم (14)

من خلال الجدول السابق و المنحنى يتضح أن التغيرات في الصادرات الجزائرية كانت غير متوافقة مع التغير في أسعار الصرف في أغلب الأحيان. فخلال سنة 2000 كانت نسبة الصادرات مرتفعة لتصل 74.42% وفي سنة 2001 ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الأورو ب 2.20% عوض أن ترتفع قيمة الصادرات انخفضت قيمتها ب 11.74% عن السنة السابقة ثم ارتفاع نوعا ما خلال مرحلة من 2003 الى 2005 ثم العودة الى الانخفاض مجددا بنسب متباعدة وصلت الى ما دون الصفر خلال سنة 2009 ثم ارتفاع طفيف و في مرحلة الاخيرة من 2012 الى 2014 نلاحظ انخفاض.

اما فيما يخص سعر البترول نلاحظ ان نسب التغير في سعر البترول خلال سنة 2000 باعتبارها سنة اساس بلغ 55.3% ثم شهد انخفاض كبير خلال سنتي 2001-2002. ثم ارتفاع متذبذب اذ وصل الى 43.33% خلال سنة 2005 كأعلى نسبة ارتفاع ثم انخفاض كبير في السنوات الثلاث الاخيرة. اما في فيما يخص تغير في سعر الصرف فكان في تقلب مستمر لكن طفيف.

من خلال الجدول و الرسم البياني نجد انه تغيرات نسبة الصادرات وسعر البترول متوافقة في الارتفاع والانخفاض خلال السنوات الاولى من 2000 الى 2007 لكن خلال سنة 2008 هناك انخفاض سحيق لنسبة الصادرات في حين وجود ارتفاع طفيف لسعر البترول وذلك لوجود الازمة الاقتصادية.

وخلال السنوات المالية (2012-2014) عاد التوافق بينهما ويعود ذلك الى ان صادرات المحروقات مهيمنة بصفة كبيرة على الصادرات الجزائرية، ونستخلص ايضا انه يوجد ارتباط كبير بين التغير في سعر البترول والتغير في الصادرات وهذا ما يؤكد أن لسعر البترول أثر كبير على الصادرات ، بل أن الصادرات في الجزائر تعتمد كلياً على أسعار البترول والكمية المصدرة منه.

- لا يوجد توافق بين التغير في سعر الصرف والتغير في أسعار البترول، وذلك لأن أسعار البترول تتأثر بالكثير من المتغيرات.

ثانياً. أثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الاورو على الواردات:

تؤمن الجزائر غالبية وارداتها من الدول الأوروبية كما تزداد قيمة هذه الواردات كل سنة إذ أن أكثر من 50 % من واردات الجزائر تتم تسويتها بالأورو ويلعب القرب الجغرافي بين الجزائر وأوروبا دوراً كبيراً في تطوير العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية ، غير أن هذا الواقع يؤثر كثيراً على فاتورة الواردات نظراً لارتفاع قيمة الاورو في مقابل الدولار ، الذي تحد من القدرة الشرائية كعائدات الجزائر النفطية التي تعد بالدولار الأمريكي ، فمن خلال الجدول التالي نلاحظ أن كلفة الواردات التي يتم دفع قيمتها بالأورو أكبر مما هي عليه اذ ما تم تقييمها بالدولار.

الجدول رقم (14): الواردات في الجزائر من منطقة الاتحاد الأوروبي بعملتي الدولار والاورو خلال الفترة 2000-2014.

الوحدة: المليون أورو والمليون دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة الواردات من منطقة الاتحاد الأوروبي (بالأورو)	57413	6558	7082	7039	8138	8903	8949	10261	14714.68	14908-+	6643.49	14509.18	23207.29	25308.71	25925.48
معدل	-	-88.57	7.99	-0.59	15.59	9.40	0.5	14.66	43.39	1.37	-55.43	118.39	59.94	9.36	2.43
سعر صرف الدولار مقابل الاورو	1.087	1.111	1.052	0.885	0.806	0.791	0.763	0.722	0.7012	0.7177	1.327	1.391	1.286	1.328	1.209
قيمة الواردات من منطقة الاتحاد الأوروبي (بالدولار)	5256	5903	6732	7959	10190	10900	11726	14427	20985	20772	7540	16469	26339	28724	29424
معدل النمو	-	12.30	14.04	18.51	26.94	11.47	4.21	21.17	45.45	-1.01	-63.70	118.42	59.93	9.05	2.43

المصدر: انظر الموقع

www.douane.dz:

Statiques du commerce extérieur d'Algérie .période; année 2014

صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد 2014-2015 ص: 330 .

ارتفاع قيمة الاورو مقابل الدولار منذ سنة 2003 بالخصوص بمعدل يتراوح بين 1.1 دولار إلى 1.48 دولار مقابل 1 واحد اورو في أكتوبر 2009 كأعلى حد قياسي تسجله العملة أضحى يمثل عبئا يتمثل في ارتفاع كلفة الواردات الجزائرية من منطقة الاتحاد الأوروبي.

فمن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه منذ سنة 2003 أي مع انخفاض قيمة الدولار نلاحظ كلما زاد انخفاض الدولار أمام الاورو وازداد الفرق بين التقييمين ، وبالتالي فان تكلفة الواردات بالأورو أكبر ما هي عليه فمثلا ما تم استيراده من منطقة الاتحاد الأوروبي سنة 2008 قدر ب 147.4 مليون أورو اي بمعدل نمو قدر ب 43.39 عن سنة 2007، في حين بلغ بالدولار الأمريكي ما قيمته 20985 مليون دولار بمعدل نمو قدر ب 45.45 % عن سنة 2007 أي أن تكلفة الواردات التي يتم دفعها بالأورو زادت بنسبة أكبر من هي عليه نتيجة انخفاض القدرة الشرائية للدولار الأمريكي، كما ذكر سابقا أن ارتفاع سعر صرف الاورو مقابل الدولار أدى إلى زيادة تكاليف الواردات التي بدورها أدت إلى ارتفاع معدل السعر، وبالتالي زيادة التضخم المستورد .

كما نلاحظ أن قيمة الواردات من منطقة اتحاد الأوربي بالدولار و الأورو كانت في ارتفاع مستمر طوال فترة ممتدة من 2010 الى 2014 إلا أنها لم تكن متوافقة مع سعر صرف دولار مقابل أورو لان قيمه كانت في تقلب مستمر . وللتوضيح أكثر ندرج الجدول التالي الذي يوضح التغيرات النسبية لسعر الصرف الدولار مقابل الأورو والتغير النسبي في قيمة الواردات وسعر البترول.

الوحدة : النسبة المئوية

الجدول رقم (15): مقارنة بين التغيرات النسبية لسعر صرف الدولار مقابل الاورو ومعدل التغير في سعر البترول وقيمة الواردات (2014-2000)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
التغير في الواردات	4.35	1.39	26.68	10.90	34.76	5.57	8.49	28.78	42.88	40.47	196.09	20.67	209.88	6.63	8.51
التغير في سعر البترول	55.3	11.42 -	1.77	15.02	33.20	41.33	20.51	14	33.37	37.63	28.68	40.09	-0.88	-1.89	-8.88
التغير في سعر الصرف	16.38	2.20	5.31	15.87	8.93	-1.89	-3.54	-8.36	3.85	2.53	-4.73	4.82	-7.54	3.26	-8.89

المصدر : انظر الموقع www.douane.dz

المصدر : بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية مارس و ديسمبر 2015، ص:15.

صندوق النقد العربي ،التقرير العربي الموحد، 2011-2014، ص:ص:96-110.

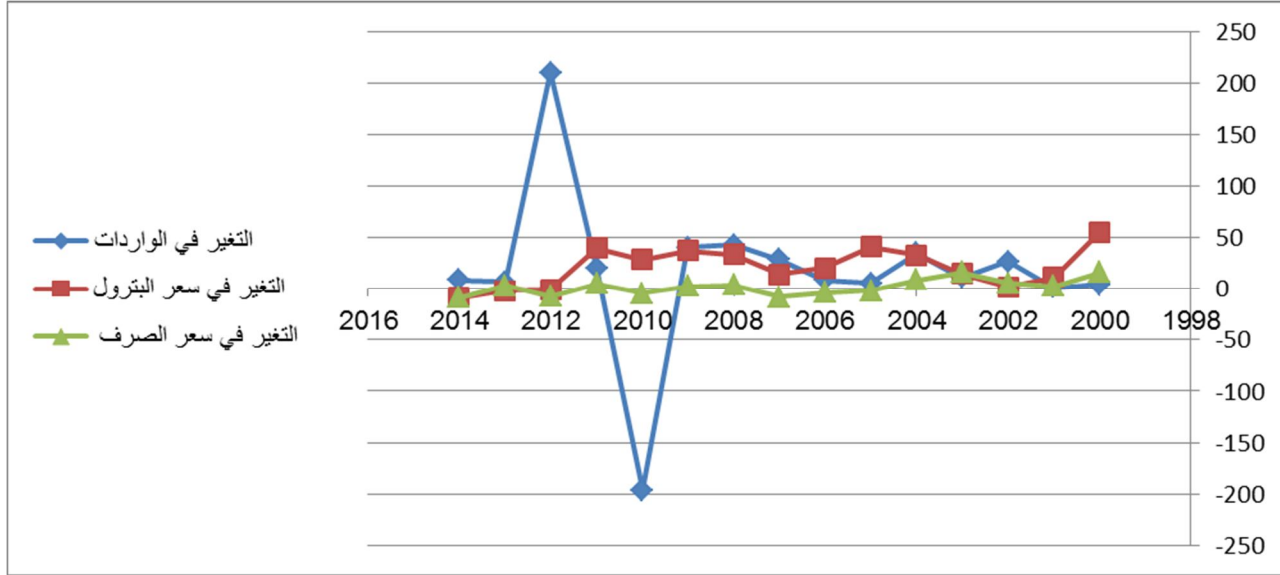
صندوق النقد العربي ،التقرير العربي الموحد2014-2015 ص: 330.

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوبك)التقرير الاحصائي السنوي 2015، ص110.

والشكل (2-3) يوضح تغير بين سعر الصرف وسعر البترول و قيمة الواردات.

الشكل رقم (2-3) : مقارنة بين التغيرات النسبية لسعر صرف الدولار مقابل الاورو ومعدل التغير في سعر البترول وقيمة الواردات

(2014-2000)



المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (16).

يتضح من خلال الجدول رقم (16) و الشكل (2-3) التغير في سعر الصرف له أثر سلبي على التغير في الواردات، كما يلاحظ أيضا، التغير في سعر البترول والتغير في الواردات غير متوافق فمثلا في سنة 2009، عندما ارتفع سعر البترول بنسبة 15.02 % انخفضت قيمة الواردات بنسبة 10.90 %. وخلال سنة 2012 ارتفعت الواردات بالمقابل انخفض سعر البترول كما نلاحظ توافق بين سعر البترول و قيمة الواردات و سعر صرف خلال فترة (2013-2014) وذلك أن الواردات تتأثر بمدى الاحتياجات وبرامج التنمية بالدرجة الأولى.

وبعد التطرق إلى كل من الصادرات والواردات ، ندرج الجدول التالي والذي يبين معدل التغير في رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف وأسعار البترول.

الجدول رقم(16) : مقارنة بين معدل التغير في رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف وأسعار البترول فترة (2000-2014)

الوحدة : النسبة المئوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التغير في رصيد ميزان الجاري	263.31	25.15 -	29.13 -	66	28.128	78.86	28.6 7	-9.88	22.4	98.62	2865. 85	41.20	-28.20	-1130	-1044
معدل التغير سعر صرف الدولار مقابل الاورو	16.38	2.2	5.31	15.87 -	-8.93	1.89	3.54 -	-8.36	3.85	2.53	-4.73	4.82	-7.54	3.26	-8.89
معدل التغير في سعر البرميل	55.3	11.42 -	1.77	15.02	33.2	40.33	20.5 1	14	33.37	37.63	28.68	40.09	-0.88	-1.89	-8.88

Source :<http://www.ons.dz>

Rapport des douanes statistiques du commerce extérieur d'Algérie période -

voire le site : www.douanes.dz.2009

بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية مارس و ديسمبر 2015، ص:15.

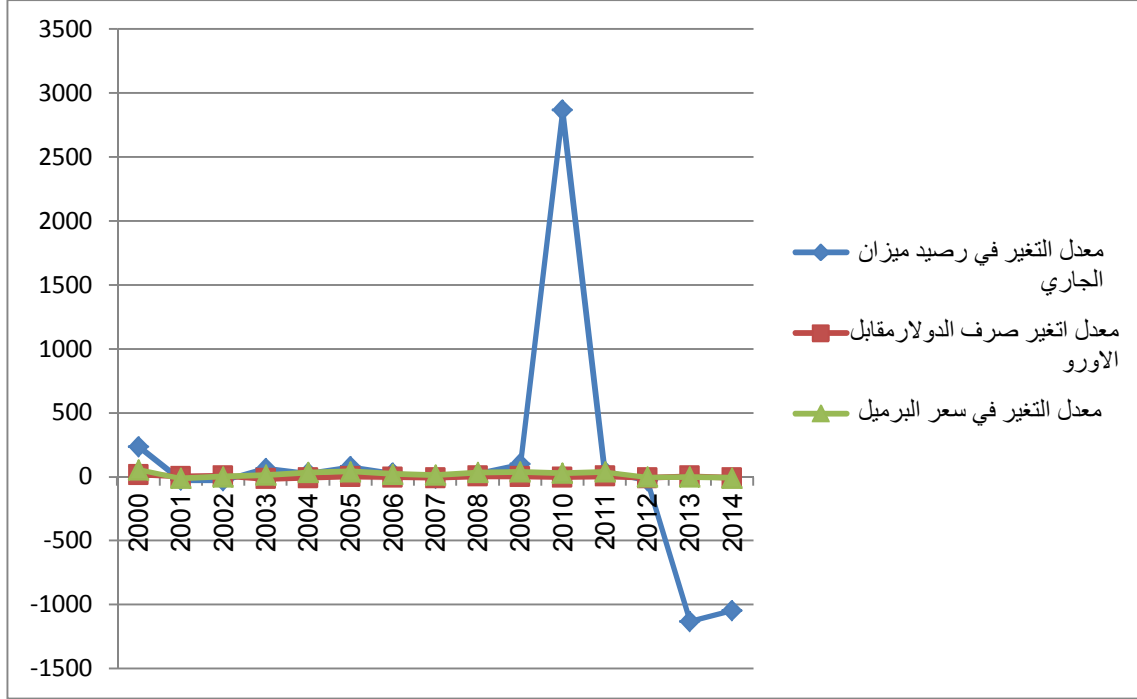
صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد، 2011-2014، ص:ص:96-110.

صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد 2014-2015 ص: 330.

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوبك) التقرير الاحصائي السنوي 2015، ص:110.

والشكل رقم (3-4) يبين بصورة واضحة العلاقة بين معدل التغير في رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف وأسعار البترول.

الشكل رقم (3-3): مقارنة معدل التغير في رصيد الميزان التجاري وسعر الصرف وأسعار البترول فترة (2000-2014).



المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على الجدول رقم (17).

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن التغير في سعر الصرف لا يؤثر بصورة واضحة على الميزان التجاري لان

التغير في سعر البترول أكثر بكثير من التغير في سعر الصرف ،فمثلا في سنة 2009 ارتفع رصيد ميزان الجاري الى 98.62 % في حين لم نلاحظ اي تغير واضح في سعر الصرف . كما لاحظنا انخفاض مفاجئ في رصيد الجاري سنة 2010 ليصل الى نسبة -28.20 % سنة 2012 و استمر في هذا إلى الغاية نهاية 2013 لتعود لترتفع سنة 2014 بنسبة ضئيلة. إلا أن ارتفاع أسعار البترول وزيادة صادرات الجزائر من النفط ، ساعد على تحطيم مشكلة انخفاض سعر الصرف، وبالتالي فان الجزائر عوضت خسارتها بارتفاع أسعار البترول وزيادة الكمية المصدرة منه.

لذا يمكننا القول أنه يوجد ارتباط كبير بين التغير النسبي في البترول والتغير النسبي في الميزان التجاري هذا لأن

الميزان التجاري يعتمد بالدرجة الأولى على صادرات البترول ومن خلال البيانات السابقة تخلص إلى أن التغير

في سعر البترول هو المتحكم الأول في كل من الصادرات والميزان التجاري.

المطلب الثاني : أثر تغير سعر صرف الدولار مقابل الأورو على الميزان الجاري.

بعد التطرق إلى الميزان يتم التطرق لرصيد الميزان الجاري والذي هو من مكونات ميزان المدفوعات ولدراسة أثر تغير سعر الصرف على رصيد الميزان الجاري ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (17): تطور قيمة التحويلات الصافية ورصيد الميزان الجاري و سعر الصرف الدولار مقابل الأورو (2000-2014)

الوحدة : مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
التحويلات الصافية	0.79	0.674	1.070	1.752	2.462	2.06	1.61	2.22	2.77	2.63	2.65	2.65	3.17	2.79	3.28
الرصيد التجاري	8.93	7.06	4.36	8.84	11.12	21.72	28.91	30.54	34.45	0.41	12.16	17.17	12.30	1.00	-9.44
معدل التغير في سعر صرف الدولار مقابل أورو	16.38	2.2	-5.310	-15.87	-8.93	-1.89	-3.54	-8.36	-3.85	2.53	-4.73	4.82	-7.54	3.26	-8.89

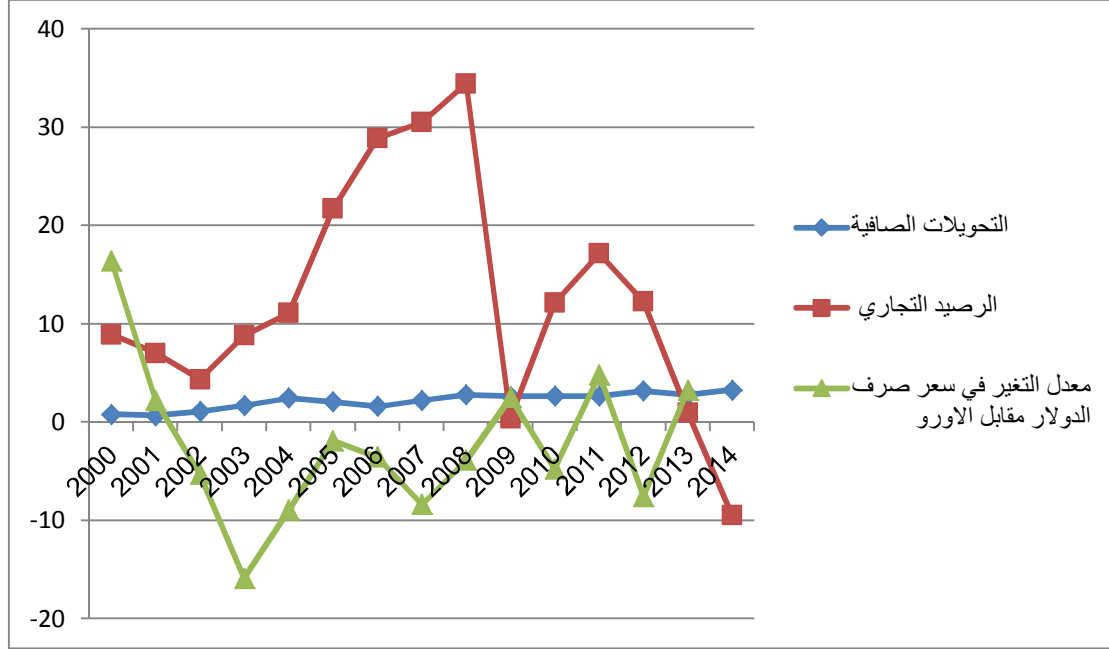
Source : <http://www.ons.dz>

بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية مارس و ديسمبر 2015، ص: 15.

صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد 2014-2015، ص: 330.

و الشكل التالي يوضح تطور قيمة التحويلات الصافية ورصيد الميزان الجاري.

الشكل رقم (3-4): تطور قيمة التحويلات الصافية ورصيد الميزان الجاري وسعر الصرف الدولار مقابل الاورو فترة (2000-2014)



المصدر: من اعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات جدول رقم (18).

نلاحظ أن رصيد ميزان التحويلات سجل أرصدة موجبة في كل السنوات. إلا أننا نلاحظ انه بعد سنة 2002 بدأ يرتفع بقيمة أكثر من السنوات السابقة، ومرد ذلك إلى ارتفاع في سعر صرف الأورو مقابل الدولار وذلك لان معظم التحويلات التي تحصل عليها الجزائر متأتية من الجالية الجزائرية الموجودة في أوروبا وبخاصة فرنسا.

كما نلاحظ تطورا كبيرا في رصيد الحساب الجاري باستثناء سنة 2009 إذ لا يوجد أي ارتباط ظاهر وجلي بين تغير سعر الصرف والرصيد الجاري. كما لاحظنا انخفاض في سعر صرف الدولار مقابل الاورو سنة 2014 في حين رصيد ميزان التحويلات ارتفع بقيمة 3.28% وذلك راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار البترول، وكما ذكرنا سابقا أن ارتفاع أسعار البترول كان له الدور الكبير في إخفاء معالم هذه المشكلة على الأقل في المدى القصير.

المطلب الثالث: أثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو على رصيد ميزان المدفوعات

يتأثر ميزان المدفوعات الجزائري بدرجة كبيرة برصيد الميزان التجاري الذي يعتبر أهم عنصر من عناصر ميزان المدفوعات، ولدراسة اثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (18): مقارنة بين معدل التغير في ميزان المدفوعات و التغير في ميزان التجاري و التغير في سعر صرف الدولار مقابل الاورو و التغير في سعر البترول فترة (2000-2014)

الوحدة :النسبة المئوية

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
رصيد ميزان مدفوعات	7.57	6.19	3.65	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	36.99	20.86	15.58	20.14	12.06	0.13	-5.88
معدل التغير في ميزان التجاري	263.31	25.15	-	29.13	66	28.12	87.86	-188	22.4	18.62	34.69	36.05	28.36	-1130	-1044
معدل التغير في سعر الصرف	16.38	2.2	5.31	15.87	-8.93	-1.89	3.54	-8.36	-3.85	2.53	-4.73	4.82	-7.54	3.26	-8.89
معدل التغير في سعر البترول	55.3	11.42	1.77	15.02	33.02	41.33	20.51	14	33.37	37.63	28.68	40.09	-0.88	-1.89	-8.88

Source :<http://www.ons.dz>

Rapport des douanes statistiques du commerce extérieur d'Algérie. 2009. période voire le site : www.douanes.dz

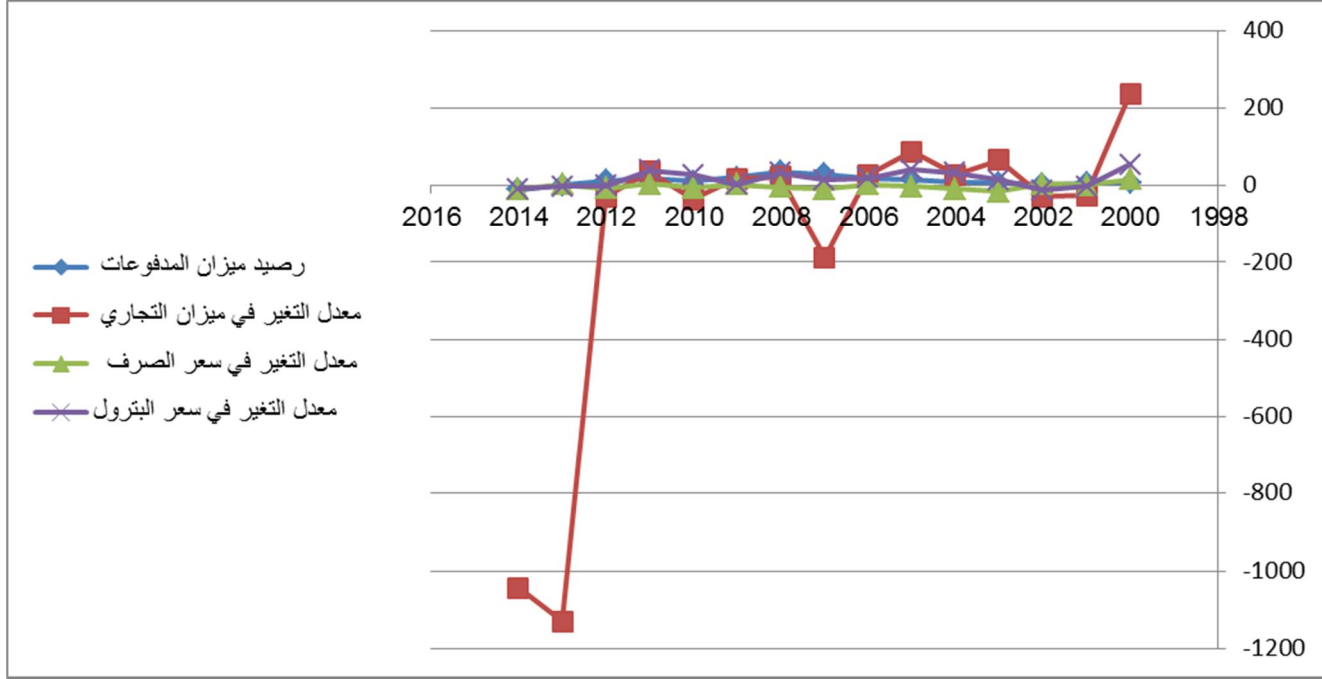
بنك الجزائر النشرة الاحصائية الثلاثية مارس و ديسمبر 2015، ص:15.

صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد 2014-2015 ص: 330.

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) التقرير الاحصائي السنوي 2015، ص:110.

والشكل التالي يوضح العلاقة بين كل من سعر الصرف وسعر البترول ورصيد الميزان التجاري ورصيد ميزان المدفوعات.

الشكل رقم (3-5): العلاقة بين التغير سعر الصرف وسعر البترول ورصيد الميزان التجاري ورصيد ميزان المدفوعات فترة (2000-2014).



المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (19).

يتضح من المنحنى السابق أن الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات لم يتبع تغير سعر الصرف، ونلاحظ ارتفاع مستمر في رصيد ميزان المدفوعات باستثناء سنة 2009، رغم انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الاورو وبالتالي فمعدل الارتباط ضعيف جدا بين السعر صرف ورصيد ميزان المدفوعات. و يتضح من خلال منحنى انخفاض جد كبير في رصيد ميزان التجاري في سنة 2013 ليعود للارتفاع سنة 2014 بنسب ضئيلة. إلا أننا نلاحظ أن رصيد ميزان المدفوعات يتبع بالدرجة الأولى سعر البترول، وهذا ما أدى إلى عدم ظهور مشكلة انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات بشكل واضح.

وبعد تحليل البيانات السابقة وباعتبار الميزان التجاري هو أهم عنصر في ميزان المدفوعات يمكن أن نستنتج أن أسعار البترول هي التي لها تأثير كبير على ميزان المدفوعات وعلى الاقتصاد الجزائري ككل، مما يجعل تأثير سعر الصرف محدود.

خلاصة الفصل

إن طبيعة الاقتصاد الجزائري أدت إلى تكبده خسائر مالية جراء انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الأورو وذلك ناتج عن ازدواجية التعامل التجاري بين القطبين، لأن اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات هو شبه كلي. فمن خلال دراسة اثر انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات الجزائري تبين إن الميزان التجاري هو البيان الأكثر تأثراً فالواردات مقومة بالأورو وبالمقابل الصادرات مقومة بالدولار، إن انخفاض قيمة الدولار مقابل الاورو يجعل من قيمة الصادرات اقل قوة شرائية مقابل ارتفاع فاتورة الواردات، إلا أن ارتفاع سعر البترول كان له بالغ الأثر في تقليص الخسائر الناجمة عن هذه المشكلة.

الخاتمة

الخاتمة

سعر الصرف يعتبر المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات إذ تعد أسعار الصرف أداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي هذا من جانب، ومن جانب آخر إن استيراد السلع من إحدى البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي في السوق الوطني ، أو بعبارة أخرى فإن الواردات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية بينما الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية، وتزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق الوطني ، ومع اختلاف التعاريف حول سعر الصرف إلا أنها كلها تؤكد أن سعر الصرف هو:

" عملية مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية والعكس، وتتم هذه المبادلة بسعر محدد في سوق الصرف الأجنبي".

كان هدفنا من هذا البحث الاجابة على السؤال الجوهرى أثر تغيرات سعر الصرف على عينة من مؤشرات الأداء الاقتصادي ؟

حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى عموميات حول الصرف و سوق الصرف، وأيضاً مفاهيم حول سعر الصرف بما في ذلك ماهية سعر الصرف، أسعار الصرف كيفية تحديدها و العوامل المؤثرة فيها وخصائصه، ادوات و اهداف سعر الصرف ،و المتدخلون في سوق الصرف و انواعه، بالإضافة الى الانظمة الصرف و النظريات المفسرة له .

وفي الفصل الثاني تطرقنا الى تطور نظم الصرف في الدول النامية و عوامل المؤثرة في اختيارها ، بالإضافة إلى تقييم سياسة اسعار الصرف في الدول النامية من خلال دراسة طبيعة البنية الاقتصادية، و اثر تخفيض قيمة العملة على الاقتصاديات النامية و اثر الرقابة على الصرف على الاقتصاديات النامية، اسباب عجز المدفوعات واستراتيجيات تخصيص الموارد و اثرها على التوازنات في الدول النامية.

وفي بداية الفصل الثالث استعرضنا تطور نظام الصرف في الجزائر، وأيضا تعرضنا إلى سياسة الرقابة على الصرف و البعد الاقتصادي لتحرير سعر الصرف الجزائري، كما تطرقنا لتطور التجارة الخارجية الجزائرية و تطور ميزان مدفوعات، و تحليل أثر سعر صرف الدولار مقابل الاورو على ميزان المدفوعات الجزائري، اذ تبين أن أسعار المحروقات هي المحددة لمختلف الوضعيات التي مر بها ميزان المدفوعات الجزائري سواء كانت حالات عجز أو فائض، كما اتضح أن الميزان التجاري هو البيان الأكثر تأثرا بتغير سعر صرف الدولار مقابل الاورو، إذ أن يرفع تكاليف الواردات المتأتية من الاتحاد الأوربي .

اختبار الفرضيات:

الفرضية 1: تأكد من صحة الفرضية الأولى فان سعر الصرف هو عدد الوحدات من عملة المحلية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الاجنبية.

الفرضية 2: أكد البحث صحة هذه الفرضية وهي أن اغلب الدول النامية لا تتوفر على عوامل نجاح سياسة التخفيض لأنها تتميز بدرجة تركيز عالية و عرض غير مرن لصادراتها تبعة متزايدة للواردات (طلب غير مرن).

الفرضية 3: أكدت الفرضية أن التغيرات العالمية في اسعار الصرف تؤثر سلبا على ميزان المدفوعات الجزائري نتيجة التقلبات في الصرف اليورو مقابل الدولار و طبيعة التجارة الخارجية للجزائر حيث يتم تحصيل عائدات الصادرات بالدولار و تسديد الواردات باليورو نتيجة ارتفاع سعر لصرف اليورو مقابل الدولار تضعف القوة الشرائية لعائدات الجزائر.

النتائج:

- يمثل سعر الصرف مقياسا حقيقيا لنجاح الحكومات في إدارة الاقتصاد الكلي اهتمت الدول بدراسته و بغية حل مشكلة تحويل العملات لبعضها وتسهيل سداد الديون الدولية ، ولهذا يتوجب على الحكومات اختيار نظام سعر صرف يتلاءم ومعطياتها الإقتصادية؛
- إن سعر الصرف هو نسبة أو سعر مبادلة بأخرى، كما أن نظام الصرف مر بعدة تطورات انتهى إلى نظامين رئيسيين لعا نظام الصرف الثابت ونظام الصرف العائم، إضافة إلى أنظمة أخرى فرعية، ولكل نظام إيجابيات و وسلبياته و بحيث لا يمكن أن نفضل نظام عن آخر؛
- عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل مرحلة من مراحل التنمية بداية من سعر الصرف الثابت وصولا إلى سعر الصرف العائم المدار؛
- إن سياسة الاتجاه نحو التحرير التدريجي لسعر صرف الدينار الجزائري، حتى وإن لم تؤدي إلى خدمة الهدف المتوخى منها بتشجيع الصادرات وتقليص الواردات وفقا لأسلوب المرونات، فإن آثارها على حركة الأموال كبيرة لتقليص الفارق بين السعر الرسمي والسعر الموازي؛
- الاعتماد الكلي على إيرادات المحروقات مع العلم أن أسعار المحروقات تتميز بالتقلبات المفاجئة مع العلم أن أسعار المحروقات تتميز بالتقلبات المفاجئة والتي لا يمكن التحكم أو حتى التنبؤ بها .
- تركز معظم معاملات الاستيراد للجزائر مع المنطقة الأوربية لتصبح اغلب مدفوعاتها بالأورو .
- عدم كفاءة القطاع الزراعي الذي بمقدوره أن يكون مصدرا كبيرا للإيرادات وذلك لتوفر كل الإمكانيات التي من شأنها جعل هذا القطاع من أهم القطاعات، إلا انه ورغم كل الإمكانيات المتاحة نجد أن الجزائر تعتبر من أكبر مستوردي القمح في العالم.
- عدم فعالية قطاع الاستثمار الذي نجد انه محصور في مجالات محدودة، إذ أن معظم الاستثمارات الأجنبية موجهة إلى قطاع المحروقات.

- وحتى يبنى اقتصاد متطور لابد من وجود اصلاحات نشطة وفعالة تمكن من تقليص أخطار التقلبات في أسعار الصرف على التوازن الخارجي.

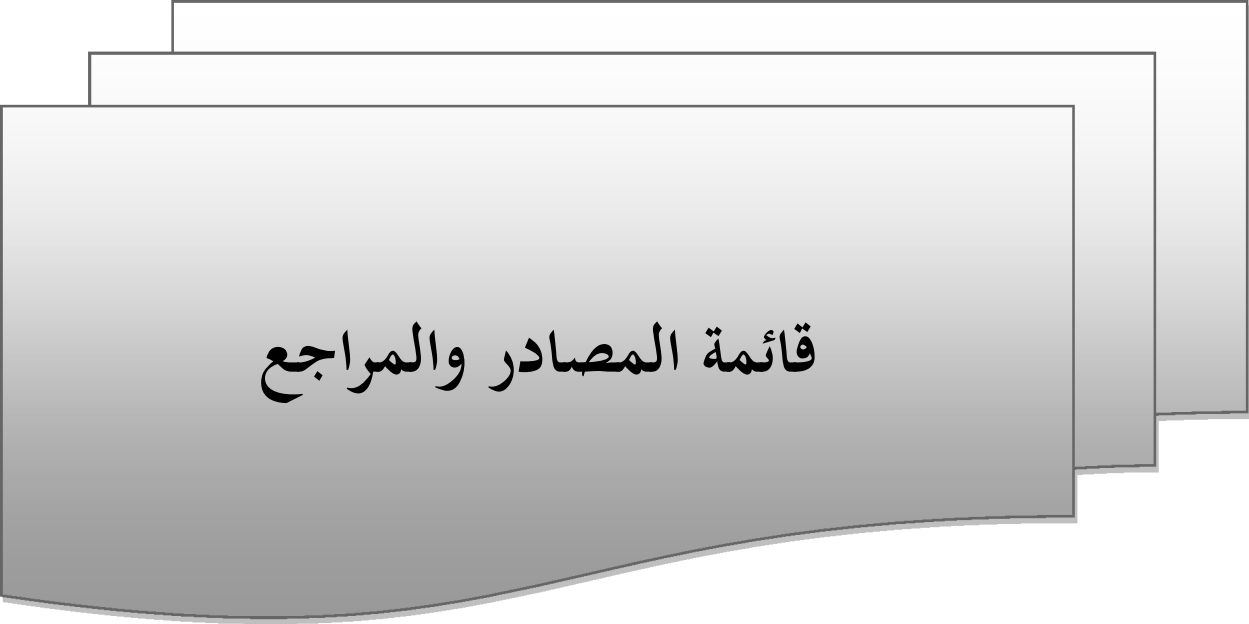
التوصيات:

- ترقية والتنويع الصادرات خارج المحروقات ،ولن يتأتى ذلك إلا باللجوء إلى تفعيل القطاعات خارج المحروقات (الإنتاجي، الصناعي...) وذلك باستغلال الموارد المتاحة استغلالا من شأنه أن يجعل هذه القطاعات فعالة.
- إصلاح المنظومة المصرفية والمالية، والمساهمة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لضمان نمو فعلي، من خلال ضبط أحسن للمحيط الذي تعمل هذه المؤسسات .
- دعم الاستثمارات الأجنبية والشراكة الإنتاجية والسعي لتوجيه الاستثمارات في مجال التجارة والأنشطة الإنتاجية مما يساهم في تقليص الواردات .
- دعم قطاع السياحة الذي من شأنه أن يحقق مداخيل كبيرة للدولة ،وخاصة وان الجزائر تملك مقومات هائلة في مجال السياحة .
- الاحتفاظ بالاحتياطي الصرف على شكل سلة من العملات الدولية خاصة الأورو والدولار وذلك لتخفيف من التغيرات في سعر الصرف.

آفاق الدراسة:

من خلال ما تم عرضه و في الموضوع والنتيجة التي توصلنا إليها، فإننا نعتبر بحثنا هذا قاعدة للانطلاق في مواضيع أخرى يمكن أن تساهم أكثر في إثراء موضوع سعر الصرف وميزان المدفوعات، وفيما يلي نقترح موضوع الاطروحة للمعالجة:

. أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على رصيد الميزان التجاري خارج المحروقات(دراسة قياسية)؟



قائمة المصادر والمراجع

قائمة مراجع

كتب

- 1- بخزاز عدل فريدة، تقنيات و سياسات المصرفية، ديوان مطبوعات الجامعية ،ط2،الجزائر، 2004.
- 2- بلعزوز بن علي، محمدي الطيب محمد، دليلك في الاقتصاد، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،الجزائر 2008.
3. حلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة الحسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، لبنان، 2010.
4. خالد أحمد فرحان المشهداني وآخرون، ، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط 2 منقحة ومطورة عمان الاردن، 2015.
- 5- زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، دار الجامعية، الاسكندرية، 1998.
- 6 . طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي: نظريات التجارة الدولية. ميزان المدفوعات . سعر الصرف . السياسات التجارية الدولية، المكتبة العصرية، ط 1 ،مصر، 2010.
7. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، سياسات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، 2003.
8. محمد البشير بن عمر، دراسة أثر بعض التغيرات المالية و الاقتصادية على أسعار الأسهم (حالة بورصة الأردن)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم - التسيير، غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2009- 2010.
9. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة، 2006.
10. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 3، الجزائر، 2005.
11. موسى سعيد مطر وآخرون، المالية الدولية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008.
12. موسى حلو بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسن العصرية بيروت- لبنان، 2010.
13. هاني العرب ،"المساعد في المالية الدولية"، ملتقى البحث العلمي ،2008.

14. هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، دار وائل لنشر، ط1، الأردن . عمان ، 2014.

15-اسماعيل ابراهيم الطرد، إدارة العمليات الاجنبية ،مطبعة الروزنا،ط1،الاردن، 2001.

16حشيش احمد عادل، شهاب محمود مجدي، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، 2001.

17-صادق مدحت، النقود و عمليات الصرف الأجنبي، دار الغريب لطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 1997.

18-عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)،ديوان المطبوعات الجامعية، بدون طباعة ،الجزائر، 2003.

19-نعمان سعيد، البعد الدولي للنظام النقدي برعاية صندوق النقد الدولي، دار بلقيس، ط1، الجزائر، 2011.

مذكرات

1)اطروحات دكتوراه

20. بن قدور علي ، "دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازي في الجزائر (1970-2010)"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة تلمسان الجزائر ،2012-2013.

21. دوحة سلمى ، اثر تقلبات على الميزان التجاري . حالة الجزائر .، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية ، تخصص تجارة دولية، جامعة بسكرة ،2014-2015.

2)ماجستير

22. أويابة صالح، أثر التغير في السعر الصرف على التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2009، مذكرة شهادة الماجستير، في تخصص التجارة الدولية، المركز الجامعي بغرداية، 2010-2011.

23- بن قدور علي، دراسة أثر تغيرات سعر لصرف على نموذج التوازن الاقتصادي الكلي —دراسة حالة الجزائر رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية ،مركز الجامعي بسعيدة،2004-2005.

24- جمال طباش، تقدير خطر سعر الصرف في مؤسسة الاقتصادية، دراسة تمويل الواردات بالقرض و تحصيل المستندي في مؤسسة cevital Bejaia،مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع مالية وبنوك وتأمينات ،جامعة المسيلة، 2011-2012.

- 25- حميدات عمر، "اثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات"- حالة الجزائر-، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، فرع نقود مالية، جامعة الجزائر 03، 2010-2011.
- 26- رنان راضية، أنظمة سعر الصرف في البلدان النامية و دورها في مكافحة التضخم في ظل التحولات الدولية-دراسة حالة البلدان الناشئة تشيلي و المكسيك، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.
27. عبد الجليل هجيرة، اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2011-2012.
28. عطاء الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص: تجارة دولية، مركز الجامعي بغرداية، 2010-2011.
29. عمر مؤذن، "تغير سعر صرف الدينار الجزائري واثره على ميزان المدفوعات (1990-2010)"، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة دكتور يحيى، المدية 2011-2012.
30. كمال العقريب، "اثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات ". حالة الجزائر . رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع مالية و بنوك ، جامعة البليدة ، 2005 -2006.
31. مصطفى بن شلاط، أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بشار، 2005 - 2006.
32. يوسف عبد الباقي، "دور سعر الصرف في تعديل ميزان مدفوعات للدول النامية ". حالة الجزائر . رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التسيير ،جامعة الجزائر، جوان 2000.
- 33-تومي ربيعة، نمذجة سعر الصرف الاسمي في المدى الطويل ،رسالة ماجستير في العلوم لاقصادية جامعة الجزائر، 2001.
- 34-حميدات محمود ،مدخل لتحليل النقدي ، ديوان مطبوعات الجامعية، ط 3،الجزائر،.2005
- 35-حميدات محمود ،مدخل لتحليل النقدي ، ديوان مطبوعات الجامعية،الجزائر،2000.
- 36-حنان لعروق، "سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي". حالة الجزائر." ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة،2004-2005.

37- السعيد عناني، اثار تقلبات سعر الصرف و تدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهتها،-حالة مؤسسة الملح بيسكرة -مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، الفرع تسيير مؤسسات ،جامعة الحاج لخضر باتنة، 2005-2006.

38- صحراوي سعيد، "محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية و النموذج المقدر في الجزائر"،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر 2009-2010.

39- عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف و ادارة في صدمات الاقتصادية (نظريات و تطبيق).

40- مولاي بوعلام، سياسات سعر الصرف في الجزائر-دراسة قياسية فترة (1990-2003)، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر ،2005.

41 -نعمان سعيدي، سياسة الصرف في إطار برنامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، خروبة ،جامعة الجزائر،1998.

(3)ماستر .

42- حورية مغربي، دور سياسات أسعار الصرف في تحديد أسعار الفائدة (دراسة حالة الجزائر 1990. 2012) ،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013. 2014.

44- فاطمة الزهراء بن طالب، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري (دراسة قياسية لحالة الجزائر من 1970 - 2010)، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة بسكرة ، 2012-2013.

45- لخلوني نادية، أثر تقلبات سعر الصرف على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر) مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.

مجلات

46- بربري محمد امين ،"مبررات ودوافع التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية . حالة سعر صرف الدينار الجزائري ."، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية ،العدد 4 ،جامعة الشلف . الجزائر ، 2010.

47- بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003.

48- فيصل بملواني، التجارة الخارجية بين الاتفاق متوسطة و الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد 11، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2012.

49- محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية اسلوب المرونات و اعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الجزائر، العدد 4.

50- علي توفيق الصادق وآخرون، سياسات النقدية في الدول العربية، معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد الدولي، سلسلة بحوث و مناقشات حلقات العمل، ابوظبي، العدد 02، 1996.

51- عيسى محمد الغزالي، سياسة أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، 2003/11/23.

مطبوعات جامعية

52- أمين رشيد كنونه، الاقتصاد الدولي، مطبعة جامعة المستنصرية ، ط1، بغداد، 1985.

53- . بلعزوز علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة ، 2008.

تقارير و نشرات

54- المركز الوطني للإعلام الآلي والاحصاء التابع للجمارك CINS.

55- بنك الجزائر النشرة الاحصائية ، رقم 11 سبتمبر 2010.

56- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية مارس و ديسمبر و جوان 2015.

57- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية ديسمبر 2005، 2008.

58- بنك الجزائر ، النشرة الاحصائية الثلاثية مارس 2001.

59- صندوق النقد العربي ، التقرير العربي الموحد 2011-2014-2015 .

60- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوبك) التقرير الاحصائي السنوي، 2015.

61 -Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport - 2004

62-Rapport statistiques de commerce extérieur de l'algerie période : Année2009
voire : [www. Douanes. dz](http://www.douanes.dz)

63-Direction général des Douanes, Centre national de l'informatique et de statistiques C.N.I.S. Voire : www.doune.dz.

64-direction général des douanes centre national de l'informatique et de statistique .voir : www.douanes.dz.

-Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport avril-65

66-FMI

67-http: [www.ons.dz / comptes /monnaie .htm](http://www.ons.dz/comptes/monnaie.htm).

68 -<http://www.ons.dz>

69- <http://www.ons.dz/comptes/monnaie.html> .juillet 2005

70.ministère des finances

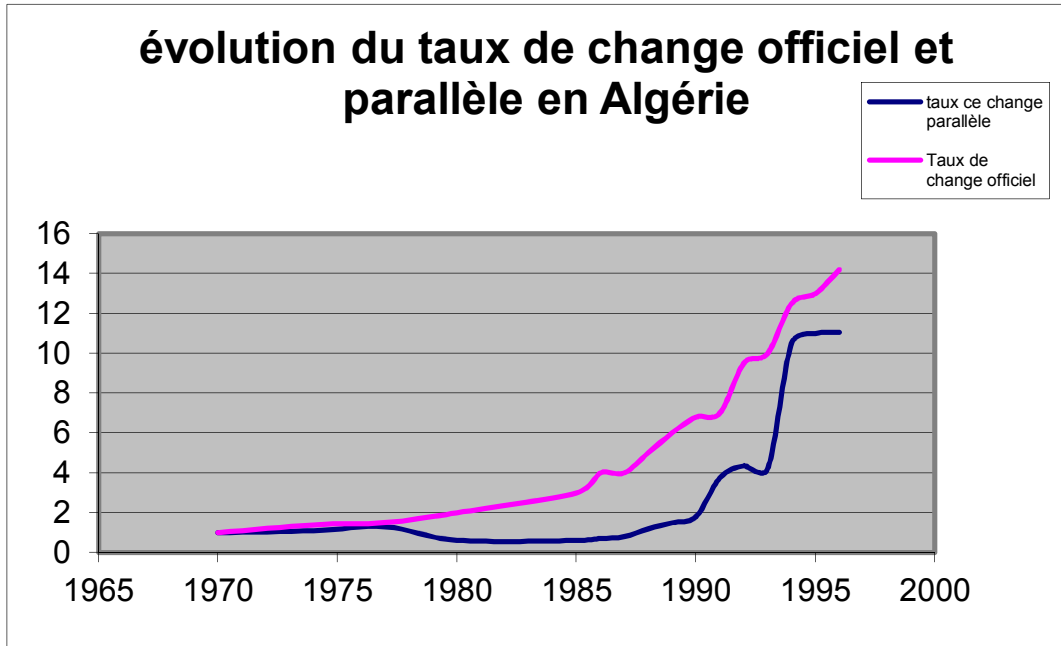
71-ONS : Evolution de la balance commercial de l'Algérie, période 2003/2004.

72- ONS : l'Algérie en quelques chiffres résultats 1998/1999 H 30 edition 2000.

73-Statiques du commerce extérieur l'Algérie .période; année 2014.

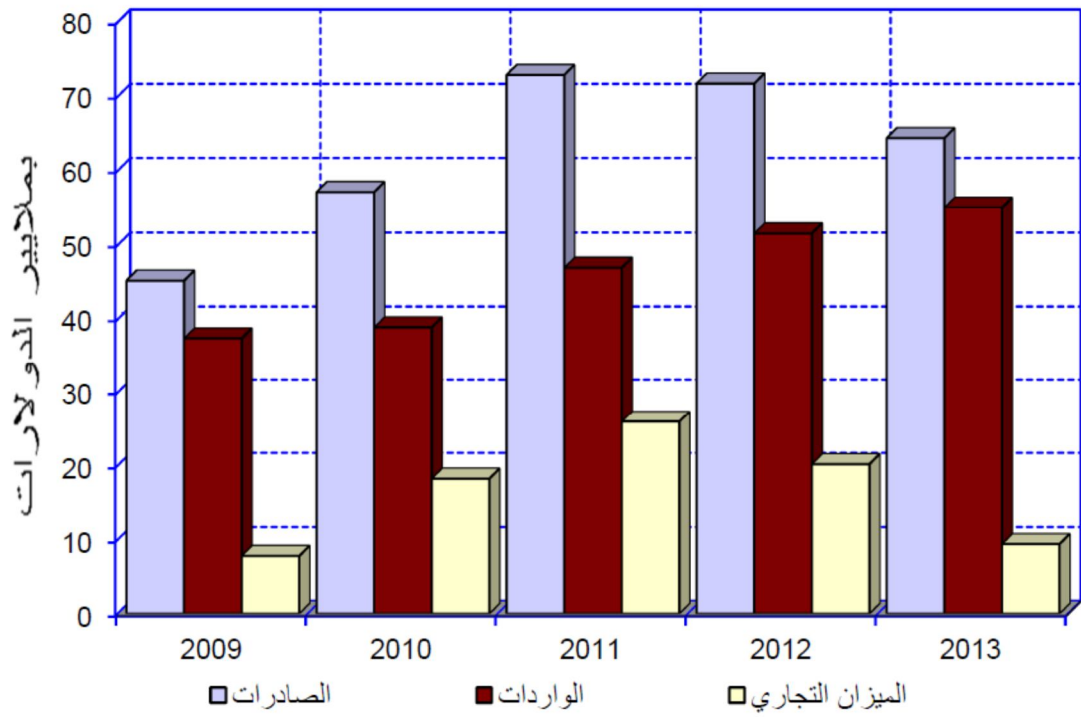
الملاحق

ملحق رقم(01) :تطور سعر الصرف الموازي و الرسمي في الجزائر .



المصدر: بن بوزيان محمد، زياني الطاهر، "الاورو سياسة سعر لصرف في الجزائر، دراسة مقارنة مع المغرب و تونس"، ورقة مقدمة في ملتقى الوطني الاول حول الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة، جامعة البليدة، 22/21 ماي، 2002. ص81.

ملحق رقم(02): التجارة الخارجية



المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص: 60 .

ملحق (03) صادرات الجزائر السلعية خلال الفترة (2004-2014)

Algeria

الجزائر

Merchandise Exports of Algeria
(Millions of U.S. Dollars)

صادرات الجزائر السلعية
(مليون دولار أمريكي)

To	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	إلى
Total	65,933.6	71,888.6	73,411.9	57,063.8	45,188.3	79,279.8	50,173.9	54,548.8	46,048.0	31,284.2	المجموع
Arab Countries	3,612.8	3,026.1	2,384.2	1,952.0	1,418.3	2,403.7	1,016.9	1,102.5	1,036.8	1,003.8	الدول العربية
Jordan	8.2	5.7	9.3	24.7	2.8	5.0	8.6	3.7	3.2	4.2	الأردن
Emirates	41.8	7.8	11.1	71.9	48.1	88.9	3.0	91.6	2.0	1.2	الإمارات
Bahrain	0.1	0.0	0.3	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	البحرين
Tunisia	1,647.4	1,019.0	850.1	536.3	451.2	855.7	99.9	106.2	99.9	340.8	تونس
Djibouti	0.1	0.3	0.1	1.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	جيبوتي
Saudi Arabia	12.1	15.2	20.8	8.9	18.8	42.8	15.7	4.9	1.5	2.5	السعودية
Sudan	26.1	15.0	16.9	52.4	0.0	0.3	0.2	0.7	0.2	0.3	السودان
Syria	34.8	28.2	43.1	74.4	11.0	28.9	8.7	20.7	44.7	22.6	سوريا
Somalia	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.1	0.0	0.0	الصومال
Iraq	39.2	78.3	41.6	4.3	0.1	0.0	0.0	0.1	0.0	3.1	العراق
Oman	0.3	0.5	0.8	0.7	0.7	0.8	0.8	0.5	0.0	0.0	عمان
Qatar	4.7	2.5	1.7	0.5	1.6	0.8	5.2	3.5	0.0	0.1	قطر
Comoros	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	القمور
Kuwait	7.7	3.4	0.6	0.2	4.5	0.8	2.2	2.8	0.1	11.7	الكويت
Lebanon	52.6	36.0	12.6	28.3	4.2	17.4	4.9	10.5	12.0	1.7	لبنان
Libya	22.4	6.6	11.4	30.7	12.3	46.7	13.9	19.3	13.9	15.9	ليبيا
Egypt	643.6	765.1	850.7	427.1	472.5	606.6	557.6	451.4	557.7	419.9	مصر
Morocco	1,050.8	993.6	921.8	713.3	392.2	710.9	304.3	387.8	304.3	179.6	المغرب
Mauritania	29.2	54.4	0.7	1.1	2.0	2.4	0.1	1.4	0.1	4.4	موريتانيا
Yemen	0.0	0.1	0.0	0.2	0.8	0.4	0.2	1.0	0.2	0.1	اليمن
Advanced Economies	50,793.7	55,614.0	56,835.5	44,732.0	35,069.1	64,582.3	48,295.5	45,359.2	37,196.1	27,076.6	الاقتصادات المتقدمة
Eurozone	33,528.3	33,823.4	31,885.0	24,494.4	20,474.9	36,626.2	23,397.9	25,039.0	23,297.4	21,309.4	منطقة اليورو
Austria	31.7	0.9	0.0	0.0	0.3	0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	النمسا
Belgium-Lux	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	بلجيكا-لوكسمبرج
Cyprus	1.2	0.9	0.7	41.4	0.9	10.3	15.3	9.6	0.0	1.1	قبرص
Finland	75.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	59.1	34.2	0.1	فنلندا
France	6,779.4	6,126.1	6,531.4	3,776.8	4,423.5	6,358.7	4,104.0	4,570.2	4,600.7	3,392.2	فرنسا
Germany	21.0	238.2	498.0	384.0	334.3	316.4	244.5	396.3	1,256.5	177.2	ألمانيا
Greece	395.7	360.3	295.2	270.7	214.3	312.0	182.1	189.0	104.5	92.1	اليونان
Ireland	175.3	787.1	150.0	0.5	33.3	0.2	0.0	38.9	0.0	4.9	أيرلندا
Italy	9,006.0	11,516.2	10,437.4	8,780.0	5,707.3	12,304.2	7,975.6	9,314.3	7,540.4	13,139.6	إيطاليا
Malta	285.4	31.8	26.1	152.1	148.1	54.8	51.0	19.4	8.1	36.0	مالطا
Netherlands	4,818.8	5,258.4	4,914.6	4,164.3	3,265.5	6,148.8	4,532.5	2,844.7	3,026.9	1,379.7	هولندا
Portugal	1,602.2	1,711.5	1,847.9	1,014.8	956.3	2,044.6	949.0	1,614.6	1,672.2	549.5	البرتغال
Slovak Republic	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	جمهورية سلوفاكيا
Spain	10,334.2	7,811.9	7,183.7	5,909.8	5,391.1	9,075.9	5,344.0	5,982.9	5,053.9	2,536.8	إسبانيا
Other Advanced	17,265.4	21,790.7	24,950.5	20,237.5	14,594.2	27,956.1	24,897.6	20,320.2	13,900.7	5,767.3	اقتصادات متقدمة أخرى
Australia	75.7	32.9	0.0	27.2	49.0	95.9	90.4	0.0	32.4	17.8	أستراليا
Canada	3,051.7	5,083.7	4,457.1	2,971.4	2,436.7	5,422.4	4,671.1	3,579.0	2,265.3	819.3	كندا
China,P.R.;HongKong	1.7	44.1	0.4	0.0	31.4	0.0	1.6	0.2	0.0	0.0	هونغ كونغ (الصين)
Czech Republic	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	جمهورية التشيك
Denmark	4.3	190.6	135.7	49.6	0.0	12.1	0.4	0.0	19.9	1.2	الدانمارك
Iceland	0.0	641.2	1,359.3	482.5	100.8	0.8	82.2	38.1	25.5	16.6	آيسلندا
Japan	1,037.7	854.8	235.6	126.0	219.9	856.5	257.8	55.4	5.6	85.4	اليابان
Korea, South	562.6	358.1	256.9	1,157.8	0.0	0.7	0.0	22.6	0.4	0.0	كوريا الجنوبية
New Zealand	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.9	0.0	نيوزيلندا
Norway	0.0	12.4	59.9	0.1	0.0	74.4	4.7	14.2	0.2	0.0	النرويج
Singapore	0.1	101.1	39.5	63.8	11.0	0.0	206.1	16.1	0.2	9.0	سنغافورة
Sweden	0.1	12.2	105.4	119.8	104.5	197.9	36.6	23.4	14.9	0.1	السويد
Switzerland	0.9	8.8	324.2	118.9	138.6	106.3	11.3	90.7	233.2	54.8	سويسرا
United Kingdom	7,195.2	3,869.2	2,854.1	1,290.2	1,143.2	2,240.9	1,578.5	1,623.8	692.1	508.1	المملكة المتحدة
United States	5,335.3	10,781.6	15,122.3	13,830.0	10,358.9	18,948.2	17,956.7	14,856.7	10,610.1	4,255.1	الولايات المتحدة

المصدر: صندوق النقد العربي ، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية، 2015، ص: 97.

Algeria

الجزائر

Merchandise Exports of Algeria
(Millions of U.S. Dollars)

صادرات الجزائر السلعية
(مليون دولار أمريكي)

To	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	إلى
Develop'g & Emerg'g	9,065.2	10,199.0	10,803.1	8,098.2	5,680.7	8,091.4	7,347.8	5,100.0	5,512.9	2,209.8	الاقتصادات النامية والتنامية
Non-Arab Asian Countries	6,221.8	6,873.5	7,389.6	5,543.6	3,718.5	4,987.6	4,933.2	2,923.5	2,485.1	1,297.8	الدول الآسيوية غير العربية
Afghanistan	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	أفغانستان
Bangladesh	0.0	0.0	0.0	0.0	1.5	3.7	0.0	0.8	138.7	0.0	بنغلاديش
China, P.R.	2,179.2	2,597.5	2,173.1	1,173.7	876.2	502.2	1,107.5	13.8	273.5	140.7	الصين الشعبية
India	815.4	1,067.5	2,236.0	1,565.5	506.4	1,165.8	1,552.1	651.1	137.0	37.5	الهند
Indonesia	345.7	148.3	449.8	84.8	164.5	0.2	180.6	201.6	49.4	110.4	إندونيسيا
Iran	0.1	0.0	2.9	0.0	0.0	28.0	0.2	0.0	0.0	0.1	إيران
Lao, P.D.R.	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	لاوس
Malaysia	73.3	0.1	0.1	0.1	2.7	0.7	2.1	2.1	1.0	0.4	ماليزيا
Maldives	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	المالديف
Pakistan	0.4	0.9	0.4	4.1	0.0	7.5	0.2	2.0	2.8	0.1	باكستان
Philippines	0.0	0.0	3.2	5.0	19.3	16.6	3.9	6.2	3.3	0.0	الفلبين
Sri Lanka	0.1	0.0	0.0	6.2	0.0	0.0	0.4	0.0	0.3	0.0	سريلانكا
Thailand	149.3	233.7	0.0	0.1	145.2	347.7	40.8	181.4	151.9	30.7	تايلاند
Turkey	2,658.2	2,625.4	2,524.1	2,704.2	2,002.5	2,917.2	2,045.4	1,864.4	1,727.3	977.9	تركيا
Vietnam	0.1	0.1	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	فيتنام
Non-Arab African	44.3	37.5	44.7	44.8	82.6	276.7	19.5	12.5	19.5	21.2	الدول الأفريقية غير العربية
Benin	2.0	0.1	0.1	0.0	0.3	0.1	1.0	2.8	1.0	0.0	بنين
Burkina Faso	0.2	0.1	0.1	0.0	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	بوركينا فاسو
Cameroon	0.4	0.7	1.1	1.2	0.3	4.0	0.1	1.0	0.1	0.1	الكاميرون
Chad	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	تشاد
Ethiopia	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	إثيوبيا
Gabon	1.4	0.0	0.1	0.0	0.2	0.1	0.2	0.2	0.2	0.3	الغابون
Gambia	1.1	1.2	1.0	1.2	1.2	1.1	0.0	0.3	0.0	0.0	غامبيا
Guinea	17.6	15.5	12.3	12.6	10.0	8.8	0.2	1.8	0.2	0.0	غينيا
Guinea-Bissau	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	غينيا بيساو
Kenya	1.8	0.0	0.0	1.2	0.0	2.2	0.1	0.0	0.1	0.0	كينيا
Mali	0.7	0.6	1.0	0.3	2.7	0.4	0.2	0.3	0.2	0.0	مالي
Mozambique	0.0	0.0	1.6	1.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	موزمبيق
Niger	12.2	14.0	13.4	13.6	62.3	147.2	0.2	0.7	0.2	1.0	النيجر
Nigeria	1.4	0.7	10.8	10.2	1.1	106.3	16.2	1.3	16.2	14.5	نيجيريا
Senegal	1.6	0.9	0.8	0.7	1.5	3.4	1.4	3.9	1.4	5.2	السنغال
Sierra Leone	3.9	3.7	2.4	2.5	2.5	2.7	0.0	0.2	0.0	0.0	سيراليون
Uganda	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.0	0.1	0.0	0.0	أوغندا
Other European Countries	61.5	64.1	79.7	70.0	238.4	5.9	5.7	4.5	1.9	10.0	دول أوروبية أخرى
Albania	18.7	6.9	0.1	1.9	0.0	1.1	2.1	0.5	0.1	0.0	ألبانيا
Bulgaria	1.9	0.0	32.3	8.4	1.1	0.8	0.0	0.7	0.1	0.0	بلغاريا
Hungary	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	المجر
Poland	35.8	53.5	42.7	3.6	163.0	0.6	0.0	0.8	0.1	2.3	بولندا
Romania	0.3	0.5	2.4	55.3	74.1	0.0	0.0	0.2	0.0	4.8	رومانيا
Russia	4.9	3.1	2.2	0.8	0.2	3.2	3.6	2.2	1.6	3.0	روسيا
Latin American Countries	2,737.5	3,423.9	3,289.1	2,439.8	1,641.2	2,821.2	2,389.4	2,159.8	3,006.4	880.8	دول أمريكا اللاتينية
Argentina	0.0	0.0	0.1	0.1	0.0	0.1	95.3	15.7	0.1	0.2	الأرجنتين
Bahamas	10.2	0.0	32.1	0.0	163.1	0.0	365.6	194.5	0.0	5.9	البحاما
Brazil	2,658.7	3,396.6	3,232.9	2,415.9	1,467.3	2,637.9	1,826.2	1,802.3	2,925.7	848.9	البرازيل
Mexico	44.0	24.6	18.4	21.6	10.7	180.3	77.2	47.3	79.9	25.8	المكسيك
Uruguay	1.3	2.7	5.7	2.2	0.1	2.9	1.0	9.8	0.0	0.0	أوروغواي
Venezuela	23.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	24.0	0.0	0.6	0.0	فنزويلا
Rest of World	2,481.9	3,049.4	3,389.1	2,281.6	3,020.2	4,202.5	2,513.7	2,987.2	2,300.2	994.0	بقية دول العالم

المصدر: صندوق النقد العربي ، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية، 2015، ص: 98.

ملحق رقم (04): واردات الجزائر السلعية خلال الفترة (2004-2013).

Algeria

الجزائر

Merchandise Imports of Algeria
(Millions of U.S. Dollars)

واردات الجزائر السلعية
(مليون دولار أمريكي)

From	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	من
Total	54,875.4	50,401.0	47,197.7	40,488.9	40,724.7	39,364.4	27,312.1	21,372.3	19,851.8	18,170.5	المجموع
Arab Countries	3,295.6	2,198.9	2,291.3	1,861.7	1,435.2	964.6	827.9	690.2	586.0	576.9	الدول العربية
Jordan	174.0	156.7	151.1	137.8	123.9	129.8	98.9	74.8	73.0	75.1	الأردن
Emirates	849.5	260.5	345.5	219.5	91.6	56.3	51.9	37.8	49.0	73.0	الإمارات
Bahrain	42.8	48.1	65.5	21.2	14.1	43.0	26.5	14.4	8.2	13.8	البحرين
Tunisia	488.9	434.5	440.2	382.7	354.5	294.2	144.2	171.6	144.2	88.7	تونس
Djibouti	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	جيبوتي
Saudi Arabia	608.5	482.9	447.8	362.8	189.3	141.2	119.5	94.7	63.9	61.0	السعودية
Sudan	1.7	0.7	1.5	1.3	1.2	0.2	1.4	0.5	1.4	1.8	السودان
Syria	22.8	44.8	77.1	69.0	62.8	30.3	22.6	27.4	38.2	53.0	سوريا
Somalia	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	الصومال
Iraq	0.0	0.1	0.0	0.0	0.2	0.2	0.0	0.0	0.0	3.1	العراق
Oman	47.8	40.6	43.5	12.2	4.6	7.4	1.9	1.1	1.3	2.2	عمان
Qatar	49.5	38.1	29.2	19.7	8.9	12.3	11.5	7.8	10.1	11.9	قطر
Comoros	0.2	0.1	0.1	0.0	0.0	2.8	2.9	0.0	2.9	0.1	القمور
Kuwait	24.2	21.7	72.1	22.7	7.0	6.4	5.8	9.3	8.4	5.5	الكويت
Lebanon	108.2	69.5	67.3	42.3	95.7	74.0	25.5	23.5	26.2	35.0	لبنان
Libya	316.4	88.6	7.8	25.6	0.8	0.7	2.7	0.2	2.7	2.5	ليبيا
Egypt	487.1	384.6	451.8	346.9	502.9	195.6	141.5	197.7	141.5	188.9	مصر
Morocco	217.4	283.8	241.6	135.6	123.2	86.6	49.8	49.9	49.9	37.4	المغرب
Mauritania	0.7	0.1	0.2	0.0	0.1	13.2	20.2	13.8	20.2	20.8	موريتانيا
Yemen	0.2	0.1	0.2	0.1	0.5	0.1	0.2	0.3	0.1	0.2	اليمن
Advanced Economies	31,318.9	29,196.6	28,575.7	25,316.0	24,293.6	25,299.8	17,956.8	14,096.8	13,110.8	12,340.5	الاقتصادات المتقدمة
Eurozone	23,309.1	21,561.3	20,444.4	17,121.4	17,301.9	17,780.4	11,763.9	9,854.7	9,011.5	8,687.7	منطقة اليورو
Austria	390.6	352.8	348.8	313.5	286.4	311.5	359.5	235.8	189.1	169.7	النمسا
Belgium-Lux	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	بلجيكا-لوكسمبرج
Cyprus	33.4	3.7	2.3	2.8	3.8	5.1	11.1	6.1	4.1	8.3	قبرص
Finland	319.1	273.3	280.5	202.8	259.2	211.9	253.3	148.5	126.0	139.2	فنلندا
France	6,253.2	6,436.6	7,111.6	6,102.1	6,160.4	6,502.3	4,618.5	4,365.8	4,477.6	4,117.3	فرنسا
Germany	2,864.8	2,596.2	2,557.2	2,342.6	2,765.6	2,410.9	1,790.1	1,476.5	1,279.1	1,245.6	ألمانيا
Greece	529.1	527.0	576.0	380.4	313.6	252.7	153.3	223.7	40.9	52.4	اليونان
Ireland	174.8	156.0	193.4	153.9	114.0	131.7	130.5	119.1	93.7	64.5	أيرلندا
Italy	5,648.5	5,196.1	4,674.4	4,054.8	3,695.3	4,312.4	2,409.4	1,881.6	1,525.8	1,639.6	إيطاليا
Malta	68.7	62.4	0.6	33.8	0.3	5.1	2.8	0.4	1.4	0.7	مالتا
Netherlands	1,119.6	964.8	701.3	480.2	394.1	480.9	340.5	271.1	233.0	297.2	هولندا
Portugal	776.1	620.4	551.1	302.4	329.0	232.2	88.6	88.9	67.9	62.4	البرتغال
Slovak Republic	50.8	26.6	23.9	23.8	28.4	29.5	16.8	12.4	4.1	0.6	جمهورية سلوفاكيا
Spain	5,080.5	4,345.5	3,425.4	2,638.4	2,971.7	2,914.1	1,589.6	1,026.8	988.7	890.1	إسبانيا
Other Advanced	8,009.8	7,635.2	8,131.3	8,194.6	6,991.8	7,519.4	6,192.9	4,242.1	4,099.4	3,652.9	اقتصادات متقدمة أخرى
Australia	13.0	18.7	43.8	36.4	41.3	93.6	59.3	99.3	56.1	65.4	أستراليا
Canada	402.7	523.8	258.1	329.7	418.9	968.7	498.1	272.5	227.4	320.9	كندا
China,P.R.;HongKong	5.6	10.6	13.0	10.1	24.3	9.0	6.8	14.3	26.7	25.6	هونغ كونغ (الصين)
Czech Republic	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	جمهورية التشيك
Denmark	241.7	234.5	245.1	144.7	193.2	136.1	133.5	208.4	55.7	79.4	الدانمارك
Iceland	0.3	0.5	1.6	0.3	0.1	0.8	0.2	3.3	7.7	8.9	آيسلندا
Japan	1,001.5	930.2	1,072.3	1,510.0	1,193.8	1,416.4	1,065.7	709.7	781.9	597.8	اليابان
Korea, South	1,123.7	1,291.6	1,614.3	1,976.1	1,119.8	960.9	810.5	445.6	402.8	331.9	كوريا الجنوبية
New Zealand	367.8	371.5	363.9	188.8	217.2	238.8	177.0	161.0	115.9	81.0	نيوزيلندا
Norway	30.7	26.9	22.1	31.0	66.6	27.9	11.4	20.0	9.0	5.3	النرويج
Singapore	75.3	98.1	247.6	106.2	39.9	49.0	39.9	22.6	15.4	21.2	سنغافورة
Sweden	611.9	533.3	462.1	392.9	420.6	440.8	372.8	262.3	450.2	346.5	السويد
Switzerland	591.3	540.8	600.5	588.0	504.9	355.5	347.7	216.6	237.3	227.0	سويسرا
United Kingdom	1,175.7	1,283.9	1,011.1	763.8	725.7	640.9	552.2	386.1	358.1	381.7	المملكة المتحدة
United States	2,368.6	1,770.6	2,175.7	2,116.7	2,005.6	2,181.1	2,117.9	1,420.5	1,355.2	1,160.2	الولايات المتحدة

المصدر: صندوق النقد العربي ، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية، 2015، ص: 99.

Merchandise Imports of Algeria
(Millions of U.S. Dollars)واردات الجزائر السلعية
(مليون دولار أمريكي)

From	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	من
Develop'g & Emerg'g	17,158.4	15,750.6	13,493.9	10,879.3	10,930.2	10,606.4	6,780.7	5,071.8	4,601.3	3,839.1	الاقتصادات النامية والمتنامية
Non-Arab Asian Countries	11,333.7	9,831.1	8,248.1	7,551.8	8,025.6	7,110.9	4,289.3	3,218.6	2,589.2	2,083.7	الدول الآسيوية غير العربية
Afghanistan	0.0	0.0	0.0	0.1	1.2	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	أفغانستان
Bangladesh	13.2	11.4	6.9	9.5	4.3	4.1	2.7	0.9	1.4	0.9	بنغلاديش
China, P.R.	6,822.5	5,967.9	4,734.9	4,442.8	4,741.4	4,066.0	2,391.9	1,707.8	1,334.6	923.9	الصين الشعبية
India	1,305.7	1,108.2	1,092.0	772.5	805.4	749.2	444.8	422.9	295.2	213.8	الهند
Indonesia	293.3	242.5	256.5	210.6	234.3	385.6	170.1	155.0	132.1	112.1	إندونيسيا
Iran	9.8	9.3	20.8	39.7	29.2	29.4	24.4	9.5	6.9	6.5	إيران
Lao, P.D.R.	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	لاوس
Malaysia	200.4	198.2	273.9	236.3	154.0	181.5	127.1	78.4	82.5	132.7	ماليزيا
Maldives	0.0	0.2	0.2	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	3.6	0.0	المالديف
Pakistan	32.0	31.1	25.5	17.3	12.0	17.4	13.7	8.4	5.0	4.1	باكستان
Philippines	17.8	12.7	17.7	7.4	5.8	11.5	7.3	5.8	5.3	4.8	الفلبين
Sri Lanka	1.6	1.5	2.1	1.4	1.6	1.5	1.7	0.6	1.2	0.2	سريلانكا
Thailand	277.7	241.0	262.1	177.2	195.5	219.8	128.0	73.4	86.4	69.0	تايلاند
Turkey	2,075.7	1,799.3	1,397.7	1,515.8	1,746.5	1,345.5	922.3	710.8	606.6	589.1	تركيا
Vietnam	283.8	207.9	157.9	121.1	94.3	99.3	55.2	45.1	28.2	26.4	فيتنام
Non-Arab African	17.5	31.8	37.3	16.4	30.5	20.5	22.6	15.8	22.6	15.6	الدول الأفريقية غير العربية
Benin	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	بنين
Burkina Faso	0.3	1.2	0.3	0.0	0.0	0.1	0.0	0.2	0.0	0.0	بوركينافاسو
Cameroon	5.3	5.8	17.9	6.4	7.8	4.8	10.6	6.4	10.6	3.8	الكاميرون
Chad	0.1	3.0	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2	0.0	0.0	تشاد
Ethiopia	4.4	1.5	0.5	0.8	1.1	1.8	3.1	0.4	3.1	1.7	إثيوبيا
Gabon	0.0	0.0	0.2	0.0	0.0	0.8	1.1	2.1	1.1	1.7	الغابون
Gambia	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	غامبيا
Guinea	1.8	6.6	11.4	6.4	11.2	3.7	1.0	3.5	1.0	1.8	غينيا
Guinea-Bissau	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	جينيبيساو
Kenya	0.3	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.1	0.1	كينيا
Mali	0.0	2.5	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2	0.0	0.0	مالي
Mozambique	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.3	موزمبيق
Niger	0.0	0.1	0.0	0.0	0.1	0.4	0.7	0.0	0.7	0.0	النيجر
Nigeria	0.9	1.1	0.6	0.5	0.4	1.2	3.3	1.5	3.3	3.0	نيجيريا
Senegal	0.8	0.5	0.6	0.2	0.3	0.5	0.3	0.5	0.3	0.7	السنغال
Sierra Leone	0.0	0.1	1.3	1.0	0.3	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	سيراليون
Uganda	3.6	9.2	4.2	1.0	9.2	7.0	2.3	0.7	2.3	1.7	أوغندا
Other European Countries	2,577.3	2,421.3	1,311.8	905.7	937.0	826.7	752.7	518.6	733.9	584.6	دول أوروبية أخرى
Albania	0.8	0.6	0.4	0.8	1.1	0.2	0.0	0.0	0.1	0.0	ألبانيا
Bulgaria	177.4	117.3	176.8	73.7	144.0	134.3	115.0	21.7	58.6	32.3	بلغاريا
Hungary	338.9	114.5	101.5	61.6	61.9	62.3	108.6	101.6	73.8	35.1	هنغاريا
Poland	420.5	377.1	409.0	312.4	227.1	246.5	242.8	120.4	171.2	108.5	بولندا
Romania	622.7	603.9	354.1	293.5	384.8	173.7	107.4	71.6	60.3	52.6	رومانيا
Russia	1,017.1	1,208.0	268.0	163.7	118.1	211.7	179.0	203.2	389.9	356.0	روسيا
Latin American Countries	3,229.9	3,466.4	3,896.7	2,405.3	1,937.1	2,646.2	1,716.1	1,318.8	1,255.7	1,155.2	دول أمريكا اللاتينية
Argentina	1,737.3	1,803.6	1,781.5	1,216.2	807.4	1,263.0	923.3	631.0	502.3	596.9	الأرجنتين
Bahamas	0.0	0.5	0.4	0.0	0.0	0.1	0.0	0.2	0.0	0.0	البهاما
Brazil	1,321.2	1,344.5	1,757.9	902.2	883.8	735.9	604.3	523.9	530.1	420.8	البرازيل
Mexico	122.3	202.9	288.9	231.5	221.6	616.1	169.4	124.9	113.4	112.8	المكسيك
Uruguay	48.8	114.9	68.0	47.5	22.0	23.2	18.2	38.3	17.8	23.2	أوروغواي
Venezuela	0.4	0.0	0.0	7.9	2.4	8.1	0.9	0.4	2.0	1.5	فنزويلا
Rest of World	3,132.5	3,254.9	2,836.7	2,631.9	4,065.7	2,493.6	1,948.8	1,553.5	1,573.7	1,414.0	بقية دول العالم

المصدر: صندوق النقد العربي ، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية، 2015، ص: 100.

ملحق رقم (05): هيكل السلعي للصادرات خلال الفترة (2004-2013).

Algeria											الجزائر
Commodity Structure of Trade (Millions of U.S. Dollars) Merchandise Exports											الهيكل السلعي للتجارة (مليون دولار أمريكي) الصادرات السلعية
Items	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	البضائع
Food & Beverages	259	339	347	310	113	111	93	70	63	52	الأغذية والمشروبات
Cereals	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	الحبوب
Crude Materials	134	175	179	271	172	392	250	326	192	119	المواد الخام
Agriculture Raw Materials	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	مواد خام زراعية
Cotton	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	القطن
Mining & Quarrying	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	التعدين والمناجم
Aluminium	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	الألمنيوم
Phosphate	---	---	---	---	76	---	---	---	---	---	الفوسفات
Iron Ore	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	الحديد الخام
Mineral Fuels	65,019	70,692	72,188	55,933	44,437	77,887	58,200	53,489	45,311	30,693	الوقود المعدني
Crude Oil	---	---	35,035	24,779	---	---	---	---	---	---	البنزين الخام
Chemicals	358	468	478	312	259	412	278	328	303	202	المواد الكيميائية
Machinery & Transport	13	17	18	14	23	31	21	24	29	41	آلات ومعدات النقل
Manufacturers	151	196	202	216	155	437	331	312	150	176	المصنوعات
Others	1	1	1	8	30	9	0	0	0	0	سلع غير مصنفة
Total	85,934	71,888	73,412	67,084	46,188	79,280	68,174	64,648	48,048	31,284	المجموع
Merchandise Imports											الواردات السلعية
Food & Beverages	11,670	10,399	9,740	5,984	5,820	8,620	4,651	3,582	3,494	3,523	الأغذية والمشروبات
Cereals	---	---	5	---	2	---	---	---	---	---	الحبوب
Crude Materials	2,307	2,056	1,925	1,086	822	2,912	1,246	948	799	824	المواد الخام
Agriculture Raw Materials	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	مواد خام زراعية
Cotton	---	---	---	11	13	---	---	---	---	---	القطن
Mining & Quarrying	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	التعدين والمناجم
Aluminium	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	الألمنيوم
Phosphate	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	الفوسفات
Iron Ore	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	الحديد الخام
Mineral Fuels	1,297	1,156	1,083	875	419	651	285	231	194	164	الوقود المعدني
Crude Oil	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	البنزين الخام
Chemicals	6,168	5,662	5,293	4,136	3,953	4,452	3,051	2,487	2,372	2,150	المواد الكيميائية
Machinery & Transport	20,690	19,105	17,895	16,668	15,191	11,273	9,863	7,764	8,537	7,347	آلات ومعدات النقل
Manufacturers	12,743	12,023	11,262	11,740	13,964	11,445	8,202	6,359	4,455	4,162	المصنوعات
Others	1	1	1	---	556	11	14	1	1	0	سلع غير مصنفة
Total	64,875	60,401	47,188	40,488	40,725	38,984	27,812	21,372	18,862	18,171	المجموع

المصدر: صندوق النقد العربي ، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، 2015، ص: 101.

ملحق رقم (06): ميزان المدفوعات مقدر بالدولار.

Algeria		الجزائر									
Balance of Payments		ميزان المدفوعات									
(Millions of U.S. Dollars)		(مليون دولار أمريكي)									
Item		2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
Current Account											
Goods		9,316	20,049	14,993	18,298	7,798	40,577	34,215	34,180	26,477	14,270
Goods Exports (FOB)		64,330	71,558	72,780	57,098	45,175	78,083	60,490	54,741	46,334	32,220
Goods Imports (FOB)		-54,678	-51,509	-48,801	-38,797	-37,385	-37,980	-26,408	-20,520	-19,857	-17,950
Services (Net)		-8,846	-7,047	-8,872	-8,270	-8,607	-7,606	-3,956	-2,273	-2,278	...
Receipts (Credit)		3,912	3,815	3,727	3,580	2,983	3,482	2,839	2,583	2,507	...
Transportation		787	738	702	758	774	996	976	784	838	...
Travel		250	217	209	219	296	324	219	220	184	...
Insurance		55	93	64	76	67	137	72	60	479	...
Communications		212	280	178	154	100	123	143	123	101	...
Other Business Services		...	...	2,120	1,901	1,210	1,376	976	979	637	...
Other Services		2,608	2,507	457	472	596	526	453	397	270	...
Payments (Debit)		-10,758	-10,862	-12,599	-11,581	-11,663	-11,088	-8,796	-4,837	-4,783	...
Transportation		-4,034	-3,738	-3,441	-3,056	-2,952	-3,132	-2,150	-1,634	-1,801	...
Travel		-422	-490	-502	-577	-455	-489	-376	-349	-370	...
Insurance		-211	-188	-195	-213	-182	-188	-169	-125	-127	...
Communications		...	-132	-136	-122	-179	-188	-127	-82	-123	...
Other Business Services		...	261	-5,564	-4,849	-4,308	-3,593	-1,932	-1,612	-1,448	...
Other Services		-8,091	-8,054	-2,781	-2,784	-3,587	-3,518	-2,042	-1,055	-914	...
Income (Net)		-4,522	-3,872	-2,114	-387	-1,313	-1,231	-1,977	-4,635	-5,068	-3,600
Receipts (Credit)		3,545	3,907	4,443	4,850	4,752	5,110	3,798	2,417	1,427	990
Compensation of Employees		175	164	151	130	77	59	62	...	...	...
Investment Income		3,370	3,742	4,292	4,450	4,674	5,051	3,737	2,417	1,426	...
Payments (Debit)		-8,067	-7,779	-6,557	-4,988	-6,065	-6,341	-5,775	-7,052	-6,515	-4,590
Compensation of Employees		...	...	...	...	...	...	...	...	...	...
Investment Income		-8,067	-7,779	-6,557	-4,988	-6,065	-6,341	-5,775	-7,052	-6,513	...
Balance on Goods, Services and Income		-1,916	9,130	14,993	9,644	-2,220	31,246	28,148	27,312	19,113	10,670
Current Transfers (Net)		2,785	3,159	2,688	2,665	2,654	2,709	2,205	1,611	2,067	2,460
Receipts (Credit)		3,432	3,614	3,312	2,991	2,954	2,985	2,628	...	...	...
General Government		311	302	294	314	242	209	202	99	97	...
Other Sectors of Which :		3,122	3,311	3,018	2,676	2,711	2,777	2,426	1,959	2,250	...
Workers' Remittances		35	51	52	66	73	45	36	189	169	...
Payments (Debit)		-648	-455	-624	-326	-300	-277	-423	...	...	...
General Government		-125	-88	-59	-53	-36	-155	-102	-181	-135	...
Other Sectors of Which :		-522	-367	-565	-272	-264	-122	-320	-286	-145	...
Workers' Remittances		-39	-44	-31	-28	-46	-27	-48	-35	-25	...
Current Account Balance		869	12,289	17,681	12,308	434	33,954	30,354	28,923	21,180	13,130

المصدر: صندوق النقد العربي ، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية، 2015، ص: 187.

Algeria

الجزائر

Balance of Payments
(Continue)(Millions of U.S. Dollars)ميزان المدفوعات (تابع)
(مليون دولار أمريكي)

Item	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	البند
Capital and Financial Account											الحساب الرأسمالي والمالي
Capital Account	0	-9	-1	4	0	0	0	-5	-3	...	الحساب الرأسمالي
Capital Transfers (Credit)	0	0	0	10	...	0	0	0	...	...	التحويلات الرأسمالية (إيداع)
Capital Transfers (Debit)	0	9	-1	-8	0	0	0	-5	-3	...	التحويلات الرأسمالية (سحب)
Financial Account	281	2,346	2,700	4,302	5,555	6,278	403	-9,221	-5,499	-1,870	الحساب المالي
Direct Investment (Net)	1,417	1,542	2,037	2,081	2,533	2,321	1,540	1,782	1,101	620	الاستثمار المباشر (صافي)
Abroad	-272	-41	-534	-219	-215	-318	-147	-79	20	...	في الخارج
In reporting economy	2,233	1,583	2,721	2,331	2,748	2,639	1,687	1,841	1,081	...	في الاقتصاد مع البيان
Portfolio Investment (Net)	...	...	8	1,435	...	...	...	...	...	...	إستثمارات الحافظة (صافي)
Portfolio Investment Assets	...	...	8	1,435	...	...	...	...	...	...	إستثمارات الحافظة أصول
Equity Securities	...	...	...	1	...	...	...	...	...	...	سندات الملكية
Debt Securities	...	...	8	1,434	...	...	...	...	...	...	سندات الدين
Portfolio Investment Liabilities	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	إستثمارات الحافظة خصوم
Equity Securities	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	سندات الملكية
Debt Securities	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	سندات الدين
Financial Derivatives (Net)	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	المشتقات المالية (صافي)
Financial Derivatives Assets	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	مشتقات مالية أصول
Financial Derivatives Liabilities	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	مشتقات مالية خصوم
Other Investment (Net)	-1,680	804	655	791	3,022	3,956	-1,137	-10,983	-6,600	...	إستثمارات أخرى (صافي)
Other Investment Assets	-1,739	30	609	-480	-137	3,024	-1,381	-231	-1,720	...	إستثمارات أخرى أصول
Loans	293	333	136	256	187	39	208	121	58	...	قروض
Currency & Deposits	-745	-140	0	197	-198	-213	-292	-298	-225	...	العملة والودائع
Trade Credits	-1,288	-163	473	-932	-125	3,198	-1,207	-54	-1,553	...	إئتمان تجاري
Other Assets	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	أصول أخرى
Other Investment Liabilities	60	774	46	1,271	3,159	931	244	-10,752	-4,880	...	إستثمارات أخرى خصوم
Loans	-915	-518	-263	-102	1,502	-215	0	-11,177	-3,910	...	قروض
Currency & Deposits	1,115	1,367	1,125	1,136	1,643	1,353	337	872	-375	...	العملة والودائع
Trade Credits	-140	-78	-817	236	14	-208	-92	-647	-595	...	إئتمان تجاري
Other Liabilities	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	أصول أخرى
Capital and Financial Account Balance	282	2,337	2,699	4,306	5,555	6,278	402	-9,226	-5,502	-1,870	ميزان الحساب الرأسمالي
Net Errors and Omissions	-1,044	-2,586	-186	-1,407	-2,132	-3,371	-1,302	-1,961	-189	...	صافي التسهير والخطأ
Overall Balance	107	12,040	20,194	15,207	3,857	36,859	29,454	17,736	15,489	11,260	الميزان الكلي
Reserve and Related Items	-107	-12,040	-20,194	-15,207	-3,857	-36,860	-29,454	-17,736	-15,489	-11,260	الاحتياطيات وبنود ذات صلة
Reserve Assets	-107	-12,040	-20,194	-15,207	-3,857	-36,860	-29,454	-17,736	-16,304	-11,260	الأصول الاحتياطية
Use of Fund Credit and Loans	...	...	...	...	...	...	...	...	...	...	إستخدام صهيولات من ريد
Exceptional financing	...	...	...	...	...	...	...	...	815	...	التصويل الاستثنائي

المصدر: صندوق النقد العربي ، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية، 2015، ص: 188.

الملحق رقم (07): تطور سعر الصرف في جزائر خلال فترة (1975 - 2014) المليون د.ج

السنوات	1975	1976	1977	1978	1779	1980	1981	1982	1983	1984
سعر الصرف	4.13	4.16	4.15	3.97	4.947	5.065	5.096	5.113	5.161	5.021
	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
سعر الصرف	5.243	5.9	7	5.91	7.61	12.19	21.39	22.78	24.12	42.89
	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
سعر الصرف	52.17	54.75	57.71	58.7351	66.5722	75.2569	77.2646	79.6829	77.2646	72.0603
	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
سعر الصرف	73.3669	72.64	69.37	64.58	72.63	74.31	66.01	66.76	77.86	

المصدر: البنك المركزي الجزائري

الملحق رقم (08): تطور معدل الفائدة في جزائر خلال فترة (1975 - 2014) المليون د.ج

السنوات	1975	1976	1977	1978	1779	1980	1981	1982	1983	1984
الفائدة %	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5
السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
الفائدة %	6	2.75	5	0.3	0.39	0.33	0.39	0.33	0.27	0.28
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الفائدة %	0.2	0.15	0.12	0.1	0.09	0.06	0.06	0.05	0.04	0.04
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الفائدة %	0.04	0.04	0.03	0.03	0.03	0.03	0.04	0.05	5.5	

المصدر: مركز ديوان الوطني الاحصائي

الملحق رقم (09): تطور معدل التضخم في جزائر خلال فترة (1975 - 2014) المليون د.ج

السنوات	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984
التضخم %	8.6	8.3	11	15.6	10.4	9.2	14.7	6.2	21.6	8.2
السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
التضخم %	10.5	12.3	7.5	5.9	9.3	17.8	25.9	31.68	20.52	29
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
التضخم %	29.79	18.7	5.7	5	2.6	0.34	4.2	1.4	4.26	3.6
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
التضخم %	1.38	2.31	3.67	4.85	5.74	3.91	4.5	8	13.25	

المصدر: مركز ديوان الوطني الاحصائي

ملحق رقم (10): الدول النامية التي اعلنت عن انظمة سعر صرف المتبعة لديها (% من الاجمالي)

١٩٩٦	١٩٩١	١٩٨٦	١٩٨١	١٩٧٦	
٤٥	٥٧	٦٧	٧٥	٨٦	مُثَبِّتة
١٥	١٩	٢٥	٣٢	٤٢	الدولار الأمريكي
١١	١١	١١	١٢	١٣	الفرنك الفرنسي
٤	٣	٤	٤	٧	عملات أخرى
٢	٥	٨	١٣	١٢	حقوق السحب الخاصة
١٤	٢٠	١٨	١٤	١٢	مركب من مجموعة من العملات
٣	٤	٥	١٠	٣	مرونة محدودة
٣	٤	٥	١٠	٣	منفردة
-	-	-	-	-	تعاونية
٥٢	٣٩	٢٨	١٥	١١	قُدر أكبر من المرونة
٢	٤	٤	٣	٦	محددة بالمؤشرات
٢١	١٦	١٣	٩	٤	تعويم مدار
٢٩	١٩	١١	٤	١	تعويم حر
١٢٣	١٢٣	١١٩	١١٣	١٠٠	عدد الدول

المصدر: صندوق النقد الدولي

